جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية التربية

# البحث النحوي عند الوقّشي

(ت ٤٨٩ هـ)

في كتابه

# التعليق على الموطّأ

في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

رسالة تقدم بها

**أمير رفيق عولا المصيفي**

إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد

**الدكتور صادق حسين كنيج**

١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م

**عنوان رسالة الماجستير**: البحث النحوي عند الوقَّشي (ت٤٨٩) في كتابه التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

**الجهة المقدمة إليها**: الجامعة المستنصريّة ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية .

**اسم الباحث** : أمير رفيق عولا المصيفي

**المواليد** : ١٩٧٢

**عنوان السكن** : أربيل / مصيف صلاح الدين

**اسم المشرف** : الدكتور : صادق حسين كنيج

**الدرجة العلمية** : أستاذ مساعد

**الاختصاص** : اللغة العربية ( اللغة والنحو )

**محل الوضيفة** : الجامعة المستنصريّة ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية .

**عنوان السكن** : بغداد

**سنة التقديم الرسالة** :( ١٤٠٧ هـ . ٢٠٠٦ م )

**التقدير** : امتياز

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ "البحث النحوي عند الوقَّشي(ت ٤٨٩هـ) في كتابه التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه "وقد ناقشنا الطالب (أمير رفيق عولا المصيفي ) في محتوياتها وما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( امتياز ).

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم:أ.د. محمود جاسم الدرويش

التاريخ:

| عضو اللجنة | عضو اللجنة | عضو اللجنة والمشرف |
|---|---|---|
| التوقيع: | التوقيع: | التوقيع: |
| الأسم:أ.م.د.مهدي صالح الشمري | الأسم:أ.م.د.لطيفة عبدالرسول | الأسم:أ.م.د.صادق حسين كنتيج |
| التاريخ: | التاريخ: | التاريخ: |

صادق مجلس الكلية على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الأسم:

التاريخ:

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** ..... | ١-٤ |
| **التمهيد** حياة المؤلف وكتابه ..... ..... | ٥-٢٩ |
| أولا: حياته..... | ٥ |
| اسمه ونسبه..... | ٥ |
| ولادته ..... | ٦ |
| أسرته..... | ٧ |
| تعلمه وشيوخه ..... | ٧ |
| تصدره للعلم وأشهر تلامذته ..... | ١١ |
| توليته القضاء ..... | ١٥ |
| وفاته ..... | ١٦ |
| آثاره..... | ١٧ |
| شعره..... | ١٧ |
| مؤلفاته..... | ١٨ |
| أقوال العلماء فيه ..... | ٢٣ |
| طرائفه وملحه..... | ٢٤ |
| ثانياً: التعريف بكتابه..... | ٢٥ |
| **الباب الأول: أدلة الوقَّشي النحوية ومذهبه النحوي** ..... | **٣٠-150** |
| **الفصل الأول : أدلته النحوية وموارده**..... | **٣٠-٧٩** |
| **المبحث الأول : أدلته النقلية ( السماعية )** | |
| أولاً: القرآن الكريم ..... | ٣١ |
| ثانياً: القراءات القرآنية ..... | ٣٤ |
| ثالثاً: الحديث النبوي:..... | ٣٩ |
| رابعاً: كلام العرب ..... | ٤١ |
| الأول: الشعر..... | ٤٢ |

الثاني: النثر..... ٤٩
أ- الأمثال والحكم..... ٥٠
ب- أقوال العرب..... ٥٠
**المبحث الثاني: أدلته العقلية**
أولاً:القياس..... ٥٣
ثانياً: العلَّة ..... ٥٧
ثالثاً: الإجماع..... ٦٦
**المبحث الثالث : موارده النحوية.**
أولاً: الأعلام..... ٦٩
ثانياً: أساليب النقل ..... ٧١
أ- نقل النصوص٠..... ٧١
ب- نقل الآراء..... ٧٣
ت - الأمثلة النحوية..... ٧٥
**الفصل الثاني: مذهبه النحوي ..... ٨٠-١٥٠**
**المبحث الأول المصطلح النحوي**
البدل ..... ٨١
التمييز والتفسير ..... ٨٢
الحال ..... ٨٣
حروف الزيادة ..... ٨٥
الخفض والجر ..... ٨٦
الصرف وترك الصرف ..... ٨٨
الضمير ..... ٨٩
ضمير الشأن ..... ٩٠
ضمير الفصل..... ٩١
الظرف..... ٩٢

العطف..... ٩٣
ما لم يسمَّ فاعله ..... ٩٤
المفاعيل..... ٩٦
النعت والصفة..... ٩٧
النفي..... ٩٩
**المبحث الثاني: الخلاف النحوي**
أولاً: نيابة الحروف..... ١٠١
أ- ما يعلِّق عليه برأي البصريين ..... ١٠٣
ب- ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين ..... ١٠٤
ت- ما يعلِّق عليه برأي المذهبين..... ١٠٧
ثانياً: موضوعات نحوية أخرى..... ١١٠
أ- ما يعلِّق عليه برأي البصريين ..... ١١٠
ب- ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين..... ١١٨
ت - ما لم يرجِّح فيه أيَّاً من المذهبين..... ١٢١
**المبحث الثالث: موقفه من آراء العلماء**
أولاً: الترجيح ..... ١٢٩
ثانياً : التضعيف والرد..... ١٤٠
ثالثاً: ذكر الآراء بلا ترجيح..... ١٤٦
**الباب الثاني: منهج الوقَّشي النحوي في التعامل مع الحديث الشريف**..... **١٥١-٢٤٨**
**الفصل الأول: منهجه في الاستشهاد بالحديث** ..... **١٥١-١٨٧**
**المبحث الأول: ما سبق النحويين في الاستشهاد به**
١- مجيء الحديث على لغة أكلوني البراغيث ..... ١٥١
٢- ورود ( لُكَع) لغير النداء..... ١٥٥
٣- ورود(أن) في خبر (لعلَّ)..... ١٥٧
٤- إضمار اسم (إنَّ) إذا كان ضمير ١٥٨

الشأن..... ١٥٩
٥- حذف المبتدأ اختصاراً..... ١٦٢
٦- إثبات الياء في الفعل المعتل الأخير في حالة الجزم..... ١٦٤
٧- إجراء القول مجرى الظنِّ في نصب المبتدأ والخبر.....
**المبحث الثاني: ما استشهد به لما هو خلاف المألوف** ١٦٧
١- مجيء اسم التفضيل على غير القياس..... ١٦٨
٢- إضافة الشيء إلى نفسه..... ١٧٠
٣- زيادة الواو..... ١٧٢
٤- ( ثَمَّ ) الاستئنافية..... ١٧٤
٥- زيادة ( مِن) في الإيجاب.....
**المبحث الثالث : ما استشهد به لإثبات قاعدة نحوية** ١٧٧
١- حذف الفاعل للعلم به..... ١٨٠
٢- إفادة الصفة معنى المدح لا الفرق بين الصفات..... ١٨١
٣- النصب بفعل يفسره الظاهر بعد همزة الاستفهام..... ١٨٢
٤- حذف اللام الجارة..... ١٨٣
٥- ( لكن ) للاستدراك بعد نفي مقدَّر..... ١٨٤
٦- مجيء (في) بمعنى (إلى)..... ١٨٥ ١٨٦
٧- (ما) التميمية والحجازية..... ١٨٨-٢١٥
٨- إعراب المثنى بالألف مطلقاً على لغة بلحارث.....
**الفصل الثاني: منهجه في إعراب الحديث وتوجيهه**..... ١٨٨
**المبحث الأول: التوجيه النحوي للأحاديث** ١٩٠
١- إتحاد ضميري الفاعل والمفعول في الرتبة..... ١٩١
٢- ورود(أو) بمعنى (الواو) في عطف المترادفات..... ١٩٢
٣- حذف (أن) الناصبة..... ١٩٥
٤- حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه..... ١٩٧

٥- خروج الأمر مخرج الخبر والجزاء..... ١٩٨
٦- نصب الفعل المضارع في جواب النفي..... ١٩٩
٧- وقوع المصدر المؤول موقع الابتداء.....
٨- ورود اللام بمعنى(مِن)..... ٢٠١
**المبحث الثاني: ما يحتمل أكثر من وجه إعرابي**
١- جواز ضم المنادى الموصوف بـ(ابن) وفتحه..... ٢٠٣
٢- إعراب صفة المنادى بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع..... ٢٠٥
٣- نصب اسم الفاعل على الحال أو المصدر أو وقوعه موقع الفعل الضارع..... ٢٠٩ ٢١٣
٤- نصب المصدر على الحال أو المفعول لأجله.....
٥- نصب الاسم الجامد على الحال أو حذف المضاف..... ٢١٦-٢٤٨
**الفصل الثالث:منهجه في التعامل مع روايات الحديث المختلفة**..... ٢١٦
**المبحث الأول: ذكر أوجه الروايات وتوجيهها نحوياً** ٢١٩
١- احتمال (مَن) الاستفهام والشرط..... ٢٢٢
٢- احتمال (ما) المصدرية والشرطية..... ٢٢٢
٣- إضافة الشيء إلى نفسه..... ٢٢٥
٤- احتمال الفعل (رأى)معنى البصرية والعلمية.....
٥- الرفع والنصب بعد الفعل( افتُلِتَتْ).....
**المبحث الثاني: ترجيح رواية على رواية** ٢٢٧
١- ترجيح رفع الفعل المضارع على النهي في جواب الجزم..... ٢٣٠ ٢٣٤
٢- رواية إسقاط لام الأمر..... ٢٣٨
٣- فتح همزة(أنَّ) وكسرها.....
٤- نصب المصدر على أنَّه مفعول لأجله أو حال.....

٢٤٠
**المبحث الثالث : ما احتمله الوقَّشي وليس برواية** ٢٤٢
١- احتمال جزم المضارع بعد الطلب..... ٢٤٥
٢- احتمال أن يكون (أن) بمعنى (لا)..... **٢٤٩**
٣- جواز عدِّ (إلاّ) صفة بمعنى (غير)..... **٢٥١**
**الخاتمة:** .....
**المصادر والمراجع** .....
**ملخص الرسالة باللغة الانجليزية**

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** ..... | ١-٤ |
| **التمهيد** حياة المؤلف وكتابه ..... ..... | ٥-٢٩ |
| أولا: حياته..... | ٥ |
| اسمه ونسبه..... | ٥ |
| ولادته ..... | ٦ |
| أسرته..... | ٧ |
| تعلمه وشيوخه ..... | ٧ |
| تصدره للعلم وأشهر تلامذته ..... | ١١ |
| توليته القضاء ..... | ١٥ |
| وفاته ..... | ١٦ |
| آثاره..... | ١٧ |
| شعره..... | ١٧ |
| مؤلفاته..... | ١٨ |
| أقوال العلماء فيه ..... | ٢٣ |
| طرائفه وملحه..... | ٢٤ |
| ثانياً: التعريف بكتابه..... | ٢٥ |
| **الباب الأول: أدلة الوقَّشي النحوية ومذهبه النحوي** ..... | **٣٠-150** |
| **الفصل الأول : أدلته النحوية وموارده**..... | **٣٠-٧٩** |
| **المبحث الأول : أدلته النقلية ( السماعية )** | |
| أولاً: القرآن الكريم ..... | ٣١ |
| ثانياً: القراءات القرآنية ..... | ٣٤ |
| ثالثاً: الحديث النبوي:..... | ٣٩ |
| رابعاً: كلام العرب ..... | ٤١ |
| الأول: الشعر..... | ٤٢ |

الثاني: النثر..... ٤٩
أ- الأمثال والحكم..... ٥٠
ب- أقوال العرب..... ٥٠
**المبحث الثاني: أدلته العقلية**
أولاً:القياس..... ٥٣
ثانياً: العلَّة ..... ٥٧
ثالثاً: الإجماع..... ٦٦
**المبحث الثالث : موارده النحوية.**
أولاً: الأعلام..... ٦٩
ثانياً: أساليب النقل ..... ٧١
أ- نقل النصوص٠..... ٧١
ب- نقل الآراء..... ٧٣
ت - الأمثلة النحوية..... ٧٥
**الفصل الثاني: مذهبه النحوي ..... ٨٠-١٥٠**
**المبحث الأول المصطلح النحوي**
البدل ..... ٨١
التمييز والتفسير ..... ٨٢
الحال ..... ٨٣
حروف الزيادة ..... ٨٥
الخفض والجر ..... ٨٦
الصرف وترك الصرف ..... ٨٨
الضمير ..... ٨٩
ضمير الشأن ..... ٩٠
ضمير الفصل..... ٩١
الظرف..... ٩٢

العطف..... ٩٣
ما لم يسمَّ فاعله ..... ٩٤
المفاعيل..... ٩٦
النعت والصفة..... ٩٧
النفي..... ٩٩
**المبحث الثاني: الخلاف النحوي**
أولاً: نيابة الحروف..... ١٠١
أ- ما يعلِّق عليه برأي البصريين ..... ١٠٣
ب- ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين ..... ١٠٤
ت- ما يعلِّق عليه برأي المذهبين..... ١٠٧
ثانياً: موضوعات نحوية أخرى..... ١١٠
أ- ما يعلِّق عليه برأي البصريين ..... ١١٠
ب- ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين..... ١١٨
ت - ما لم يرجِّح فيه أيَّاً من المذهبين..... ١٢١
**المبحث الثالث: موقفه من آراء العلماء**
أولاً: الترجيح ..... ١٢٩
ثانياً : التضعيف والرد..... ١٤٠
ثالثاً: ذكر الآراء بلا ترجيح..... ١٤٦
**الباب الثاني: منهج الوقَّشي النحوي في التعامل مع الحديث الشريف**..... **١٥١-٢٤٨**
**الفصل الأول: منهجه في الاستشهاد بالحديث** ..... **١٥١-١٨٧**
**المبحث الأول: ما سبق النحويين في الاستشهاد به**
١- مجيء الحديث على لغة أكلوني البراغيث ..... ١٥١
٢- ورود ( لُكَع) لغير النداء..... ١٥٥
٣- ورود(أن) في خبر (لعلَّ)..... ١٥٧
٤- إضمار اسم (إنَّ) إذا كان ضمير ١٥٨

الشأن..... ١٥٩
٥- حذف المبتدأ اختصاراً..... ١٦٢
٦- إثبات الياء في الفعل المعتل الأخير في حالة الجزم..... ١٦٤
٧- إجراء القول مجرى الظنِّ في نصب المبتدأ والخبر.....
**المبحث الثاني: ما استشهد به لما هو خلاف المألوف** ١٦٧
١- مجيء اسم التفضيل على غير القياس..... ١٦٨
٢- إضافة الشيء إلى نفسه..... ١٧٠
٣- زيادة الواو..... ١٧٢
٤- ( ثَمَّ ) الاستئنافية..... ١٧٤
٥- زيادة ( مِن) في الإيجاب.....
**المبحث الثالث : ما استشهد به لإثبات قاعدة نحوية** ١٧٧
١- حذف الفاعل للعلم به..... ١٨٠
٢- إفادة الصفة معنى المدح لا الفرق بين الصفات..... ١٨١
٣- النصب بفعل يفسره الظاهر بعد همزة الاستفهام..... ١٨٢
٤- حذف اللام الجارة..... ١٨٣
٥- ( لكن ) للاستدراك بعد نفي مقدَّر..... ١٨٤
٦- مجيء (في) بمعنى (إلى)..... ١٨٥ ١٨٦
٧- (ما) التميمية والحجازية..... ١٨٨-٢١٥
٨- إعراب المثنى بالألف مطلقاً على لغة بلحارث.....
**الفصل الثاني: منهجه في إعراب الحديث وتوجيهه**..... ١٨٨
**المبحث الأول: التوجيه النحوي للأحاديث** ١٩٠
١- إتحاد ضميري الفاعل والمفعول في الرتبة..... ١٩١
٢- ورود(أو) بمعنى (الواو) في عطف المترادفات..... ١٩٢
٣- حذف (أن) الناصبة..... ١٩٥
٤- حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه..... ١٩٧

٥- خروج الأمر مخرج الخبر والجزاء..... ١٩٨
٦- نصب الفعل المضارع في جواب النفي..... ١٩٩
٧- وقوع المصدر المؤول موقع الابتداء.....
٨- ورود اللام بمعنى(مِن)..... ٢٠١
**المبحث الثاني: ما يحتمل أكثر من وجه إعرابي**
١- جواز ضم المنادى الموصوف بـ(ابن) وفتحه..... ٢٠٣
٢- إعراب صفة المنادى بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع..... ٢٠٥
٣- نصب اسم الفاعل على الحال أو المصدر أو وقوعه موقع الفعل الضارع..... ٢٠٩ ٢١٣
٤- نصب المصدر على الحال أو المفعول لأجله.....
٥- نصب الاسم الجامد على الحال أو حذف المضاف..... ٢١٦-٢٤٨
**الفصل الثالث:منهجه في التعامل مع روايات الحديث المختلفة**..... ٢١٦
**المبحث الأول: ذكر أوجه الروايات وتوجيهها نحوياً** ٢١٩
١- احتمال (مَن) الاستفهام والشرط..... ٢٢٢
٢- احتمال (ما) المصدرية والشرطية..... ٢٢٢
٣- إضافة الشيء إلى نفسه..... ٢٢٥
٤- احتمال الفعل (رأى)معنى البصرية والعلمية.....
٥- الرفع والنصب بعد الفعل( افتُلِتَتْ).....
**المبحث الثاني: ترجيح رواية على رواية** ٢٢٧
١- ترجيح رفع الفعل المضارع على النهي في جواب الجزم..... ٢٣٠ ٢٣٤
٢- رواية إسقاط لام الأمر..... ٢٣٨
٣- فتح همزة(أنَّ) وكسرها.....
٤- نصب المصدر على أنَّه مفعول لأجله أو حال.....

٢٤٠
**المبحث الثالث : ما احتمله الوقَّشي وليس برواية** ٢٤٢
١- احتمال جزم المضارع بعد الطلب..... ٢٤٥
٢- احتمال أن يكون (أن) بمعنى (لا)..... **٢٤٩**
٣- جواز عدِّ (إلاّ) صفة بمعنى (غير)..... **٢٥١**
**الخاتمة:** .....
**المصادر والمراجع** .....
**ملخص الرسالة باللغة الانجليزية**

# المقدمـة

الحمد لله ربِّ العالمين، الرَّحمن الرحيمِ، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على المبعوث الأمين، سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم يقوم الناس لربِّ العالمين.

وبعد:

فـإنَّ كتـاب ( الموطَّـأ ) لإمـام دار الهجـرة مالـك بـن أنـس رحمـه الله ( ت ١٧٩هـ) يعدُّ من أعظم الكتب المؤلَّفة في الإسلام وأشهرها، وقد عكف العلماء على دراسته وتدريس رواياته وشرح ألفاظه ومعانيه، وتخريج ما اشتمل عليه من فوائد فقهية كثيرة.

ولمَّا كانت رغبتي في الدراسة الربط بين النحو والشريعة لِما للنحو من تأثير في فهم نصوص الشريعة فهماً دقيقاً وسليماً وصحيحاً فقد استجبت لاقتراح الأستاذ الدكتور( صادق حسين كنيج ) في دراسة كتاب ( التعليق على الموطَّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ) لهشام بن أحمد الوقَّشيِّ ( ت٤٨٩هـ) الذي يعدُّ أولَّ كتاب خصَّ كتاب (الموطَّأ) بالبحث اللغوي والنحوي.

ولم يكن هذا الكتاب مشهوراً ومتوافراً في بلدنا العراق لكونه حديث الظهور مع قِدَم ولادته إذ أُلِّف في القرن الخامس الهجري وحُقِّق وطُبع في سنة ( ٢٠٠١م) في المملكة العربية السعودية.

فبحثت عن الكتاب ووجدت نسخة عند الشيخ ( محسن الدوسكي ) في مدينة ( دهوك ) جلبه مع كتب أخرى من المملكة العربية السعودية فأعطاني الكتاب مشكوراً ( جزاه الله خير الجزاء ).

ووجدت الكتاب موسوعة فريدة في اللغة والنحو بل هو كتاب لغة ونحو، يستحقُّ دراستين منفصلتين، لغوية ونحوية.

وقد اخترت البحث النحوي في الكتاب لهذه الأسباب:

١- قلَّة الاهتمام بالحديث النبوي الشريف في الاستشهاد النحوي في القرون الأولى بما فيها القرن الخامس الهجري، إذ الاستشهاد المطلق بالحديث النبوي في المجال النحوي كان في القرن السابع الهجري فما بعده.

٢- إبراز شخصيَّة المؤلِّف النحوية ولاسيما في مجال الحديث النبوي، فهو يتقدَّم جميع المختصِّين في التأليف النحوي في هذا المجال، أمثال أبي البقاء العكبري ( ت ٦١٦هـ ) وابن مالك الأندلسي ( ت٦٧٢هـ ) وجلال الدين السيوطي ( ت٩١١هـ ).

٣- قلَّة كتب إعراب الحديث النبوي موازنة بكتب إعراب القرآن الكريم وكتب إعراب الشعر العربي، فالكتاب يعدُّ من كتب إعراب الحديث النبوي.

٤- تأثير الفهم النحوي والإعرابي في معاني النصوص الشرعية وهضمها، إذ جاءت كثير من الخلافات الفقهية بسببه.

وكان كتاب ( التعليق ) حافلاً بالمادَّة النحوية واشتمل على كثير من شواهد متنوِّعة من القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره فضلاً عن الأمثلة النحوية التي لا تحصى، وقد علَّق المؤلِّف على معظم الأحاديث والآثار والأقوال الواردة في (الموطَّأ) لذلك؛ كان من الصعب التعامل مع غزارة هذه المواد وتنوعها إذ تطلب زيادة البحث والكدِّ والعناء، فضلاً عن استعمال مصادر كثيرة متنوِّعة لتنوُّع مواد الكتاب، فاحتاج البحث إلى مراجعة كتب التفاسير اللغوية وكتب الصحاح والمسانيد والسنن وغريب الحديث وشرعه، وكتب النحو واللغة ودواوين شعرية كثيرة وغيرها من المصادر التي لابدَّ من مراجعتها من كتب المُحدثين لإعطاء البحث حقَّه، بما يوافق أهمية كتاب( التعليق ) وشخصية المؤلِّف النحوية؛ لذلك جاءت مصادري كثيرة،إذ وصلت إلى نحو مائتين وسبعين مصدراً.

ولمَّا كان الكتاب يعدُّ أوَّل كتاب خصَّ الحديث النبوي بالبحث النحوي ولم يكن معروفاً ولم يشتهر مؤلِّفه، فقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تنقسم على بابين بعد المقدمة والتمهيد، فجعلت التمهيد لسيرة الوقَّشي ( اسمه ومولده وأسرته وشيوخه

وتلاميذه وتوليته القضاء ووفاته وآثاره من الشعر والمؤلفات وأقوال العلماء فيه وطرائفه وملحه وكتابه التعليق ).

أمَّا البابان فقد خصَّصت الأول لأدلَّة الوقَّشيِّ ومذهبه وموارده وجعلته في فصلين، الأول: في الأدلة النحوية وموردها وَضمَّ ثلاثة مباحث، فجعلت المبحث الأول في الأدلة السماعية ( النقلية ): ( القرآن، والقراءات، والحديث النبوي، وكلام العرب، شعره ونثره )، وجعلت المبحث الثاني في الأدلة العقلية: (القياس، والعلة، والإجماع )، وجعلت المبحث الثالث في الموارد النحوية فشمل الأعلام الذين نقل عنهم، وأساليب النقل( نقل النصوص ونقل الآراء والأمثلة النحوية).

وجعلت الفصل الثاني في مذهب الوقَّشيِّ النحوي، وضمَّ ثلاثة مباحث أيضاً، فجعلت المبحث الأوَّل في المصطلح النحوي، ولم أجعل فقرة للمصطلحات البصريَّة وأخرى للكوفيَّة، لأنَّ المؤلِّف كثيراً ما يستخدم المصطلحين، وجعلت المبحث الثاني في الخلاف النحوي وشمل: ما يعلِّق عليه برأي البصريين، وما يعلِّق عليه برأي الكوفيين وما لم يرجِّح بين المذهبين، ودرست الخلاف النحوي في إعمال حرف الجرِّ منفرداً عن موضوعات نحوية أخرى لكثرة وروده في الكتاب وعناية المؤلِّف بها. وجعلت المبحث الثالث في آراء العلماء النحوية وموقف الوقَّشيِّ منها، فشمل: ترجيح رأي على رأي آخر وتضعيف أو ردَّ بعض الآراء، وذكر الآراء بلا ترجيح.

وأمَّا الباب الثاني فقد خصَّصته لمنهج الوقَّشيِّ النحوي في التعامل مع الحديث الشريف، ولم أنهج في هذا الباب النهج التقليدي الذي يقسم الدراسة على أسماء وأفعال وحروف، أو على مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، إنَّما برزت منهج الوقَّشيِّ في كيفية التعامل مع الحديث في زمن لم يحظَ الحديث بالقبول المطلق عند علماء اللغة والنحو. وضمَّ ثلاثة فصول، فجعلت الفصل الأول في منهج الوقَّشيِّ في الاستشهاد بالحديث، وشمل ثلاثة مباحث، فجعلت المبحث الأول في ما سبق النحويين في الاستشهاد به، وجعلت المبحث الثاني في ما استشهد به لما هو خلاف المألوف، وجعلت المبحث الثالث في ما استشهد به لإثبات قاعدة نحوية.

وجعلت الفصل الثاني في إعراب الحديث وتوجيهه، وشمل مبحثين، فجعلت المبحث الأول في التوجيه النحوي للحديث الشريف، والمبحث الثاني في ما احتمل أكثر من وجه إعرابي من الحديث الشريف، أما الفصل الثالث فقد جعلته في منهج الوقَّشيِّ النحوي في التعامل مع روايات الحديث المختلفة وضمَّ ثلاثة مباحث، فجعلت المبحث الأول في توجيه روايات الحديث المختلفة من دون ترجيح، وجعلت المبحث الثاني في ترجيح رواية على رواية، وجعلت المبحث الثالث في ما احتمله الوقَّشيُّ وليس برواية.

وفي الخاتمة أوجزت أهم النتائج التي توصّلت إليها .

وهناك أمور لابدَّ من الإشارة إليها وهي:

١- استعملت رسم المصحف في كتابة الآيات الكريمة.

٢- أخرجت الأحاديث في جميع مصادرها من الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، وابتدأت بالموطَّأ لأنَّ الكتاب المدروس تعليقات عليه، وتابعته في الترتيب بحسب الصحَّة والشهرة كما هو متَّبع في علم الحديث.

٣- لم أكتفِ بتخريج الأبيات في الدواوين الشعرية فقط، بل ذكرت مصادر أخرى وردت فيه البيت الشعري بحسب الترتيب الزمني، وكذلك الحال في الأمثال.

وفي الختام، أقدِّم شكري الخالص وتقديري وعرفاني بالجميل إلى أستاذي الدكتور ( صادق حسين ) الذي تفضَّل بالإشراف على إعداد هذه الرسالة وتحمَّل عناء قراءتها، وأفادني بتوجيهاته القيِّمة، وإرشاداته السديدة، وأقدِّم شكري إلى جميع الأخوة الذين ساعدوني في إخراج الرسالة كما هي الآن.

وأسأل الله الاستقامة والسداد والتوفيق.

الباحث

## المبحث الأول

## أدلَّته السماعية (النقلية)

السماع:- هو الأصل الأوَّل من أصول الاستدلال النحوي والأساس الذي بُنيت عليه أغلب قواعد النحو، وقد حدَّد السيوطي ينابيع السماع ومصادره فقال: (وأعني به (أي السماع) ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابدَّ في كل منها من ثوابت)[1].

وقد حفل كتاب أبي الوليد الوقشيِ – رحمه الله – بالشواهد السماعية من القرآن والحديث والشعر والأخبار ولغات العرب المختلفة ممَّا يدلُّ على سلامة الحسِّ اللغوي عنده، وثقافته الواسعة، وكثرة محفوظه من كلام العرب. فكأنَّه هضم المصادر اللغوية وحصل على ما فيها من العلم واختزنه في ذاكرته وأغناها من ذكر مصادرها إلاَّ قليلا.

ولو أحصينا شواهده المختلفة في كتاب التعليق لوجدنا ما يزيد على ألف شاهد ولا يعلِّق على مسألة ما إلاَّ ويذكر شاهداً أو أكثر من شاهد، يستدلُّ به على الأمور التي تخصُّ اللغة من معجم ونحو وصرف ولغات العرب، فجاء كتابه موسوعة فريدة لكثرة الشواهد فيه. وفيما يلي تفصيل الأحكام السماعية لديه، التي تبيِّن مدى اهتمامه بالأدلَّة السماعية.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو : ٣٦ .

## أولاً: القرآن الكريم

القرآن: هو مصدر رحب لبناء كثير من القواعد النحوية لدى النحاة، لكونه أوثق نص عربي فصيح، إذ وصل إلينا من دون أن يشوبه التحريف ( وعلى هذا يكون هو النصُّ الصحيح المُجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف)[١].

وقد سار الوقشيُّ على هذا النهج، وكان الاستشهاد بالقرآن الكريم عنصراً مهمَّاً عنده فهو يعوِّل عليه ويستعين بآياته ولا تكاد تخلو مسألة في كتابه من آية قرآنية يستشهد بها لبيان لغة أو تثبيت قاعدة نحوية أو صرفية، فاستشهد بما يزيد على عشر وثلاثمائة آية في المسائل النحوية كبيان أمور تخصُّ لغات العرب، ومن ذلك استدلاله بقوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[٢] على لغة بعض العرب التي تسمى بلغة أكلوني البراغيث [٣] وفي تثبيت بعض القواعد النحوية وهذا كثير جداً، منه استدلاله لرفع الفعل المضارع بعد فاء الجواب[٤] بقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ** ﴾[٥] وتعليقه على قول مالك في إدخال المرفقين في الوضوء فقال:( وحجَّته قوله تعالى:﴿ **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾ [٦] ﴿ **وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾ [٧] فما بعد (إلى) في هذين الموضعين داخل فيما قبلها وهي بمنزلة (مع) )[٨].

---

(١) في أصول النحو : ٢٥.

(٢) الأنبياء : ٣.

(٣) ينظر التعليق : ١/ ٢٠١.

(٤) ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٤٣.

(٥) المائدة: ٩٥.

(٦) آل عمران: ٥٢ والصف ١٤.

(٧) النساء: ٢.

(٨) التعليق: ٥٢/١.

واستدلاله بقوله تعالى: ﴿ **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ** ﴾ [١] في احتمال (مِن) معنى (على)[٢]، واستدلاله في جواز عطف الفعل على اسم الفاعل[٣] بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً**﴾ [٤].

فهو يقتصر غالباً في إيراد الآية على موضع الشاهد منها من ذلك استشهاده في تثنية الضميرمن دون تقدُّم مثنى يرجع إليه[٥] بقوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ** ﴾ [٦].

ويستشهد في عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل لما بينهما من مناسبة[٧] بقوله تعالى: ﴿ **وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً** ﴾ [٨]،وفي تعدِّي الفعل (ضرب ) إلى مفعولين[٩] يستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ**﴾ [١٠]، وفي حديثه عن احتمال مجيء (على) بمعنى (مِن) يستشهد بقوله تعالى: ﴿ **إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾[١١] فقال: ( أي من الناس )[١٢].

---

(١) البقرة:٢٦٦.

(٢) ينظر التعليق:٢/ ٣٢.

(٣) ينظر نفسه: ٢/ ١٨١، ١٨٢.

(٤) الحديد: ١٢.

(٥) ينظر التعليق: ٢/ ٢١٤.

(٦) النساء: ١٧٦ وتمام الآية ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾.

(٧) ينظر التعليق :١/ ٣١٣ .

(٨) آل عمران: ٤٦.

(٩) ينظر التعليق:١/٢٩٨.

(١٠) يس: ١٣ ٢٩٨.

(١١) المطففين: ٢.

(١٢) التعليق : ٢ / ٣٢.

وقد يكتفي بذكربعض الآية أو بجزء منها ومن ذلك استشهاده في حذف المبتدأ اختصاراً بقوله:( ومثله قوله تعالى ﴿ **بَلاغٌ**﴾ [١] أي هذا بلاغ )[٢] ، وفي احتمال نصب الاسم بفعل مضمر والرفع بحذف المبتدأ[٣] يستشهد بقوله تعالى: ﴿**قُلِ الْعَفْوَ**﴾ [٤] ويستشهد لـ ( أن ) التفسيرية بقوله تعالى: ﴿ **أَنِ امْشُوا**﴾[٥].

وربَّما لا يكتفي بآية واحدة للتَّدليل على مسألة واحدة، فيورد آيتين أو أكثر، من ذلك تعليقه على قول الرسول(ﷺ) (( **حَافظِوا عَلى الصَلَوَاتِ، والصَّلاةِ الوسْطَى وَهُوَ صَلاةُ العَصْرِ، وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ**))[٦]، قال: ( وقال قوم دخول الواو هنا لا تدلُّ على أنَّها غير الوسطى كما لم تدلَّ الواو في قوله تعالى: ﴿**فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ**﴾ [٧] و ﴿ **وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [٨]على أنَّهما ليسا من الملائكة وعلى أن النَّخل والرمان ليسا من الفاكهة وإنَّما هذا على سبيل الإشادة والتعظيم)[٩].

وفي إفادة تكرار اللفظ المستغنى عنه لتوكيد الكلام[١٠] يستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ**﴾[١١] وقوله تعالى:﴿**أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا**﴾[١٢].

---

(١) الأحقاف: ٣٥ وتمام الآية﴿ **اصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ**﴾.

(٢) التعليق: ٢/ ٤٩.

(٣) ينظر التعليق:١/٢٦٧.

(٤) البقرة: ٢١٩ في قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾ .

(٥) ص:٦ وتمام الاية ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلا مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ**﴾ ينظر التعليق: ١/ ٢٢٣.

(٦) الموطأ: ٩٢.

(٧) الرحمن :٦٨.

(٨) البقرة: ٩٨.

(٩) التعليق:١/١٨٤.

(١٠) ينظر التعليق :١ /٢٩٢.

(١١) هود :١٩.

(١٢) الحشر : ١٧.

وفي جواز تذكير الفعل وتأنيثه على اعتبار الفاعل لمعنى (الجمع أو الجماعة ) يقول: ( ومثله قوله تعالى [1] :﴿ **وإذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ** ﴾ و﴿ **وإذْ قَال الْمَلائِكَةُ**﴾)[2].

## ثانياً : القراءات القرآنية

القراءات: هي ( اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما )[3].

واشترط العلماء لصحة القراءة ثلاثة شروط[4]:

١-أن توافق العربية ولو بوجه.
٢-أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
٣-أن يصحَّ سندها إلى النبي (ﷺ).

وعليه تعدُّ القراءات مصدراً مهمَّاً من مصادر الاستشهاد، وقد استشهد بها العلماء سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذَّة[5].

واعتدّ الوقشيُّ بأوجه القراءات فاستدلَّ بها في تعليقه في دراسة مواد النحو والصرف والشرع والصوت والمعجم واللغة، وسأقتصر على استشهاده بها في مسائل النحو؛ لأنَّها موضوع البحث.

ويمكن إجمال منهج الوقَّشي النحوي في التعامل مع القراءات بما يأتي:

---

(١) آل عمران: ٤٢ ،٤٥ قرئت بالتأنيث وهي قراءة الجمهور، وبالتذكير وهي قراءةعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عمرو بن العاص في الموضعين. ينظرالبحر المحيط:٤٥٢/٢ ،٤٥٥

(٢) التعليق: ١/ ٢٩٢ .

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣١٨.

(٤) ينظر النشر في القراءات العشر :٩/١.

(٥) ينظر الاقتراح :٣٦.

**١- في أغلب الأحوال لا يصرح بذكر اسم القارئ ويكتفي بالقول ( فقُرىء بها).**

من ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿ **وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقا**﴾[١]، ( فيقال مِرفقاً ومَرفقاً، وقرىء بهما)[٢]، أو ( فقرأها القراء) من ذلك قوله في الهدي بتخفيف الياء وتشديدها ( وهما لغتان قرأهما القراء في قوله تعالى: ﴿**الْهَدْيُ مَحِلَّه**﴾ [٣])[٤].

أو (قراءة من قرأ) ومنه قوله في قوله تعالى: ﴿**لا تَخَافُ دَرَكاً** ﴾[٥] (فيه معنى النهي مثل ما في قراءة من قرأ ﴿**لا تَخَفْ**﴾ مجزوما)[٦].

وقد يذكر اسم القارىء من ذلك نسبته قراءة المدِّ على الاستفهام في قوله تعالى: ﴿**مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ**﴾[٧] أنها في حرف ابن عمرو[٨]، ويسمّي أبا جعفر المدني في إسناد قراءة ﴿**يكاد سنا برقه يُذهبُ**﴾[٩] بضم الياء في فعل يُذهب[١٠].

**٢- ردُّ القراءات التي لم توافق القواعد النحوية الثابتة.**

---

(١) الكهف : ١٦.

(٢) التعليق : ٢٠٥/٢ قرأ نافع وابن عامر( مَرْفَقاً ) وقرأ الآخرون ( مِرْفَقاً ) . ينظر إعراب القراءات:٣٩٤/١.

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) التعليق: ١/ ٣٦٦. ( الهدي ) قراءة الجمهور و( الهديُ) بالتشديد قراءة الزهري ومجاهد وابن هرمز والأعرج وأبي حياة . ينظر المحرر الوجيز: ٢/ ١٥٥ والكشاف :١/ ١١٨والبحر المحيط : ٢/ ٧٤ والدر المصون : ٢/ ٣١٥ .

(٥) طه : ٧٧.

(٦) التعليق :٣٨٥/١وهي قراءة حمزة وحده من السبعة ، ينظرالحجة لأبى علي الفارسي : ٥/ ٢٣٩ ، وإعراب القراءات لابن خالويه : ٢/ ٤٦ وقرأ من غير السبعة الأعمش وابن أبى ليلى كقراءة حمزة ، ينظر جامع البيان : ١١/ ٢٢٨ والبحر المحيط :٦/ ٢٤٦.

(٧) يونس : ٨١ .

(٨) ينظر التعليق : ١/ ١٥٦ وينظر مجاز القرآن :١/ ٢٨٠ ومعاني القرآن وإعرابه :١٢٠/٣.

(٩) النور : ٤٣.

(١٠) ينظر التعليق : ١/ ٢٥٤ ، وقراءة أبي جعفر في معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ٢٩٠ ، والبحر المحيط : ٦/ ٤٦٥ .

كان الوقَّشيُّ لا يتردَّد في تخطئة القرَّاء إذا لم توافق قراءتهم المسائل النحوية الثابتة، وليس مهمَّاً عنده إذا كانت القراءة سبعية أو شاذَّة، من ذلك قوله في تعليقه على قوله تعالى:﴿ **فإذا أَذِيَ في الله** ﴾[1] بغير واو ( وهي قراءة خطأ)[2]، ثم يواصل الحديث بقوله :( ومثله في الخطأ قراءة الحسن ( **ما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ)**[3] توهَّمه جمعاً مُسلَّماً وكقراءة طلحة ابن مصرف **(قَالَ لِمَنْ حَوْلِهِ)**[4] بالخفض ، ونحو هذا من القراءات التي لا خلاف بين النحويين أنها لحن)[5].

**٣- ذكر القراءات المختلفة وتوجيهها نحوياً.**

في تعليقه على قول الرسول (ﷺ) **((لا يأْكُلُ صَاحِبُ الهَدْيِ مِنَ الجَزَاءِ والنُّسُكِ))**[6] يقول: ( على معنى " ليس يأكل " ولو جزم على معنى النهي لكان حسناً وفيه وإن كان مرفوعاً معنى النهي مثل ما في قوله تعالى : ﴿ **لا تَخَافُ دَرَكاً** ﴾[7] فيه من معنى النهي مثل ما في قراءة من قرأ ﴿ **لا تَخَفْ** ﴾ مجزوماً)[8].

وفي تعليقه على قول مالك (رضي الله عنه): (( **فإذا كانَ المَرَضُ الخَفِيفُ))**[9] قال: ( فإنَّ الوجه فيه الرفع و"كان" هاهنا تامَّة لاخبر لها كأنَّه قال:

---

(١) العنكبوت : ١٠.

(٢) التعليق : ٤٠٥/١.

(٣) الشعراء : ٢١٠ ، وهي قراءة محمد بن السمفع والأعمش ، ينظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٥٠٣ والمحتسب : ١٣٢/٢ والبحر المحيط : ٦/٧ .

(٤) الشعراء : ٢٥.

(٥) التعليق : ٤٠٥/١.

(٦) الموطأ : ٢٤٥.

(٧) طه : ٧٧.

(٨) التعليق : ١/ ٣٨٥ ، وينظرإعراب القراءات : ٢/ ٤٦والحجة : ٥/ ٢٣٩ .

(٩) الموطأ : ٤٦٥.

فإذا حدث المرض ، ولو نصب لجاز على إضمار اسم "كان " تقديره فإذا كان مرضُه المرضَ الخفيفَ وعلى هذا قرىء قوله تعالى : ﴿ **إِلاّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً**﴾[١] و(﴿**تجارةٌ**﴾)[٢].

**٤-إبداء رأيه في القراءة وكيفيتها.**

في تعليقه على قول الرسول (ﷺ): (( **إنَّما يُجَرجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ** ))[٣] قال: (يجوز " نارَ جهنم " بالنصب على أن تكون (ما) صلة لـ (إنَّ) وهي التي تكفُّ (إنَّ) عن العمل وتنصب النارعلى المفعول بيجرجر، ويجوز " نارُ جهنم " بالرفع على أن يكون خبر إنَّ و(ما) بمعنى الذي كأنَّه قال : إنَّ الذي يجرجر في بطنه نارَ جهنم ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾[٤] بالرفع والنصب قرىء بهما )[٥].

**٥- توجيه ما امتنعه النحاة من القراءات التي تخالف الوجوه النحوية.**

يتحفظُّ الوقَشيُّ في تخطئة القراءة إذا أمكن توجيهها توجيهاً لا يخالف القاعدة النحوية ولو بضعف من ذلك مسألة اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل، فالمشهور عند النحويين عدم اجتماعهما؛لانَّ الباء كالهمزة والتضعيف في نقل الفعل ووجود إحداهما تغني عن الأخرى[٦]. والوقشي في تعليقه على قول الرسول ﷺ (( **فَأُخْرِجَ بِجَنازَتِهَا** ))[٧]، قال : (كذا جاءت الرواية وكان الوجه ( فخرج)؛ لانَّ النحويين لا يجيزون اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل فلا يجوز عندهم ما روي من قراءة أبي جعفر المدني﴿ **يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ** ﴾[٨] بضم الياء)[٩].

---

(١) النساء : ٢٩، قرأها أهل الكوفة بالنصب وقرأها الباقون بالرفع ، ينظر السبعة لابن مجاهد : ١/ ٢٣١، وإعراب القراءات : ١/١٣١.

(٢) التعليق : ٢/ ٢٣٧ ، ٢٣٨.

(٣) الموطأ :٥٦٢ و صحيح البخاري : ٥/ ٢١٣٣ وصحيح المسلم : ٣/ ١٦٣٤ ومسند الشافعي : ١٠.

(٤) طه : ٦٩.

(٥) التعليق : ٢/ ٣٤٤ ، وتوجيه القراءتين في إعراب القرآن للنحاس :٢/ ٤٤.

(٦) ينظر شرح المفصل: ٣/ ٣١٥وشرح الرضي: ٤/ ١٤٠ والجنى الداني: ٣٨٠ وهمع الهوامع: ٢/٤١٧.

(٧) الموطأ : ١٤٥ برواية يحيى ( فخرج بجنازتها ) ، ولم أجد هذه الرواية التي ذكرها .

(٨) النور : ٤٣.

(٩) التعليق :١/ ٢٥٤ وقراءة أبي جعفر في معاني القرآن للفراء :٢/ ٢٥٧ والمحتسب لابن جني :٢/ ١١٤

قال الزجَّاجُ: ( قرأ أبو جعفر المدني ﴿ يُذهب بالأبصار﴾ ولم يقرأ بها غيره، ووجهُهـا فـي العربيـة ضـعيف، لأن كـلام العـرب ذهـب بـه وأذهبـه )[١]. ولكنَّ الوقَّشيَّ يجد تفسيراً للقراءة ويجيزها على زيادة الباء كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً**﴾ [٢].

**٦- تأييد رأيه النحوي بالقراءة القرآنية.**

كثيراً ما يذكر الوقشيُّ آراءه في كتابه التعليق ويؤيِّدها بالشواهد المختلفة ومن تلك الشواهد التي اتخذها القراءةُ القرآنية، ففي تعليقه على قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– للرجل الذي تأخر عن صلاة الجمعة (( **أيَّةُ سَاعَةٍ هذِهِ ؟ فَقَالَ: يَا أميرَ المُؤْمِنِينِ انْتَقَلْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النِّداءَ فَمَا زِدْتُ إلاَّ أنْ تَوَضَّأْتُ فَقَالَ عُمَرُ: وَالوَضُوءُ أيَضاً وقَدْ عَلِمْتَ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمَرُ بِالغُسْلِ** ))[٣]

قال الوقَّشيُّ معلِّقاً على (( والوضوءُ )) :( الرواية على لفظ الخبر والصواب المدُّ على الاستفهام لأنَّه توبيخ وتعنيف كالذي قبله كقوله تعالى : ﴿ **آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾ [٤] وكقوله تعالى: ﴿ **آلسِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ**﴾[٥])[٦].

فإنه أيَّد رأيه في اختيار المدِّ على الاستفهام على الخبر بالقراءة القرآنية.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٥٠.

(٢) النساء : ٦ ، ينظر التعليق : ١/ ٢٥٤ ، وينظر جامع البيان : ١٢ / ٢٩٠ وإعراب القرآن :٢/ ٤٤٨.

(٣) الموطأ : : ٧٠.

(٤) يونس : ٥٩.

(٥) يونس : ٨١ وذكر هذه القراءة أبو عبيد في مجاز القرآن : ٢٨٠/١ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٠ والحجة: ٤/ ٢٩٠ ،٢٩١ وإعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ٢٧٢ ، وقرأ به من غير السبعة أبو جعفر واليزيدي والشنبوذي ومجاهد وابن القعقاع وأبان عن عاصم وأبو حاتم عن يعقوب . ينظر جامع البيان: ١١/ ١٠٢ والكشف عن وجوه القراءات:١/ ٥٢٠ والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٦٨ والبحر المحيط : ٥/ ١٨٣ والدر المصون : ٢٤٩/٦.

(٦) التعليق : ١/ ١٥٦.

## ثالثاً: الحديث النبوي

لا خلاف بين العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف في الفقه والتفسير فهو الأصل الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، أمَّا اللغويون فإنَّهم عامة منذ نشأة النحو إلى يومنا هذا يحتجُّون بالحديث النبوي إلاَّ أنَّ النحاة القدامى عدُّوا الحديث النبوي الشريف داخلاً في كلام العرب وليس مصدراً مستقلاً بنفسه[١]ومنهم سيبويه والكسائي والفرَّاء وابن جني، وقد أبدى هؤلاء العلماء تحفُّظاً في كثرة الاستشهاد بهذا المصدر وعدِّه مصدراً يَرقى إلى مستوى المصادر الأخرى في الاستشهاد اللغوي والنحوي وحجَّتهم في ذلك (أنَّه مروي بالمعنى وقد تداولته الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينه فرووه بما أدَّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدَّموا وأخَّروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتَّى بعبارات مختلفة)[٢].

ولا شكَّ في أنَّ جدل صحة الاستشهاد بالحديث الشريف وعدمها ظهر في القرن السابع للهجرة وانقسم العلماء فيه على ثلاث طوائف[٣]:

الطائفة الأولى: منعت الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسها ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) وبعده أبو حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥هـ ).

الطائفة الثانية: أجازت الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسها ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

الطائفة الثالثة: اتخذت الوسط سبيلاً في هذا الأمر وأجازت الاستشهاد بالحديث بشروط وعلى رأسها الشاطبي (ت ٧٦٠ هـ).

---

(١) ينظر خصائص مذهب الأندلسي النحوي : ١٨٦ – ٢٠٢.

(٢) الاقتراح : ١٦.

(٣) ينظرالحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٠٧ فما بعده وأبو حيان النحوي: ٤٣.

أمَّا قبل القرن السابع فالعلماء لم يدخلوا في هذا الجدل لأنَّهم لم يجعلوا من الحديث مصدراً مستقلاً بنفسه كما تقدَّم.

والاستشهاد بالحديث النبوي سمة بارزة من سمات المذهب الأندلسي النحوي، ونحاة الأندلس قد أكثروا من الاستشهاد به وهو الأمر الجديد في نحوهم إلاَّ أنَّ هؤلاء العلماء قد عاشوا في القرن السابع الهجري فما بعده، ومنهم ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) وابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، وابن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) وغيرهم[١]، وهذا يدلُّ على أنَّ علماء الأندلس قبل هذا القرن لم يكونوا مهتمين بكثرة الاستشهاد بالحديث، ويظهر هذا واضحاً من قول أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) حين علَّق على كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث إذ يقول: ( فأمَّا استدلاله بالأثر، فنقول : قد نهج هذا المصنِّف في تصانيفه بالأثر بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدِّمين ولا من المتأخِّرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل)[٢].

ولكنَّ هشاماً أبا الوليد الوقَّشيَّ (ت ٤٨٩هـ) الذي عاش في القرن الخامس الهجري قد أولى اهتماماً كبيراً بالحديث الشريف في الاستشهاد اللغوي ولا سيما النحوي، فقد ألَّف كتابه شارحاً موطأ الإمام مالك بن أنس . رحمه الله . وهو الكتاب الحافل بالأحاديث النبوية الشريفة فشرحه وفسَّر لغاته وبين غوامض إعرابه ومعانيه، فلا يعلِّق على حديث في الموطأ إلاَّ ويستنتج منه قاعدة نحوية أو يذكر له وجوهاً إعرابية أو يشير إلى القضايا الخلافية بين النحاة أو يبيِّن غوامض العبارات بما يوافق القاعدة النحوية أو يوجِّهه توجيهاً نحوياً أو يذكر فيه جوانب الجودة والضعف أو يقيم رواياته المختلفة ويوجهها توجيهاً نحوياً.

ولم يكن لأحد شرَّاح الحديث قبله ولا لأحد النحويين هذا الاهتمام البالغ في دراسته دراسة نحوية وجعله أصلاً نحوياً يُستدلُّ به على مسائل النحو، وإنَّ هذا العالم النحوي سلك نهج الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً وله الأسبقية في كثير من

(١) ينظر خصائص مذهب الأندلسي النحوي : ١٩٧ – ٢٠٢.

(٢) التذييل والتكميل : ١٦٩.

الآراء النحوية التي استنتجت من الحديث الشريف وقال بها علماء بعده من دون ذكر أيَّة إشارة إليه.

ولذا يمكنني القول: إنَّه من أوائل المصنِّفين في النحو في مجال الحديث النبوي.

فرأيت من الإنصاف ومن الضرورة الملحة إبراز شخصية هذا النحوي الفاضل في التعامل مع الحديث النبوي الشريف لكونه من أقدم المهتمِّين بالحديث النبوي الشريف، وسلك نهجه علماء من بعده– من حيث يدرون أولا يدرون – مثل أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ ) في كتابه ( إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي )، وابن مالك الأندلسي ( ت٦٧٢هـ ) في كتابه ( شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح )، والسيوطي (ت ٩١١هـ ) في كتابه (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) وكذلك كتبه الأخرى في شرح الحديث الشريف مثل ( الديباج على شرح صحيح مسلم) و( تنوير الحوالك شرح على موطأ الإمام مالك) و( شرح السيوطي على سنن النسائي ).

لذلك خصَّصت الباب الثاني لتعامل هذا العالم مع الحديث الشريف.

## رابعاً: كلام العرب

يقصد به ما سمع من أشعارهم وأمثالهم وما جرى في مخاطباتهم وهو أهم العناصر التي استقرئت منها قواعد العربية الكلِّية حتَّى قيل في تعريف النحو أنَّه (علم استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب)[١].

وأخذ علماء اللغة العربية من القبائل المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها بدءاً بقريش ثم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم تؤخذ من غيرهم[٢].

(١) الاقتراح : ٢٤.

(٢) ينظر المصدر نفسه : ٤٤.

وكلام العرب الذي استشهد به الوقشيُّ في الكتاب في دراساته النحوية يمكن تقسيمه على قسمين رئيسين:

**الأول: الشعر**

الشعر: هو ( ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تُعلِّمت اللغة)[١] وقد عني النحويُّون عناية فائقة بالشعر العربي واتخذوه مادَّة أساسية في بناء قواعدهم وتثبيت أحكامهم.

ويعدُّ الوقَّشيُّ من العلماء الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بالشعر وقائليه ونتيجةً لاطِّلاعه الواسع على أحوال الشعر والشعراء نجد أنَّ شواهده الشعرية في مسائل اللغة والنحو زادت على خمسمائة بيت من الشعر لأكثر من سبعين شاعراً.

ويمكن تحديد منهج الوقَّشيِّ في الاستشهاد بالشعر بالأمور الآتية:

١- إنَّ الوقَّشي حريص كلَّ الحرص على نسبة الشاهد إلى قائله ما أمكنه ذلك، ونسبته الشعر إلى قائله أغلبها صحيحة، من ذلك استشهاده في بناء (أوَّل) على الضم إذا قطعت عن الإضافة بقوله:(قال معن الأوسي المزني:

**لَعَمْرِيَ مَا أدْرِي وإنِّي لأوْجَلُ عَلَى أيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ)**[٢]

ويستشهد لحذف الصفة اختصاراً بقوله:( ونحوه قول النابغة :

**كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيش يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ)**[٣]

وفي إفادة القول معنى الظنِّ يقول: ( من العرب من تجري القول كلَّه مجرى الظنِّ وكانت معه أداة من أدوات الاستفهام فيقولون: أتقول زيداً منطلقاً

(١) الصاحبي في فقه اللغة :٢٧٥.

(٢) التعليق : ٢٥٩/١ ، وينظر ديوانه :٩٣ وخزانة الأدب:٣/ ٥٠٥.

(٣) التعليق : ١/ ٨٣ ، وينظر ديوانه :١٢٦.

كما قال هدبة:

**مَتَى تَقولُ القُلُصَ الرَّواسِما)**[1]

ولم يخطىء في إسناد الشعر إلي قائله إلا نادراً من ذلك ما استشهد به في رفع الفعل على القطع بعد الفاء لا العطف قال: ( ومنه قول أبي النجم:

**الشِّـــعْرُ صَـــعْبٌ وطَويـــلٌ سُـــلَّمُهْ**
**إذَا ارْتَقَـــى فِيـــهِ الَّـــذِي لا يَعْلَمُـــهْ**
**زَلَّـــتْ بِـــهِ إلـــى الحَضِـــيضِ قَدَمُـــهْ**
**يُريـــــدُ أنْ يُعْرِبُـــــهُ فَيُعْجِمُـــــهْ)**[2]

والصحيح أنَّه للحطيئة [3].

وربَّما لا يذكر اسم القائل ويكتفي بالقول (وقوله ) أو (وقول الشاعر) أو كما قال) ٠٠٠٠ ومن ذلك استشهاده لمجيء (ذو) بمعنى (الذي ) يقول: ( وقد تكون ذو بمعنى الذي في مثل قول الشاعر:

**وَقُولا لِهَذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فَإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرائِضُ**

وهي لغة طائية)[4].

---

(١) التعليق : ١/ ٣٢٢ والبيت في شعره الذي جمعه الدكتور يحيى الجبوري : ١٤١ وهو هدبة بن الخشرم ابن كرز بن أبي حية الغدري ، شاعر إسلامي فصيح يكنَّى أبا سليمان مات شاباً قتله والي المدينة سعيد ابن العاص قصاصاً سنة ( ٥٧ هـ) ينظر الشعر والشعراء : ٢/ ٦٩ والأغاني : ٢١ / ٢٧٧.

(٢) التعليق : ٢/ ١٤٩.

(٣) ينظر ديوانه : ١٨٦ ، والشاهد في المقتضب : ٢/ ٢٣ ومغني اللبيب : ١/ ٣٠٢.

(٤) التعليق : ٢/٢١٤ والبيت لقوَّال الطائي ، ينظر خزانة الأدب : ٢/٢٩٦ شعر طيء وأخبارها : ٦٨٩.

وفي مسألة عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع يقول:(وعطفوا اسم الفاعل على الفعل المضارع في قوله:

**بَـــاتَ يُغَشِّـــيها بعَضْـــبٍ بـــاتِرِ**
**يَقصُـــدُ فـــي أسْـــوُقِها وجـــائِر)**[1]

وفي تعدِّي الفعل (رضي) بـ (على) بدلاً من (عن) يقول: (كما قال:

**إذا رَضِـــيَتْ علـــيَّ بَنـــو قُشَـــيْرٍ لَعَمْـــــرُ اللهِ أعْجَبَنـــــي رِضَـــــاها**

؛لأنَّ إذا رضيت عنه أقبلت بودِّها عليه فأجرى الرِّضا مجرى الإقبال إذ كان بمعناه)[2].

٢- تنحصر طريقته في الاستشهاد في أنَّه قد يستشهد بجزء من بيت أو ببيت كامل أو بيتين فأكثر.

فمثال الأول: استشهاده بجواز نصب صفة المنادى على الموضع بقوله: (وعلى ذلك قول جرير:

**يا عُمَرُ الجَوادَا)**[3].

---

(١) التعليق:١٨٦/٢وأنشد البيتين الفراء في معاني القرآن :٢١٣/١و١٩٨/٢وينظر أمالي ابن الشجري :٢ /١٦٧وخزانة الأدب :٣٤٧/٢.

(٢) التعليق : ٢/ ١٦٨ والشاعرهو القصيف العقيلي ، والشاهد في النوادر:١٥٦ والكامل : ٥٣٨ والأزهية : ٢٨٧ والإنصاف :٦٢٠/٢ وشرح الرضي : ٢٧٢ والجنى الداني : ٢٧٧ ومغني اللبيب : ١/ ١٩١.

(٣) التعليق :٣٥٠/٢ ، وينظر ديوانه :١١٨ والبيت بتمامه يمدح فيه عمر بن عبد العزيز :

**فَما كَعْبُ بنُ مامَةَ وابنُ سُعْدى بأجودَ مِنكَ يا عمرُ الجَوادا.**

والشاهد في المقتضب: ٤/ ٢٠٨ والأصول :١/ ٣٦٩ والجمل للزجاجي : ١٥٤ ومغني اللبيب : ٢٨/١.

وفي استشهاده على عطف الفعل على المصدر يقول: ( وربَّما عطفوا الفعل على المصدر كما قال امرئ القيس:

**وتَوْكَافٌ وتَنْهَمِلانِ)**[1].

وربَّما يستشهد بنصف بيت الذي فيه موضع الشاهد ومن ذلك استشهاده لحذف (أنْ) الناصبة بقوله: ( وقول طرفة:

**ألا أيُّهَا الزاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى )**[2]

واستشهاده في جواز إعراب الاسم بدلاً أو مرفوعاً على القطع بقوله: (كما قال ابن كُثير:

**وكُنْتُ كَذِي رِجْلينِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ)**[3]

ومثال استشهاده ببيت كامل قوله في حذف اسم لكنَّ أو خبرها ( والعرب تحذف خبر (لكنَّ) تارة واسمها تارة إذا فهم المعنى، قال الفرزدق :

**فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي وَلكِــنَّ زِنْجِيًّــاً عَظِــيمَ المَشَــافِرِ)**[4]

---

(١) التعليق :١٨٢/٢ وينظر ديوانه : ٨٨ والبيت بتمامه :

**فَدَمْعُها سَكَبٌ ومَسْحٌ ودِيمَةٌ وَرَشٌّ وتَوْكافٌ وتَنْهَمِلانِ.**

(٢) التعليق : ١/ ٩٥ ، وينظر ديوان طرفة :٥٠ وعجزه : **وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلّدي** الشاهد في الكتاب :٣ /١١٥ والمقتضب : ٨٥/٢ وعلل النحو: ٥٩٨.

(٣) التعليق : ١/ ٣١٥ ، وينظر ديوانه :٩٩ ، وعجزه : **وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ**

والشاهد في الكتاب : ١/ ٤٩٧ والمقتضب : ٢٩٠/٤ والجمل :٣٦ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١/ ٥٤٢ والنكت على كتاب سيبويه: ٣٤٧ وشرح المفصل : ٣/ ٦٨ وشرح الرضي: ٢/ ٣٩٣.

(٤) التعليق : ٢/ ٢٣٥ وينظر ديوانه :٤٨١ ، والشاهد في الكتاب :٢/ ١٣٥ ومجالس ثعلب:١٢٧ وجمهرة اللغة :١٢٢والمحتسب :١٨٥/٢ والنكت علىالكتاب : ٥١٤ والإنصاف: ١٨٢/١وشرح المفصل: ٣/ ٥٩١ ويروى : ( ولكنَّ زنجيٌّ ) على حذف الاسم، ينظرالكتاب: ١٣٥/٢ ،١٣٦وشواهد التوضيح :٢٠٦.

وفي إفادة (رأى) معنى الاعتقاد وتعدِّيه إلى مفعول واحد يقول ( والرؤية التي بمعنى الاعتقاد قولك: فلان يرى رأي مالك أو رأي أبي حنيفة ومنه قول السموأل:

**وَإنَّا لَقومٌ مَا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إذَا مَا رَأتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ)**[1]

وفي إجراء (لم) مجرى (ما) في المعنى يقول: ( أجريت (لم) حين كان معناها النفي مجرى (ما) في قولهم ما أنت بصاحبي فأنصرك ومنه قول الأعشى:

**أجِـــدُّكَ لَـــم تَغْـــتَمِضْ لَيْلَـــةً فَتَرْقُـــدَها مَـــعَ رُقَّادِهـــا )**[2]

أمَّا استشهاده ببيتين فمنه ما جاء في كلامه على حذف اللاَّم الداخل على المفعول لأجله بقوله: ( والعرب تظهر هذه اللام تارة وتحذفها تارة فيقولون: جئتك أنَّك تحبُّ الخير ولأنَّك تحبُّ الخير كما قال:

**وَمَـا هَجَرَتْـكَ الـنَّفْسُ يـا حَـيُّ أنَّهـا قَلَتْـكَ وَلا أنْ قَـلَّ مِنـكَ نَصـيبُها**
**وَلكـنَّهُمْ يَـا أمْلَـحَ النَّـاسِ أوْلِعُـوا بِقَـوْلِ إذَا مَـا جِئـتُ هَـذا حَبيبُهَـا)**[3]

وقد يأتي بشاهدين مختلفين لمسألة واحدة من ذلك استشهاده لمجيء اسم التفضيل على غير قياس بقوله: ( وأكثر ما يأتي مثل هذا في الشعر كقوله:

**أبْيضَ مِنْ أُخْتِ بَني أبَاضِ)**[4]

وقال ذو الرمة:

---

(١) التعليق: ٢٢٠/١ وينظر ديوانه : ٨٨ .

(٢) التعليق: ١/ ٢٤٣ وينظر ديوانه: (الصبح المنير): ٥٠.

(٣) التعليق: ٣٢٨/٢ والبيتان لمجنون ليلى في ديوانه : ٦٨.

(٤) رجز لرؤية في ملحق ديوانه: ١٧٦، وخزانة الأدب:٢٣٠/٨، وبلا نسبة في الإنصاف: ١/ ١٥ وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦ولسان العرب : ٧/ ١٢٢ مادة ( بيض).

**وَمَـا شَـنَّتَا خَرْقَـاءَ وَاهِيَـةُ الكُلَـى سَـقَى بِهِمَـا سَـاقٍ ولَمَّـا تَبَـلَّلا**
**بأضَـيعَ مِـنْ عَيْنَيْـكَ لِلمَـاءِ كُلَّمـا تَوَهَّمْـتَ رَبعْـاً أوْ تَـذَكَّرتَ مَنْـزِلا)**[1]

٣- معظم الشواهد التي استشهد بها الوقَّشيُّ للنحاة السابقين له.

من ذلك استشهاده لوضع المشتق موضع الاسم بقول زهير:

**فَهُمْ رِضًى وَهُمْ عَدْلُ)**[2]

واستشهاده لمجيء (في) بمعنى (من ) بقوله: ( كما قال امرؤ القيس:

**فِـي ثَلاَثَةِ أحْوالِ)**[3]

وما يستشهد به لحذف خبر (كأنَّ) اختصاراً بقوله: (ونحوه قول النابغة:

**كَأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِيْ أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ)**[4]

وفي إخبار المبتدأ بلفظ المبتدأ نفسه لفائدة التعظيم يستشهد بقول أبي النجم:

**أنَا أبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي)**[5]

وفي مجيء (لَكَاعِ) لغير النداء ضرورة يستشهد بجزء من قول الحطيئة:

---

(١) التعليـق :٣٩٣/٢وينظـر ديـوان ذي الرمـة: ١٨٩٧/٣، ١٨٩٨وأمـالي ابـن الشـجري : ١٠٨/١والأشـباه والنظائر:/٢٢١ .

(٢) التعليق: ٢٢٦/٢ وينظر ديوانه: ٢٨٥والشاهد في الخصائص:٢٠٢/٢ والبيت بتمامه:
**متى يستَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهم هِمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضَىً وَهُمْ عَدْلُ.**

(٣) التعليق: ١/ ٨٣ ، ٨٤ وينظر ديوانه:٢٧ والشاهد في حروف المعاني:٨٣/١ والخصائص:٩٦/٢ والبيت بتمامه :

**وهل يَعِمَّنْ مَنْ كان أحدثُ عَهْدِهِ ثلاثين شَهراً في ثَلاثَةِ أحْوالِ.**

(٤) التعليـق: ٨٣/١ وينظـر ديوانـه: ١١٢والشـاهد فـي الكتـاب :٢/ ٣٦٣والمقتضـب :٢/ ١٣٨ ، وسـر صناعة الإعراب :١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر التعليق : ١٩٢/٢ ، وينظر ديوانه :٩٩ ، وعجز البيت : **للهِ درّي مِمّا يُجِنُّ صَدْرِي**
والشاهد في الكامل : ١/ ٤٤ والخصائص :٥٢٤/٢ وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٤٤.

**قَعِيدَتُه لَكَاعِ**[1]

وفي إبقاء الفعل منصوباً بعد حذف (أنْ) الناصبة يقول: ( وربَّما حذفوا أن وتركوا الفعل منصوباً في الشعر قال عامر بن جوين:

**فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُباسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ)**[2]

وربَّما يستشهد بشاهد لم يشر إلى موضع الشاهد منه بل يكتفي بذكر جزء من البيت الذي فيه الشاهد لشهرته، من ذلك استشهاده لمجيء (إلاَّ) بمعنى (غير) يقول: (فيكون كقول الشاعر:

**وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ .....)**[3]

وقد انفرد بشاهد في إجراء ( بَيْنَ ) اسماً يجري بوجوه الاعراب وليس ظرفاً فقال: ( قال أبو الأسود:

**يُديرُونَني عَنْ سَالِمٍ وأُديرُهُم وَجِلْدَةُ بَينَ العَيْنِ والأنْفِ سَالِمُ)**[4]

ورأيت شاهداً له لم يسبقه به أحدٌ –فيما طالعت– وذكره بعده ابن مالك[5] وذلك في تعدِّي فعل ( رأى ) بمعنى رؤية العين إلى ضمير نفسه المتصل فقال:

---

(١) التعليق :٢/ ٢٨٩ ، وينظر ديوانه : ٣٣٠ ، والبيت بتمامه :

**أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ**

والشاهد في الكامل: ٣٣٩ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ والجمل للزجاجي: ٧٦ وأمالي الشجري : ٣٤٧/٢ وشرح الرضي : ١/ ٤٣ وشرح ابن عقيل : ١/ ١٣٩ .

(٢) التعليق : ١/ ٩٥ وينظر الأغاني : ٩/ ٩٥ وشعر طيّ وأخبارها : ٤٢٨ ، ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف : ٥٦٠/٢ إلى عامر بن طفيل سهواً ، والشاهد في الكتاب : ٣٦٦/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١: ٣٣٧ والنكت على كتاب سيبويه : ١/ ٣٦٤ ومغني اللبيب : ١/ ٨٣٩.

(٣) التعليق : ٣٢٦/٢ ، والبيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه : ١٦٧ ، وعجزه :

**لعمرُاللهِ إلاّ الفرقدان**، وهو الشاهد والشاهد في الكتاب : ٢/ ٣٥١والكامل : ١٤٤٢ والمقتضب : ٣/ ٧٣ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٦/ ٤٦ والنكت على كتاب سيبويه: ٦٣٧ والإنصاف :١/ ٢٦٨ وشرح الرضي : ٢/ ١٢٩ ، ١٣١ .

(٤) التعليق:٣٣٤/٢ وينظر ديوان أبي الأسود:١٦٤، في الشعر المنسوب اليه وهذا البيت يتنازعه مجموعة من الشعراء، ينسب إلى سالم بن دارة الغطفاني وإلى زهير بن أبي سلمى المزني وعبد الله بن عمر في ابنه سالم ، ينظر سمط اللآلي : ١/ ٦٦

(٥) ينظر شواهد التوضيح:٢٠٤

( وقد جاء في رؤية العين نفسها في قول عنترة:

**فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزِ)** [1]

٤- استشهد الوقَّشيُّ بأشعار الذين أجمع العلماء على صحَّة الاستشهاد بشعرهم وهم شعراء الطبقة الأولى: الجاهليون وشعراء الطبقة الثانية: المخضرمون ويليهم شعراء الطبقة الثالثة: الإسلاميون.

فجلَّ ما استشهد به من شعر هذه الطبقات الثلاث ولم يخرج عن هذا النهج إلاّ لسهو من عنده أو خلط بين أبيات لشعراء من الطبقة الرابعة ظنَّاً منه أنَّها للطبقات الأخرى، من ذلك استشهاده لتعدِّي الفعل (وتر) إلى مفعول واحد بقوله: (والمتعدي إلى مفعول واحد قولهم وترت الرجل إذا أصبته بوتر وذلك أن تقتل له حميماً يطلبك به ومنه قول الشاعر:

**إذَا وتَرْتَ امْرَءاً فَاحْذَرْ عَداوَتَهُ مَنْ يَزْرَعِ الشَّوكَ لا يَحصُدْ بِهِ عِنَبا)**[2]

**الثاني: النثر**

عني الوقَّشيُّ بالاستشهاد بالنثر من كلام العرب عنايته بالشعر ويظهر هذا واضحاً في كتابه اذ استشهد بما يزيد على مئة وعشرة من شواهد نثرية، وتنقسم شواهده على قسمين:

**أ- الأمثال والحكم**

استشهد الوقَّشيُّ باثنين وثلاثين مثلاً معظمها في أمور تخصُّ اللغة وذكر مثلين في الاستشهاد النحوي:

---

(1) التعليق: ٣٢٣/١ وينظر ديوان عنترة: ٢٥٨.

(٢) التعليق: ٣٢/١، أنشده الحافظ أبو عمر بن عبد البر في (بهجة المجالس: ٢/ ٦٩٠) وأنشد بعده في موضعين: **إنَّ العدوَّ وإن أبدى بَشَاشَتَهُ إذَا رَأى مِنْكَ يَوماً فُرْصَةً وَثَبَا**
وهما في نهاية الأرب: ٣/ ٧٩ لصالح بن عبد القدوس شاعر عباسي حكيم واعظ بصري اتهم بالزندقة فقتله المهدي الخليفة العباسي سنة (١٦٠هـ)، ينظر تاريخ بغداد: ٩/ ٣٠٣.

الأول: استشهاده لحذف أنْ المصدرية ورفع الفعل بعدها بقوله: ( وهذا كقولهم **( تَسْمَعَ بالمُعْيدِي خَيْرٌ مِن أنْ تَراهُ)**[١] فمن النحويين من يرى أن الفعل المضارع أسند اليه في هذا الموضع وأُخبر عنه لما بينه وبين الاسم من المضارعة)[٢].

والثاني: استشهاده لنصب الاسم بـ( كان ) مضمرة أو انتصابه انتصاب المصادر على خلاف بين البصريين والكوفيين بقول العرب: **(عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسَاً)**[٣].

**ب . أقوال العرب**

ذكر الوقَّشيُّ في كثير من تعليقاته قولاً أو أكثر من أقوال العرب التي أعتُمدت في بناء النحو العربي، فنجد في كتابه ما يزيد على ثمانين شاهداً نصف هذا العدد للمسائل النحوية تقريباً، ويمكن بيان طريقة الوقَّشيِّ في الاستشهاد بكلام العرب بالأمور الآتية:

١–في معظم الأحوال يُسند القول إلى العرب من ذلك في استشهاده لحذف حرف الجر يقول: **( هذا نحو من قول العرب ذَهَبْتُ الشَّامَ)**[٤].

---

(١) مثال مشهور كثير الورود في كتب الأمثال والأدب واللغة والنحو فمن كتب الأمثال والفاخر : ٢٦٥ وجمهرة الأمثال: ١/ ٢٦٦ وغيرها. ومن كتب الأدب: البيان والتبيين: ١/ ١٧١والعقد الفريد: ٢ / ٢٨٨ واللآلي للبكري: ٦١٣ وخزانة الأدب: ١/ ٣١٢ وغيرها. ومن كتب النحو، الكتاب:٢١١/١ والخصائص:٢٠٥/٢ وشرح الرضي: ١/ ٢٢٥ ومغني اللبيب : ١/ ٣٦٤ ومن كتب اللّغة الصحاح :٢/ ٥٠٦ ولّسان العرب وتاج العروس مادة ( معد ).

(٢) التعليق : ١ / ١٠٤ ، وينظرالتعليق:٢ / ٢٣٩ ، ٢ / ٣٩٦.

(٣) ينظر جمهرة الأمثال: ٢/ ٥٠ ومجمع الأمثال: ٢/ ٣٤١ والمستقصى: ٢/ ١٦١ ومن شواهد النحاة ينظر الكتاب: ٩٢/٢ ومعاني القرآن للفراء: ٤١٥/١ والمقتضب: ٣/ ٧٠ ومجالس ثعلب: ٢٠٩/١ والأصول: ٢/ ٢٠٧.

(٤) التعليق : ١/ ٢٣٤ .

وفي استشهاده لوضع المصدر موضع أسماء الفاعلين يقول: ( العرب تضع المصادر موضع أسماء الفاعلين والمفعولين مبالغة فيقولون: **رَجُلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ** أي صائِمٌ وعادِلٌ فيجعلونه كأنَّه الصَّوم والعدل؛ لكثرة وقوعهما منه)[١]

وفي مجيء (إلى) بمعنى (مع) يقول: ( وتقول العرب: **إنَّ فُلاناً لَظَرِيفٌ عاقِل إلى حَسَبٍ ثابِتٍ أي** مع حسب)[٢].

وربَّما لايذكر العرب في ذكر أقوالهم ويشير اليها بضمير الغائبين من ذلك في استشهاده لمجيء الحال جامدة على تأويل المشتق يقول: ( كما تؤوَّل في قولهم **هذا خاتَمٌ حَديداً** إنَّه بمعنى رديء و**بابٌ ساجاً** بمعنى صلب)[٣] .

وفي إنابة الاسمين معاً مناب خبر المبتدأ يقول: ( وكما ناب الاسمان مناب خبر المبتدأ المفرد من قولهم **هذا حُلْوٌ حَامِضٌ**)[٤].

وربَّما لايشير الى العرب بشيء وينقل قولهم مسنداً إيَّاه إلى المخاطب، ففي استشهاده لوضع فعل المستقبل موضع الحال يقول: ( كما تقول: **قُمْتُ إليه وأَصُكُّ عَينَهُ**)[٥].

٢–قد ينسب الأقوال التي يستشهد بها الى النحويين حكاية منهم عن العرب، ففي استشهاده لاحتمال (الواو) معنى (مع) يقول: ( وهذا نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: **أنتَ وشأنُكَ وكُلُّ رَجُلٍ وضَيعَتُهُ**)[٦]

وفي استشهاده لحذف المضاف إليه يقول: ( ونحوه ماحكاه الفرَّاء من قول العرب: **قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَهُ** أي يد من قاله ورجل من قاله)[١].

---

(١) المصدر نفسه : ١/ ٣٣١.

(٢) نفسه: ١/٥٣.

(٣) نفسه : ١/ ٢٣٨.

(٤) التعليق : ١/ ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٥١.

(٦) التعليق : ١/٢٥٧ ، وقول سيبويه في الكتاب : ١/٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣.

٣–قد يستشهد الوقَّشيُّ بسماعه هو عند ذكر أقوال العرب، من ذلك قوله في نسبة الفعل إلى من أمر به ورضيه لا إلى الفاعل الحقيقي ( وقد وجدتهم ينسبون الفعل إلى من أمر به ومن رضيه كما ينسبونه إلى من فعله فيقولون: **كَتَبَ الأميرُ بِكَذا وبَنَى المَلِكُ كَذا** ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ** ﴾[٢] وإنَّما فعل ذلك آباؤهم وأهل دينهم فلمَّا تابعوهم ورضوا بفعلهم نسب القتل إليهم)[٣]

(١) التعليق : ٢٢٤/١ ، وقول الفرَّاء في معاني القرآن : ٣٢٢/٢ وعبارته ( سمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ) وينظر سر صناعة الإعراب : ٢٦٤/١.

(٢) البقرة : ٩١ .

(٣) التعليق : ٣٢/٢.

# المبحث الثاني

# أدلَّته العقلية

## أولاً : القياس

القياس: لغة يعني التقدير من قولهم: (قاسَ الشَّيءَ يُقِيسُهُ قَيْساً وقِيَاسَاً واقْتَاسَهُ وَقَيَّسَهُ إذا قدَّره على مثاله)[١].

واصطلاحاً:هو (حمل الشيء على شيء لضرب من الشبه)[٢] أو (هو حمل غير المنقول علي المنقول إذا كان في معناه)[٣] أو (علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)[٤].

وقد أخذ الوقَّشيُّ بالقياس في عدد من المسائل النحوية التي ذكرها في كتابه، وهو كثيراً ما يوضِّح مسألة بمسألة أخرى أو يوجِّه حديثاً من الأحاديث الواردة في الموطَّأ على شواهد في القرآن والحديث أو سماع شاهد من الشعر أو قول من المنثور، الأمرُ الذي أدَّى إلى كثرة الشواهد المتنوعة في مؤلَّفه.

ويمكن تحديد أخذ الوقَّشي لمبدأ القياس بما يأتي:

**١ – قد يجد تأويلاً لما خالف القياس.**

من ذلك ما علَّق على قول عبد الرحمن بن كعب بن مالك:(( **نَهَى رَسُولُ اللهِ (ﷺ) الَّذينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالوُلْدَانِ: قَالَ فَكَانَ رَجُلٌ مِنْهُمْ**

---

(١) لسان العرب : ١٨٧/٨ مادة ( قيس).

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ٩٠/١.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب :٤٥.

(٤) لمع الأدلَّة : ٩٥.

**يَقُولُ: بَرَّحَتْ بِنَا امْرأةُ ابنُ أبِي الحَقِيقِ بالصِّياحِ فأَرْفَعُ السَّيفَ عَلَيْهَا ثُمَّ أذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ الله (ﷺ) فَأَكُفَّ وَلَوْلا ذَلِكَ اسْتَرَحْنا مِنْهَا)**[1].

فقال معلِّقًا على قوله: (فأرْفَعُ عَليها السَّيْفَ ثُمَّ أذْكُرُ... فَأَكُفُّ ): (كان القياس فرفعت ثم ذكرت فكففت، ولكنَّه أراد أن يخبر بالحال التي كان عليها معهما كقولهم: وثبتُّ إليه وأصكُّ عينه، وقمت إليه وأخذت بشعره ونحوه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّه** ﴾[2])[3].

**٢- يبيِّن القياس من غيره في القاعدة النحوية.**

من ذلك تعليقه على تعدِّي الفعل (دخل) بحرف الجرِّ لا بنفسه فقال:(القياس في ( دخل ) أن تتعدَّى بحرف الجر فإن كان مذكوراً مع الأمكنة تعدَّى بـ (في) كقولك دخلت في البيت وإن ذكر مع الأمكنة تعدَّى بـ (إلى) و(على) تقول: دخلت على الملك وإلى الملك وقد يتعدَّى إلى الأمكنة بغير حرف فقال: دخلتُ البيتَ، وفي ذلك الخلاف بين أهل اللسان)[4].

**٣- عدم القياس على القليل المسموع من كلام العرب.**

من ذلك تعليقه على عنوان **(كتابُ الجامعِ)** في الموطأ فقال: (كان الوجه أن يقول (الجامعُ) لكونه جامعاً لفنون من العلم فيكون الجامع صفة للكتاب، ولا تجوز إضافة الموصوف إلى صفته، وقد جاءت من هذا النوع ألفاظ يسيرة تحفظ ولا يقاس عليها نحو" مَسْجِدُ الجامِعِ " وصلاةُ الأولى " و ﴿ **ولَدارُالآخِرةِ**﴾[5] و﴿**وَحَبَّ الْحَصِيدِ** ﴾[6])[7].

---

(١) الموطّأ : ٢٧٣ ، وانفرد به الامام مالك من بين الكتب التسعة.

(٢) الحج : ٢٥.

(٣) التعليق :١/ ٣٣٦ ،٣٣٧ و ٢/ ٧٨ .

(٤) التعليق : ١/ ٣٠٨ ، ٣٠٩.

(٥) يوسف : ١٠٩.

(٦) ق : ٩.

(٧) التعليق : ٢/ ٢٨٧.

**٤- بيان ماهو أقيس وأفصح من اللغات.**

من ذلك تعليقه علي قول أم هانىء بنت أبي طالب:(( **أنَّ رَسُولَ اللِه (ﷺ) صَلَّى عَامَ الفَتْحِ ثَمانيَ رَكَعْاتٍ مُتلحِّفاً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ**)) [١]

فقال: ( يجوز ثمان ركعات بالنُّون و(ثماني) بالياء وهما لغتان وإثبات الياء أفصح وأقيس لأنَّ الياء إنَّما تحذف من مثل هذا في حال الرفع والخفض وتثبت في حال النصب)[٢].

**٥- يعمد إلى القياس في بيان موقفه من بعض روايات الحديث.**

من ذلك تعليقه على قول النبي(ﷺ):

(( **رُدُّوا عَلَـيَّ رِدَائِـي أتَخَـافُونَ أنْ لا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَـا أفَـاءَ اللهُ عَلَـيْكُمْ، والَّـذِي نَفْسِـي بِيَدِهِ لَوْأفاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرِ تُهامَةَ نَعَماً لَقَسَّمتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لا تَجِدونَنِي بَخيلاً، وَلا جَبَانَاً، وَلا كَذَّاباً**ً))[٣].

فقال معلِّقاً على قوله: ((لا تَجِدونَنِي بَخيلاً)): ( بنونين فهو القياس، لأنَّ هذا موضع رفع والنون لا تسقط من الأفعال المضارعة، إلاَّ لنصب أو جزم ومن روى (لا تَجِدُونِي) بنون واحدة فإنَّما حذف النون تخفيفاً لاجتماع النونين على قراءة من قرأ ﴿ **أتُحَاجُّونِّي**﴾[٤]) [٥].

---

(١) الموطّأ : ١٠٠ ومسند أحمد : ١/ ٢٢٥.

(٢) التعليق : ١/ ١٨٩.

(٣) الموطّأ ٢٧٩، والمنتقى من السنن المسندة: ٢٧١.

(٤) الأنعام: ٨٠ وهي قراءة نافع وابن عامر، ينظرالسبعة في القراءات: ٢٦١ وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٦٠ والحجة في القراءات السبع: ٣/ ٣٣٣.

(٥) التعليق: ١/ ٣٤٣.

**٦- بيان صحَّة اللغات قياساً بما جاء في القرآن.**

من ذلك قوله في (هَلُمَّ) في قول النبي (ﷺ) في صفة المؤمنين يوم القيامة:

**(( فَإنَّهُمْ يَأتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرَّاً مُحَجَّلِينَ مِنَ الوُضُوءِ وَأنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الحَوْضِ فَلْيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ البَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ ألا هَلُمَّ فَيُقَالُ إنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأقُولُ فَسُحْقَاً فَسُحْقَاً))** (١).

قال: (هذه اللغة الفصيحة (القرشية ) لايلحقون (هَلُمَّ) ضمير الاثنين ولا الجماعة ولا المؤنث ويدَعونها مفردة على كلِّ حال لأنَّها مركَّبة من (ها) التي للتنبيه و(لُمَّ ) التي بمعنى الأمر فغلب عليها معنى الحرفية وشبهها وعلى هذه اللغة جاء القرآن قال الله تعالى: ﴿ **هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾(٢))(٣).

**٧- يقرُّ بمجيء الحديث النبوي على غيرالقياس.**

من ذلك تعليقه على قول النبي (ﷺ) في حديث أبي هريرة في وصف نار جهنَّم: **(( لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ))**(٤)

فقال: (أجمع الرواة على قوله ( أسود ) وإنَّما الوجه لهي أشدُّ سواداً ونظيره قول عمر: **(( فَهُوَ لِمَا سِواهَا أضْيَعُ ))** والقياس أشدُّ إضاعة)(٥) .

---

(١) الموطأ : ٢٩ وصحيح البخاري:١/٦٣.

(٢) الأحزاب : ١٨ ، من قوله تعالى﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾.

(٣) التعليق : ١/ ٧٤.

(٤) الموطأ: ٦٠٣.

(٥) التعليق : ٢/ ٣٩٣.

## ثانياً : العلَّة

العلَّـة لغـة:(المرض، والحـدث يشـغل صـاحبه عـن حاجتـه كـأنَّ تلـك العلَّـة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوَّل)[١].

واصـطلاحاً: مـا يتوقـف عليـه وجـود الشـيء ويكـون فارقـاً ومؤثِّـراً فيـه[٢]، وقـد اهتم الوقَّشـيُّ بالتعليـل فـي عرضـه للأحكـام النحويـة ويتبـع المسـائل النحويـة بالتعليـل والتحليـل والتفصـيل والتوضـيح والمناقشـة فيـذكر ماقيـل فيهـا مـن آراء موازنـاً بينهـا محتجَّاً لكلِّ رأي بحجَّة مستعملاً الأسلوب التعليمي في عرضه ولا توجد مسألة نحوية فـي التعليق إلاَّ وذكر فيها تعليلاً نحوياً موضِّحاً بـه مـايرد فيـه مـن قاعدة أو أقوال النحويين وآرائهم.

ويمكن تحديد أنواع العلَّة التي اعتدَّ بها الوقَّشيُّ بالآتي:

**١- التخفيف**

من ذلك تعليقه على قول مالك في مُدْبِرٍ قال: **(عَجِّلْنِـيَ العِتْقَ)**[٣] بقولـه: (وقع في بعض النسخ (عجلني العتق ) بالنون وفي بعضها (عَجِّلْ لِيَ ) وكذا رويناه عن ابن عمر والأصل اللاَّم وإنَّما تحذف مجازاً وتخفيفاً ومثله قوله زن لي وكل لي ثم يحذفون اللاَّم فيقولون زنِّي وكلِّي ومنه قوله تعالى ﴿ **كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُم**ْ ﴾[٤])[٥].

**٢- التكرار**

(١) لسان العرب : ١١/ ٤٧١ مادة ( علل ).

(٢) التعريفات : ٨٨.

(٣) الموطأ :٤٩٦.

(٤) المطففين : ٣ ، من قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ** ﴾.

(٥) التعليق : ٢/ ٧٨.

من ذلك تعليقه على تكرار مالك لقوله: (( **إنَّما عَلَى أهلِهَا فِيهَا الزَّمَانةُ**))[١] بقوله: (وتكرَّرمالك في هذا الباب قوله: (إنَّما على أهلها فيها الزَّمانةُ) مرتين وكان الوجه إسقاط الثاني ولكنَّ العرب قد تكرِّر اللفظ المُستغنى عنه توكيداً للكلام)[٢].

**٣. الحِمل على المعنى**

ذكر الوقَّشيُّ الحمل على المعنى في مواضع كثيرة في كتابه من ذلك تعليقه على قول مالك في زكاة المعز والظَّأن:(( **وَإنْ كانَتِ المَعزُ أكْثَرَ مِن الظَّأنِ أخَذَ مِنْهَا فَإنْ اسْتَوَيَا الظَّأنُ والمَعزُ أخَذَ الشَّاةَ مِن أيَّتِهِما شَاءَ**))[٣] قال: (إنَّما ثنَّى الضمير وإن كان قبله جمعاً حملاً على المعنى أو النوعين)[٤].

**٤- الغموض**

ذكرها في تعليقه على قول أبي بكر في حال الموت لعائشة رضي الله عنهما: (( **وَاللهِ يا بُنَيَّةَ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أحَبُّ إلَيَّ عنِّي بَعْدِي مِنْكِ وَلا أعَزُّعَلَيَّ فَقْراً بَعْدِي مِنكِ وإنِّي كُنْتُ نَحلْتُكِ جَادَّ عِشْرينَ وَسْقاً فَلَوْ كُنْتِ جَدَدْتِيه وَاخْتَرتِيهِ كَانَ لَكِ وَإنَّمَا هُوَ اليَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ وإنَّما هُمَا أخَواكِ وَأخْتاكِ فَاقْسِمُوهُ عَلى كِتابِ اللهِ**)[٥].

فقال معلِّقًا على قول أبي بكر رضى الله عنه: (**إنَّما هُمَا أخَوَاكِ وأخْتَاكِ** ): (إنَّما ثنَّى الضمير ولم يتقدَّم شيء مثنى يعود عليه لأنَّ الوارث لفظه مفرد يراد به الواحد والاثنان والجمع فحمل الإضمار على المعنى كما يقال من في الدار أخواك

(١) في الموطأ برواية يحيى ( الأمانة) : ١٧١.

(٢) التعليق : ١/ ٢٩٢.

(٣) الموطأ : ١٦٤.

(٤) التعليق : ٢/ ٢٨١ ، وينظر : ١/ ١٠٤.

(٥) الموطأ : ٤٥٧ ، وانفرد به الامام مالك من بين الكتب التسعة.

أو أخوتك وعلى نحو هذا التأويل قوله تعالى: ﴿ **فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [١] لمَّا كانت الكلالة تقع على الواحد والجميع، وهذه من المسائل الغامضة في النحو وممَّا ينحو هذا تفسيرك المؤنث بالمذكر والمذكر بالمؤنث كقولك الجرأة هو الإقدام، كيف كان المبتدأ والخبر شيئاً واحداً وما كانت الجرأة الاَّ هي الإقدام في المعنى)[٢].

**٥- الإبدال**

ذكرها في تعليقه على قول عبد الله بن بخينة[٣]: (( **صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ) الظُّهْرَ فِي اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا**))[٤]

فقال: ( قيل اللاَّم بدل من الباء وقد روي بالباء بواحدة والوجه أن يقال إنَّما جاز استعمال اللاَّم هاهنا؛ لأنَّ الإمام يحتمل عن المأموم كثيراً من أمور الصلاة ممَّا كان يلزمه فعله لو كان فذًّا فاللاَّم على هذا دخلتْ لمعنىً تفيده لا يوجد ذلك في الباء، وهذا أحسن من أن يذهب إلى البدل)[٥].

**٦- الضَّعف**

من ذلك تعليقه على حديث ربيعة بن عبد الرحمن:

---

(١) النساء : ١٧٦ ، وتمام الاية : ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاء فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾.

(٢) التعليق : ١/ ٢١٤.

(٣) هوعبدالله بن مالك الأزدي وبخينة هي عبدة بنت الحارث والدته ذكرها ابن اسحاق فيمن قسم لها رسول الله ﷺ من خيبر ثلاثين وسقاً، ولهما صحبة لرسول الله ﷺ ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/ ٥٣٠.

(٤) الموطأ : ٦٢٧ وصحيح البخاري : ١/ ٤١١ وسنن النسائي الكبرى : ١/ ٢٠٩.

(٥) التعليق : ١/ ١٤٠، ١٤١.

(( **إنَّ رَجُلاً فِي إمَارةِ أبَّانَ بنِ عُثمَانَ أعْتَقَ رَقِيقاً لَهُ كُلَّهم جَميعَاً ولَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ** .....))[١].

فقال: ( ولو قال قائل: إنَّ (كلَّهم ) في الحديث تأكيد لـ (رقيق) على أنَّ يكون (له) في موضع الصِّفة لـ(رقيق) والنكرة إذا وُصفت قربت من المعرفة لكان قولاً ولكنَّه ضعيف موضوع غير موضعه)[٢].

**٨- الضرورة**

ذكرها الوقَّشيُّ في عدَّة مواضع من كتابه ومن ذلك قوله في دخول (أنْ) في خبر (لعلَّ): ( دخول (أن) في خبر (لعلَّ) لا وجه له ولايجوز إلاَّ في ضرورة الشعر. يشبهها بـ (عسى)، قال الشاعر وهو متمِّم بن نويرة:

**لَعَلَّكَ يَوْماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا** [٣]

وقال الله في اللغة الفصيحة: ﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ**﴾[٤])[٥].
وعلَّل دخول (أن) في خبر (كاد) بالضرورة الشعرية أيضا[٦].

**٩- الجواز**

(١) الموطأ : ٤٧٣، وانفرد به الامام مالك من بين الكتب التسعة.

(٢) التعليق : ٢/ ٨٣.

(٣) ينظر المفضليات : ٦٧ والكامل : ٣/ ١٤٣ والعقدالفريد :٣/ ٦٤٦.

(٤) الطلاق : ١٠ وتمام الآية ﴿ **وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾.

(٥) التعليق : ٢/ ١٦٥.

(٦) ينظر التعليق : ١/ ١٥٤ ، ٢/ ٢٥.

ذكرها الوقّشيُّ كثيراً في كتابه من ذلك تعليقه على قول عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: (( **أنّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَأى حُلَّةً سِيَرَاءَ تُبَاعُ عِنْدَ بَابِ المَسْجِدِ ....**))[1].

فقال معلِّقًا على قوله ( حلَّة سيراء): ( ويجوز أن يقال: حُلَّةٌ سيَراءُ فتكون سيَراء صفة لـ (حلَّة ) وإن شئت تفسيراً وتمييزاً، ويجوز أن تقول: حلَّةُ سيَراءَ على الإضافة من غير تنوين كما تقول: ثوبُ خَزٍّ، وثوبٌ خزٌّ وهذا قياس مستمرٌّ في جميع الأجناس)[2].

**١٠-الشذوذ**

ذكرها في تعليقه على قول مالك لمن سأله عن رجل تيمَّم أيؤمُّ الناسَ ؟ وهم على وُضوءٍ :

(( **يَؤُمُّهُمْ غَيرُهُ أحَبُّ إليَّ وَلَوْ أمَّهُمْ هُوَ لَمْ أرَ بِذلكَ بَأسَاً**)[3].

قال الوقَّشيُّ: ( وقول مالك هذا كقولهم: ( **تَسْمعُ بالمُعْيِدي خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ**) من النحويين من يرى أنَّ الفعل المضارع أسند إليه في هذا الموضع، وأُخبر عنه لما بينه وبين الاسم من المضارعة ومنهم من ينكر هذا ولايجيزه إلاَّ بـ (أن) ويحتمل قول مالك أن يكون مثل هذا المَثَل والأجود أن يكون " يؤمُّهم غيره" إخباراً معناه الأمر كقوله تعالى: ﴿ **يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنّ** ﴾[4]ويكون قوله: " أحبُّ إليَّ" مرفوعاً على

(١) الموطأ : ٥٥٩ ، وصحيح البخاري : ٥ / ٢٢٣٠وصحيح مسلم : ٣/ ١٦٤٤ وسنن أبي داود :٤/ ٤٦ ، وسنن النسائي الكبري : ٥/ ٤٦٢.

(٢) التعليق : ٢/ ٣٣٥ ، وينظر في علّة الجواز أيضاً التعليق : ١/ ٧٤ ، ٧٥ ، ٢/ ١٦٨.

(٣) الموطأ : ٤٣.

(٤) البقرة : ٢٣٣ ، من قوله تعالى :﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾.

خبرمبتدأ محذوف كأنَّه قال : لِيؤمَّهم غيره فذلك أحبُّ إليَّ وهذا أحسن من حمله على الشذوذ)[١].

**١١- التقدير**

يعتدُّ الوقَّشيُّ بعلَّة التقدير كثيراً في تأويلاته النحويَّة فمن ذلك تعليقه على قول أنس بن مالك: (( **رَأيْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) وَحَانَتْ صَلاةُ العَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءاً فلَمْ يَجِدُوهُ فَأُتِيَ رسولَ اللهِ (ﷺ) بوَضوءٍ في إنَاءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ في ذلكَ الإنَاءِ يدَهُ ثُمَّ أمَرَ النَّاسَ يَتَوَضَّؤُونَ مِنْهُ**))[٢].

فقال معلِّقاً على قوله: **(رأيتُ رسولَ اللهِ (ﷺ) وَحانَتْ صَلاةُ العَصْرِ)**: (المعنى وقد حانت ولابدَّ من تقدير ( قد) هاهنا لأنَّ الجملة في موضع الحال؛ لأنَّه إنَّما أراد رأيت رسول الله في هذه الحال، والماضي لا يصلح أن يكون حالاً إلاَّ مع قد مظهرة أو مضمرة ولذلك قال النحويُّون في قوله تعالى: ﴿ **أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ**﴾[٣] قد حصرت)[٤].

**١٢- قلَّة الاستعمال**

ذكرها في تعليقه على قول النبي (ﷺ)

(( **لِيأخُذْ أحَدُكُم حَبْلَهُ فَيَتَحَطَّبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيرٌ مِنْ أنْ يأتيَ رَجُلاً أعْطاهُ اللهُ مِن فَضْلِهِ فَسَأَلَهُ أعْطَاهُ أوْ مَنَعَهُ**))[٥].

---

(١) التعليق : ١/ ١٠٤.

(٢) الموطأ : ٣١وصحيح البخاري : ١/ ٧٤ وصحيح مسلم : ٤/ ١٧٨٣وسنن النسائي : ١/ ٦٠ ومسند أحمد : ٣/ ١٣٢.

(٣) النساء : ٩٠.

(٤) التعليق : ١/ ٧٦ ، ٧٧.

(٥) في الموطأ برواية يحيى : ٦٠٦ ( لأن يأخذ ) وكذا في صحيح البخاري : ٥٣٨/٢ وسنن النسائي الكبرى : ٥١/٢ ومسند أحمد : ٢٥٧/٢ وسنن البيهقي الكبرى : ١٥٦/٦ ومسند الحميدي : ٤٥٦/٢.

فقال معلِّقاً على قوله ( لِيأخذ أحدكم): ( أراد لأن يأخذَ فلَّما حذف الناصب رفع الفعل وربَّما فعلت العرب ذلك إلا أنَّه قليل )[١].

**١٣- الحذف**

ذكر الوقَّشيُّ الحذف في كتابه كثيراً فشمل الاسم والفعل والحرف والجملة فذكر في حذف الاسم حذف المبتدأ[٢]والخبر[٣]والفاعل[٤]وصاحب الحال[٥] والمضاف[٦] والموصوف[٧]والمعطوف عليه[٨]....

وفي الفعل ذكر حذف الأفعال التامَّة[٩]والناقصة[١٠].

وفي الحرف ذكر حذف حرف الجرّ[١١] وحرفي النصب ( أن وكي)[١٢] وحروف الشرط[١٣].

وسأقتصر على ذكر مثالين تجنُّباًمن الإطالة.

---

(١) التعليق: ٢/٣٩٦.

(٢) ينظر التعليق : ١/ ٤٩.

(٣) ينظر المصدر نفسه : ١/ ١٦٢ ، ٢٧٥.

(٤) ينظر نفسه : ٢/ ٢٥٥.

(٥) ينظر نفسه : ٢/ ١٠٨.

(٦) ينظر التعليق: ١/ ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢/ ٢٨ ، ٣٦٢.

(٧) ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٣٥٦.

(٨) ينظر نفسه : ٢/ ٣٥٦.

(٩) ينظرنفسه : ٢/ ٦٣ ، ١٢٦ ، ٣٤٦ ، ٤٠٢.

(١٠) ينظرنفسه : ٢/ ١٩٤.

(١١) ينظرنفسه : ١/ ٢٣٤.

(١٢) ينظر نفسه : ١/ ١٩١ ، ٣٧١ ، ٢/ ٢٣١.

(١٣) ينظرنفسه : ٢/ ١٩٤.

من ذلك تعليقه على قول مالك في مَن خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك ((**فإنَّهُ يُسْتَتَابُ فإنْ تابَ وَإلاَّ قُتِلَ**))[١].

فقال معلِّقًا على هذا القول: (جملتان عطفت إحداهما على الأخرى، وحذف جواب الشرط من الجملة الأولى وحرف الشرط من الجملة الثانية وتقدير الكلام: فإن تاب قُبلت توبته وإن لم يتب قُتل)[٢].

ثمَّ قال: ( وقد تحذف العرب الشرط وحده أو الجواب وحده ثقة بفهم المخاطب فممَّا حذف منه الجواب وحده قول الشاعر:

**..... إنْ نَفَرَا**[٣]

أراد إن نفر لا أملك رأسه، وممَّا حذف منه الشرط وحده قول الشاعر وهو المثقِّب[٤]:

**فَإمَّا أنْ تكونَ أخِي بِحَقٍّ فأعْرِفُ منكَ غَثِّي مِن سَمِيني**

**وإلاَّ فَاطَّرِحْني ..... ..... البيت.**

معناه وإن لا تكن أخي بحق فاطَّرحني. ومثله قول القائل: اصْبِر وإلاّ فاصْنَعْ ما بدا لكَ)[٥].

---

(١) الموطأ : ٤٤٩.

(٢) التعليق : ٢/ ١٨٧.

(٣) يرد الشاهد في كتب النحويين هكذا :

**أصْبحتُ لا أحْملُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا**

**والذِّئبَ أخشاهُ إنْ مَرَرْتُ به وحدِي وأخشى الرِّياحَ والمَطَرَا .**

وهما للربيع بن ضبع الفزازي شاعر جاهليّ معمَّر أخباره في خزانة الأدب : ٣/ ٣٠٨ والشاهد في الكتاب: ١/ ١٤٤ والنوادر : ٤٤٦ والجمل : ٧٦ واعراب القرآن للنحاس : ١/ ٤٧٣ والمحتسب : ٢/ ٩٩ .

(٤) ديوان المثقب : ٢١١ ، ٢١٢ ، وتمامه : ..... **واتَّخِذْنِي عَدُوّاً أتَّقيك وتتَّقيني**

والشاهد في الأزهية: ١٤٠والجنى الداني: ١٤١ومغني اللبيب: ١/ ٨٦ ، ٨٧ وخزانة الأدب: ٤ / ٣٣٩.

(٥) التعليق : ٢/ ١٨٨.

ويقول في حذف ما لا يتمُّ المعنى إلاَّ به في الكلام: (والعرب تحذف من الكلام ما لا يتمُّ المعنى إلاَّ به إذا فهم المراد كقوله تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ**﴾[1] المعنى فحلق؛ لأنَّه لا تلزمه فدية إلاَّ أن يحلق. وكذلك قوله: ﴿ **وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾[2] المعنى واللائي لم يحضنَ فعدَّتهنَّ كذلك ومثله قول النمر بن تولب:

**فَسَوْفَ تُصادفُهُ أيْنَما**[3]

يريد أينما ذهب وهوكثير جدًّا)[4].

**١٤- الإخبار بما لا فائدة فيه**

قال الوقَّشيُّ: ( وقد يخبر بما لا فائدة فيه إذا جُعل مُقدِّمة شيء فيه فائدة ويروى أنَّ رجلاً قال لأخيه لأهجرنَّك: فقال كيف تهجرني وأبونا واحد فقال:

**أبُوكَ أبِي وَأنْتَ أَخِي وَلكِنْ تَفَاضَلَتِ الطَّبائِعُ والظُّرُوفُ**
**وَأُمُّكُ حِينَ تُنْسَبُ أُمُّ صِدْقٍ وَلكِنَّ ابْنَهَا طَبْعٌ سَخِيفُ**[5]

فقوله: ( "أبوك أبي وأنت أخي" كلام لو انفرد لم يكن له فائدة ولكن لمَّا جعله مقدمة لما بعده أفاد)[6]

---

(١) البقرة : ١٩٦.

(٢) الطلاق : ٤٠.

(٣) شعراء إسلاميّون : ٣٧٨ ، وينظر تاويل مشكل القرآن: ١٦٨، وأدب الكاتب: ٢١٤، والجمل: ٢٧٣ وصدره : **فإنّ المَنِيّةَ من يَخْشَهَا**.

(٤) التعليق : ١/ ٤١، ٤٢.

(٥) البيتان لمغيرة بن حبناء التميمي يهجو بها أخاه صخراً ورواهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ٣١٩ وأبو فرج الأصفهاني في الأغاني: ١٣ / ١٠٠.

(٦) التعليق : ٢ / ٨٥.

## ثالثاً: الإجماع

أعتدَّ الوقَّشيُّ بالإجماع في تعليقه على الموطأ في ثلاث مسائل على الرغم من سعة كتابه وكثرة المسائل النحوية فيه وهي:

**١- إجماع النُّحاة على خروج الخفض على الجوارعن القياس.**

ذكره في تفسيره لقوله تعا لى:

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ** ﴾ (١)

فقال: (زعم قوم أنَّه خفض(٢)على الجوار كما قال أمرؤ القيس:

**صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ**(٣)

وكان ينبغي أن يقول: "أو قديراً")(٤)

ثم قال مفنِّداً رأي القائلين بالجرِّ على الجوار: (فأمَّا حمله علي الجوار فهو غلط؛ لأنَّه لا خلاف بين النحويين في أنَّ الخفض على الجوار خارج عن القياس، داخل في باب الشذوذ وجميع ما أنشدوه على انَّه مخفوض على الجوار أو حكوه يمكن تأويله على غير ما قالوه وإنَّما غلط من غلط في هذا؛ لأنَّهم سمعوا النحويين يقولون: الواو تشرك الاوَّل مع الثاني لفظاً ومعنى وظنُّوا أنَّه يلزم من ذلك تساويهما في الكمية والكيفية)(٥).

---

(١) المائدة : ٦.

(٢) قراءة خفض الأرجل هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم من السبعة، وهي قراءة ابن عباس وعكرمة والشعبي وقتادة وعلقمة والضّحاك ومجاهد وأبي جعفر وأنس وباقر. ينظر تفسير الطبري: ١٠ / ٦٠ السبعة في القراءات: ٢٤٢ والكشف: ١/ ٤٠٣ واعراب لقراءات: ١/ ١٤٣ والكشف: ١/ ٤٠٣ والمحرر الوجيز: ٤/ ٣٦٥ وزاد المسير: ٢/ ٣٠٢.

(٣) ديوان امريء القيس : ٢٢ ، وصدره **وظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ**.

(٤) التعليق : ١/ ٥٨ ، ٥٩.

(٥) التعليق : ١/ ٦١.

**٢- إجماعهم على عدم جواز عطف الشيء على نفسه.**

ذكره في تعليقه على حديث النبي (ﷺ):

**(( حَافِظُوا عَلَى الصَلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الوُسْطَى وَصَلاةِ العَصْرِ وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ))**[١]

فقال فيمن عدَّ الواو زائدة في (وصلاة العصر): (قيل إنَّ الواو زائدة كزيادتها في قوله:

**إلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَـ ـامِ وَلَيثُ الكَتيبةِ فِي المُزدَحَمْ**[٢]

أراد، ابن الهمام، ليث الكتيبة، وهذا غير صحيح لأنَّ هذا إنَّما يأتي في الصفات كقولك: مررتُ بزيدٍ العاقلِ والظَّريفِ والكريمِ، وجازَ ذلك لأنَّ كلَّ صفةٍ تفيد ما لا تفيد الثانية ولا خلاف بين النحويين إنَّك لو قلت: مررت بزيدٍ وزيدٍ وهما شخص واحد لم يجُز)[٣]

**٣- إجماعهم على عدم إفادة الواو العاطفة الترتيب إذا لم يكن في الكلام دليل على ذلك.**

---

(١) رواه الإمام مالك موقوفا في الموطأ :٩٢.

(٢) البيت مجهول القائل : أنشد بعده الفرّاء في معاني القرآن : ١/ ١٠٥ ، ٢ / ٥٨

**وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغُمُّ الأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ.**

وكذا هما في الإنصاف: ٢/ ٤٦٩ وخزانة الأدب: ١/ ٢١٦ والشاهد في الفصول المفيدة : ١٤١الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٣٩٩ والدرّ المصون : ١/ ٩٧ .

(٣) التعليق : ١/ ١٨٤.

قال الوقَّشيُّ: ( وذكر[١] أن الواو العاطفة لا تعطي رتبة إذا لم يكن في الكلام دليل على ذلك واحتجَّ بقول الله تعالى: ﴿ **وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ**﴾[٢] وفي موضع آخر:﴿ **وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ**﴾[٣] وقال ابو كبشة[٤]:

**وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ**

وإنَّما يردف بأعجاز بعد أن ينوء بكلكله، وهذا اتِّفاق عن البصريين والكوفيين)[٥].

(١) يعني أبو الوليد الوقَّشي نفسه وأحياناً يشير إلى نفسه بالغائب في الكتاب.

(٢) البقرة : ٥٨.

(٣) الأعراف : ١١٦.

(٤) هو امرؤ القيس وصدر البيت : **فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ.** ينظر ديوانه: ١٣٨.

(٥) التعليق : ١/ ٥٤.

## المبحث الثالث

## موارده النحوية

### أولاً: الأعلام

نقل الوقَّشيُّ مادَّته عن طائفة كبيرة من الأعلام، وذكر في كتابه أكثر من خمسين علماً من لغويين ونحويين ممَّا يدلُّ على سعة اطِّلاعه على أقوال العلماء وآرائهم.

ومن العلماء الذين ذكرهم في نقل المادَّة النحويَّة:

١- عيسى بن عمر الثقفي شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي:( ت ١٤٩هـ)[١].

٢ – الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠هـ)[٢].

٣- سيبويه ( أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت ١٨٠هـ)[٣].

٤- الكسائي ( أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي )(ت١٨٩هـ)[٤].

٥- الفرَّاء ( أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي ) (ت ٢٠٧هـ)[٥].

---

(١) ينظر التعليق: ١/ ٣٥٦ وينظر في ترجمته ٢٣٨ إنباه الرواة : ٢/ ٣٧٤ – ٣٧٧ ووفيات الأعيان : ٤٨٦/٣ – ٤٨٨ وبغية الوعاة : ٤ / ٢٣٧.

(٢) ينظر التعليق: ٢٤/١ ، و ١/ ٢٤٩ ، وينظر في ترجمته طبقات الشعراء :٩٥ وإنباه الرواة : ٣٧٦/١ وبغية الوعاة :١/ ٥٥٧ وشذرات الذهب : ٢٥٧/١ .

(٣) ينظر التعليق: ٩/١ ، ١٣ ، ٤١، ٦٩، ١٢١، ١٨٣، ١٩٩، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٦١ ،١/ ٣١٥ ، ٣٢١، ٤٠٧، و ٢٧/٢، ٤١، ٧٨، ١٩٦، ٢٣٥، ٤٠٤، ٤٠٥، وينظر في ترجمته وفيات الأعيان : ٤٦٤/٣ ، وبغية الوعاة : ٢/ ٢٢٩ – ٢٣٣.

(٤) ينظرالتعليق: ٤٠/١، ١٨٣، ٣٣٧ ، و١٩٤،٣٣٥/٢ وينظر في ترجمته معجم الأدباء : ١٧٣٧–١٧٥٢ ووفيات الأعيان : ٢٩٥/٣ ،٢٩٦ والأعلام : ٢٨٣/٤.

(٥) ينظر التعليق: ١/ ١٨٣، و ٢/ ٣٥،٤٠٥، وينظر في ترجمته معجم الأدباء: ٢٨١٢ وإنباه الرواة: ٥/٤ ووفيات الأعيان: ٦/ ١٧٦ والأعلام: ٨/ ١٤٥.

٦- الأخفش الأوسط ( سعيد بن مسعدة المجاشعي )(ت٢١٥هـ)[١].

٧- الاصمعي ( أبو سعد عبد الملك الباهلي) (ت ٢١٦هـ)[٢].

٨- ابن السكِّيت ( أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت )(ت٢٤٤هـ)[٣].

٩- المبرِّد ( أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبرالثمالي )(ت٢٨٥هـ)[٤].

١٠- ثعلب ( أبو عباس أحمد بن يحيي ) (ت ٢٩١هـ)[٥].

١١- الحربي ( أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق ) (٢٩٨هـ)[٦].

١٢- ابن كيسان ( أبو الحسن محمد بن إبراهيم )(ت ٢٩٩هـ)[٧].

١٣- الزجَّاج ( أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل)(٣١١هـ)[٨].

١٤- ابن الأنباري ( أبو بكر محمد بن القاسم ) (ت٣٢٨هـ)[٩].

---

(١) ينظر التعليق: ٤٠/١ ،٦٦ ،٩٢، ١٨٣، ٣٥٦ ، ٣٧٦، و٣٥/٢ ،٧٨، ٩٨، و١٢٨/٢ ، ٢٥٦ وينظر في ترجمته مراتب النحويّين :٦٨ ، ومعجم الأدباء: ٢٢٦/١١ وإنباه الرواة : ٢/ ٣٦.

(٢) ينظر التعليق: ١١٧/٢، وينظر في ترجمته تاريخ بغداد: ٤١٠/١ وإنباه الرواة: ٢/ ١٩٧.

(٣) ينظر التعليق: ٥٣/١، ١٢٣، وينظر في ترجمته تاريخ بغداد:٢٧٣/١ وشذرات الذهب : ١٠٦/٢.

(٤) ينظر التعليق: ٢٢٣/١ ،٢٢٥، ٢٤٢ و٤٠٤/٢ وينظر في ترجمته اللآلي:٣٤٠ ووفيات الأعيان :٣١٣/٣ ، وبغية الوعاة : ١ /٢٦٩ والأعلام :٧/ ١٤٤.

(٥) ينظر التعليق: ٥٥/١ ،١٨٩ ،٢٠٩ ،و٣/٢ ،٣٥ وينظر في ترجمته وتاريخ بغداد :٤١٠/١٠ إنباه الرواة :١/ ١٣٨ .

(٦) ينظر التعليق:٣٩٦/٢ ، وينظر في ترجمته تاريخ بغداد :٦/ ٢٨ ومعجم الأدباء : ١٢/١، وإنباه الرواة: ١/ ١٥٥ وسير أعلام النبلاء :٣٥٦/٣ وشذرات الذهب : ٢/ ١٩٠.

(٧) ينظر التعليق:٢/ ١٩٤ وينظر في ترجمته وفيات الأعيان : ٣٠٦/٣ والأعلام : ٤/ ٣٤٥.

(٨) ينظر التعليق: ٢ / ٤٨ ، وينظر في ترجمته ومعجم الأدباء:٥١ وإنباه الرواة : ٤١١/١ ووفيات الأعيان :١/ ٤٩ والأعلام :١/ ٤٠

(٩) ينظر التعليق:٢/ ٧٨ ، وينظر في ترجمته معجم الأدباء : ٣١٨/١٦ وإنباه الرواة : ٢٧/٢.

١٥- ابن درستويه ( عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي) (ت ٣٤٧هـ )[١].

١٦- أبو علي الفارسي ( الحسن بن أحمد بن عبدالغفار) (ت٣٧٧هـ)[٢].

١٧- الخطابي ( أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم القيسي ) (ت٣٨٨هـ)[٣].

١٨- ابن جنِّي ( أبوالفتح عثمان بن جنِّي الموصلي ) (ت ٣٩٢هـ)[٤].

## ثانياً: أساليب النَّقل

### أ- نقل النصوص

إنَّ الوقَّشيَّ في معظم نقولاته آراء العلماء النحويين يعتمد في نقل مادَّته النحوية على المعنى فيتصرَّف في النص الذي ينقله تقديماً وتأخيراً وزيادة واختصاراً وتغييراً وتبديلاً للكلمات، ولم أجد في كتابه نصَّاً نقله عن نحويٍّ حرفيَّاً.

وفى معظم الأحوال يذكر صاحب النص بعبارة (وقال فلان ) أو(حكى فلان) من ذلك تعليقه على ورود (سُبْحانَ) منوَّناً في قول أميَّة:

**سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَلُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ وَالجُمُدُ**[٥].

فقال:(وقال سيبويه إنما نوَّنه هنا لأنَّه نكرة)[٦].

---

(١) ينظر التعليق: ٢٠٩/١ ،و٣/٢ ،وينظر في ترجمته طبقات النحويّن :١٢٧ وإنباه الرواة :١١٢/٢.

(٢) ينظر التعليق: ١٢٩/١ ، ١٨٣ ،٢٣٠ وينظر في ترجمته ومعجم الأدباء: ٨١١ ووفيات الأعيان :٨٠/٢ شذرات الذهب :٨٨/٣ والأعلام :١٧٩/٢ .

(٣) ينظر التعليق: ٢/ ١٢٢ ، وينظر في ترجمته الأنساب: ١٥٨/٥ ومعجم الأدباء: ٢٦٨/١ ، وطبقات الشافعية :٢٨٦/٣ والنجوم الزاهرة:١١٩/٤.

(٤) ينظر التعليق: ٦٣/١ ، ٩٧ ، ٢٢٠ ، وأخباره في نزهة الألباء : ٣٣٣.

(٥) ديوان أميّة بن أبي الصَّلت : ٣٣٣ والشاهد في الكتاب : ١/ ٣٩٠ والمقتضب : ٣/ ٢١٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٩٤ والنكت على كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٣ وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٠٧ وشرح المفصل : ٣٧/١ ، ١٢٠ .

(٦) التعليق: ١/ ١٢٢.

وهذا الكلام مذكور في كتاب سيبويه بما يفيده إذ جاء فيه:
(وأمَّا ترك التنوين في (سبحان ) فإنَّما ترك صرفه؛ لانَّه صار عندهم معرفة) [١].

وينظر في نقله لكلام سيبويه بتصرُّف في مسألة رفع (عائذ )[٢] ومسألة النصب بعد(لكنَّ) وإضمارخبرها[٣].

وفي تفسيره قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا**﴾ [٤].

قال: (وقال الفرَّاء اللاَّم بمعنى (عن ) والمعنى ثُمَّ يرجعون عمَّا قالوا)[٥].

ويوجد في معاني القرآن مانصُّه:( يصلح فيها في العربية ثم يعودون إلى ما قالوا وفيما قالوا يريد يرجعون عمَّا قالوا)[٦].

وفي تضمين الفعل (قام) معنى (عزم) في قوله تعالى:

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾[٧].

قال الوقَّشيُّ: (وقال ابن جنِّي معناه اذا تأهَّبتم للصلاة ونظرتم في أمرها، وليس يراد بالقيام هنا المثول الذي ضد القعود)[٨].

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٨٩.

(٢) التعليق: ٢٢٣/١ ، وفي الكتاب : ١/ ٤٠٦ ،٤١٣.

(٣) التعليق: ٢ / ٢٣٥ ، وفي الكتاب: ٢/ ١٣٥.

(٤) المجادلة : ٣.

(٥) التعليق: ٢/ ٣٥.

(٦) معاني القرآن : ٣/ ١٣٨.

(٧) المائدة : ٦.

(٨) التعليق: ٦٣/١.

وهذا الكلام مذكور في كتاب سرِّ صناعة الإعراب إذ يقول ابن جنِّي: (وليس يراد هنا – والله اعلم – القيام الذي هو المثول والتنصُّب وضد القعود وإنَّما هو من قولهم: " قمت بأمرك")[1].

**ب- نقل الآراء**

استعمل الوقَّشيُّ هذا الأسلوب بكثرة فى نقل المادَّة النحوية التي تضمَّنها كتابه التعليق، فكثيراً ما يورد رأياً من دون الإشارة إلى ألفاظ قائله، وإيراد عبارة مؤلِّفه، ويكتفي بذكر مضمون رأي صاحبه ممَّا يدل على اطِّلاعه الجيِّد على آراء النحويين.

وفى معظم الأحوال يشير إلى صاحب الرأي بعبارة (على رأي فُلان) أو ( على مذهب فلان ) أو ( تأوَّله فلان ) أو( يُجيزه ) أو ( لا يجيزه )، وأحياناً لا يشير الي صاحبه وإنَّما يكتفي بالقول ( زعم بعضهم ) أو( قيل ).

فمثال الاوَّل قوله في إجراء (عسى) مجري (كان) فى المثل المشهور (**عَسَى الغُوَيرُأَبْؤسَاً**)[2]: (ومن النحويين من يذهب الى أنَّ (عسى) في هذا المثل أُجري مجرى كان وهو مذهب سيبويه)[3]. وفي تعليقه على قول السموأل:

**وإنَّا لَقَومٌ مانَرى القَتَلَ سُبَّةً إذا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ**[4]

قال: ( تأوَّله ابن جنِّي على معنى الاعتقاد إذ إنَّ العلم لايختلف إنَّما تختلف الاعتقادات و(سبَّة )على هذا حال لا مفعول ثان)[1].

---

(١) سرّ صناعة الاعراب : ٢/ ١٧٩.

(٢) سبق تخريجه في ص (٥١).

(٣) التعليق:٢/ ١٩٧ ، ورأي سيبويه في الكتاب : ١/ ١٩٦.

(٤) ديوانه: ٤٦ .

وقد يذكر عدَّة آراء في مسألة واحدة وينسبها إلى أصحابها فمن ذلك تعليقه على قول جرير البجلي:

**أأَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ**

**إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ**[٢]

فقال: ( تقديره عند سيبويه إنَّكَ تصرع إنْ يصرع أخوك وعند المبرِّد إنْ يصرع أخوك فإنك تصرع)[٣].

أمَّا مثال عدم ذكر صاحب الرأي في نقله عنه قوله في مسألة (الواو)الواقعة بعد همزة الاستفهام: ( وزعم بعض النحويين أنَّ الواو في هذه المواضع زائدة وزعم بعضهم أنَّها ( أو) حرِّكت واوها) [٤].

فالأول رأي الأخفش[٥] والثاني رأي الكسائي [٦].

ووجدته ينسب رأياً إلى سيبويه ولا يوجد في الكتاب ماذكره صراحة وذلك في تعليقه على قوله تعالى:﴿ **فالِقَ الإصْباحِ**﴾ [٧].

---

(١) التعليق: ١/ ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ورأي ابن جنّي في كتابه شرح مستغلق أبيات الحماسة : ١٦٧.

(٢) الكتاب :٣/ ٧٦ ، والمقتضب : ٢/ ٧٢ وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٢٥ ومغني اللبيب:٢/٩٥٤ خزانة الأدب : ٣/ ٣٩٦ .

(٣) التعليق : ٤٠٤/٢ ورأي سيبويه في الكتاب : ٧٦/٣ ورأي المبرد في المقتضب :٧٢/٢.

(٤) التعليق:٧٠/١.

(٥) ينظر معاني القرآن : ١/ ١٤٧.

(٦) ينظر الدرُّ المصون : ٢٤/٢.

(٧) الأنعام : ٩٦ وقبلها ﴿ **إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾ . الأنعام : ٩٥.

فقال الوقَّشيُّ: (منصوب عند سيبويه على النداء ولا يجوز أن يكون صفة لقوله اللَّهمَّ لأنَّ اللَّهمَّ لمَّا كان لايستعمل إلاَّ في النداء أشبه الأصوات التي لا توصف)[1].

ولم أجد مثل ذلك في كتاب سيبويه فلعلَّ الوقشيَّ إنَّما قاسه على نظائره من كلام سيبويه في توجيه كلام العرب في مثل هذا، فهو يقول في (اللَّهمَّ):

(وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قِبَلِ أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك:( ياهُناه) وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ ﴿ **اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[2] فعلى (يا) فقد صرَّفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم وإنَّ له حالاً ليس لغيره)[3].

**ث – الأمثلة النحوية**

تنقسم الأمثلة النحوية التي جاء بها الوقَّشيُّ في تعليقه على المسائل النحوية الواردة في كتابه على قسمين:

١– أمثلة النحويين

٢– أمثلته الخاصة

**١– أمثلة النحويين**

يورد الوقَّشيُّ في خلال تعليقه على المسائل النحوية الواردة في كتابه أمثلة للنحويين يأتي بها لتثبيت القواعد وتوضيح الآراء والأقوال، وأكثر هذه الأمثلة لسيبويه إمام النحاة.

ويمكن تحديد طريقته في ذكر هذه الأمثلة بما يأتي:

---

(١) التعليق : ٢٤٢/١.

(٢) الزمر : ٤٦.

(٣) الكتاب : ٢/ ١٩٨.

١– قد ينسب الأمثلة التي يذكرها إلى أصحابها، من ذلك ما ذكره في احتمال الشهادة معنى القسم بقوله: ( الشهادة تكون بمعنى القسم، حكى سيبويه **أَشْهَدُ لأَفْعَلَنَّ كذا** أي أقسم وأحلف وأشهد إنَّك لمنطلق بمنزلة قولك والله إنَّك لمنطلق ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ**﴾)[١].

وقال سيبويه: ( أشهد إنَّه لمنطلق فـ (أشهد ) بمنزلة قوله: والله إنَّه لذاهب.....وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ **فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ [٢]....)[٣]

فأسند مثال ( **أَشْهَدُ إِنَّه لَمُنْطَلِقٌ** ) إلى سيبويه، أمَّا قوله: أشهد لأفعلنَّ كذا فإنه ليس من كلام سيبويه ولكنَّه حكاه عنه.

ومن الأمثلة التي يسندها إلى سيبويه ( **هذا حُلْوٌ حامِضٌ**)[٤] في إنابة الاسمين مناب خبر لمبتدأ واحد.

وممَّن نسب المثال اليه ابن جنِّي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾[٥]، فقال الوقَّشيُّ: ( وقال ابن جنِّي وليس يراد بالقيام المثول الذي هو ضدُّ القعود وإنَّما هو من قولهم: **قمتُ بالأمْرِ**)[٦].

وقال ابن جنِّي في الآية: (وليس يراد بها – والله اعلم – القيام الذي هو المثول والتنصُّب وضدُّ القعود وإنَّما هو من قولهم **قمتُ بأمْرِكَ** )[٧].

---

(١) التعليق : ٢/ ٤١ .

(٢) النور: ٦.

(٣) الكتاب : ١/ ١٦٨.

(٤) ينظر التعليق : ١/ ٣٣٢ ، والكتاب : ٢/ ٧٩.

(٥) النساء : ٣٤.

(٦) التعليق : ١/ ٦٣.

(٧) سر صناعة الاعراب : ٢/ ١٧٩.

٢- قد ينسب إلى نحويٍّ مثالاً وليس له قياساً بأمثلة أخرى مشابهة لديه، من ذلك ما نسبه إلى سيبويه في مسألة الحال الجامدة المؤوَّلة بمشتقٍّ في تعليقه على قول مالك: (( **كَساهُم ثَوباً ثوباً**))[١] .

فقال: (هذه مسألة من النحوغامضة؛ لأنَّ المفعول الثاني لـ(كسوت) ههنا جاء مفصَّلاً كما جاء في الحال مفصَّلاً فيما حكاه سيبويه بيَّنت له حسابَهُ باباً باباً أي متنوِّعاً هذا التنويع ، ولقيتُ القومَ رجُلاً رجُلاً أي مرتَّبين هذا الترتيب)[٢] فالمثال الأول لسيبويه[٣]، وأما الثاني فليس له إنَّما قاسه الوقَّشيُّ على أمثلة أخرى لديه، ونسب ( **أشْهَدُ لأفْعَلَنَّ كَذا** ) إلى سيبويه وليس من كلامه كما تقدَّم.

٣- وربَّما لايذكر صاحب المثال في إيراد مثاله، من ذلك ما ذكره في عطف المضارع على الماضي بقوله: ( وعلى هذا تأويل النحويين قول العرب:( **سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها** ) بالرفع وأنَّ المعنى سرت فدخلت) [٤].

وهذا المثال الذي أورده الوقَّشيُّ قد ذكره سيبويه[٥].

وفي نصب الاسم بعد الاستفهام في تعليقه على قول أبي عبيدة للنبي (ﷺ ): ((**أفِراراً مِنَ المَوتِ**))[٦] قال : ( معناه أتفِرُّ فِراراً وهذا ألف الإنكار والتوبيخ كما يقال للرَّجل : (**أقِياماً والنَّاسُ قُعُودٌ**) )[٧].

والمثال هو لسيبويه في قوله: ( وأمَّا ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: **أقياماً يا فلانُ والناس قعود**)[٨].

---

(١) الموطأ : ٢٩٣ .

(٢) التعليق: ١/ ٣٣٢.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٤٦١.

(٤) التعليق : ٢ / ١٨١.

(٥) ينظر الكتاب: ٣/ ١٦، ١٧، ٢٠.

(٦) الموطأ : ٥٤٧ وصحيح البخاري ٢١٦٣/٥ ومسند أحمد :١٩٢/١ومعجم الطبراني الكبير:١٣١/١.

(٧) التعليق : ٢/ ٣٠٦ .

(٨) الكتاب :١/ ٤٠٢.

وفي إفادة (أو) معنى الإباحة استشهد بقوله: ( **جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ**)[١] وهذا المثال الذي ذكره الوقَّشي ذكره قبله الزجَّاجيُّ[٢]وابن جنِّي[٣].

٤ – وقد ينسب المثال إلى البصريين عامة وهو لسيبويه.

من ذلك قوله في مسألة الجر بـ(حتَّى) لإفادة التوكيد ( ألا ترى أنَّ البصريين قد أجازوا **ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربْتُهُ** بالخفض، وقالوا يجعل ضربته توكيداً بعد ما مضى من كلامك على الخفض ولولا أنَّ زيداً قد دخل في المضروبين لم يصحَّ أن يكون توكيداً)[٤]

وقد ذكر سيبويه هذا المثال في قوله: (**ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ إيَّاهُ**)[٥] ثُمَّ قال: ( وقد يحسن الجرُّ في هذا كلِّه وهو عربي وذلك قولك: **لقيت القوم حتَّى عبدِاللهِ لَقيتُهُ**)[٦]

٥. وقد يتصرَّف في المثال مع بقاء معناه.

من ذلك مثاله لـ (مِن) الزائدة بعد النفي في قوله: ( ما رأيتُ من رجلٍ وما جاءني من أحدٍ)[٧]، وأخذ هذين المثالين من سيبويه بتصرف من دون تغييرمعناه.

فقال سيبويه في حديثه عن (من) الزائدة:( وذلك قولك " **ماأتاني من رجلٍ**" و " **مارأيتُ من أحدٍ** ")[٨].

---

(١) ينظر التعليق: ١/ ٣٣٣.

(٢) ينظر حروف المعاني : ١ / ٥١.

(٣) ينظر اللمع في العربية : ١/ ٩٢ .

(٤) التعليق : ١/ ٥٤.

(٥) الكتاب : ١/١٥٠.

(٦) الكتاب : ١/١٥١.

(٧) التعليق : ٢/ ١٨٩.

(٨) الكتاب : ٤ /٣٤٧.

فبدَّل الوقَّشيُّ (أحد) بـ (رجل) في المثالين واستعمل (جاء) مكان (أتى) في المثال الأوَّل.

**٢. أمثلته الخاصَّة:**

أكثر الوقَّشيُّ من ضرب الأمثلة من عنده ولا تكاد تخلو مسألة من المسائل النحوية التي علَّق عليها في كتابه من مثال أو أكثر لتوضيح العبارات وفهم القواعد وبيان المعاني.

وأقتصر هنا على ذكر ثلاثة أمثلة له وتأتي أمثلة أخرى من خلال عرض منهجه النحوي في التعامل مع الأحاديث في الباب الثاني.

ومن الأمثلة التي أتى بها من عنده ما ذكره من إفادة الاستفهام معنى التقرير بقوله: ( أمَّا التقرير فمثل أن يقول قائل: جاءني زيدٌ وقال لي كذا وكذا فيقول له المخاطب: **أوَ قال لك هذا ؟** فتستفْهِمه عن بعض كلامه ويُترك بعضه)[١].

ومنها ما ذكره في حذف المفعول به اختصاراً بقوله: ( **اشتريتُ من الثيابِ**)[٢].

وفي احتمال (الباء) معنى (في) يقول: ( **زيدٌ بالبصرةِ أي في البصرةِ**)[٣].

(١) التعليق : ١/ ٦٩.

(٢) التعليق : ٨٣/١.

(٣) التعليق : ٢٣٨/١.

# المبحث الأول

# ما سبق النحويين في الاستشهاد به

## ١. مجيء الحديث على لغة أكلوني البراغيث.

منع جمهور النحاة اتصال الفعل بألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث عند إسناده إلى الفاعل المثنى وجمع المذكَّر وجمع المؤنَّث؛ إذ ينبغي إفراد الفعل مطلقاً مع الفاعل مفرداً كان أو مثنىً أو جمعاً[١]. وحكموا على ما جاء منها على لغة طيء أو أزدشنوءة أو بالحارث[٢] بالشذوذ[٣] وخلاف الفصيح[٤] والضعف[٥] والقلَّة[٦]والرداءة[٧]، وتذكر أمثلةٌ على ما ورد مخالفاً لما ذكروه.

وعلَّة هذا القول عندهم أنَّ الفعل لا يجوز أنْ يُسند إليه مرَّتين اتفاقاً[٨] لذلك لجؤوا إلى تأويل ما جاء على هذه اللغة من القرآن فراراً من الحكم عليه بما حكموا على غيره.

---

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٥ و مغني اللبيب : ١ / ٤٤٧.

(٢) ينظر مغني اللبيب : ١ / ٤٧٨ وأوضح المسالك : ٨٠.

(٣) ينظر البحر المحيط : ٦ / ٢٣ وشرح شذور الذهب : ١ / ٢١٤ وشرح قطر الندى :١٨٠ والموجز في قواعد اللغة العربية : ٢٠٦ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٤٩٦.

(٤) ينظر التعليق : ١ / ٢٠١.

(٥) ينظر الجنى الداني : ١٧٠ وروح المعاني : ٦ / ٢٠٦.

(٦) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٥ وأوضح المسالك : ٢ / ١١٠.

(٧) ينظر الموجز في قواعد اللغة العربية : ٢١٦ ،٢١٧.

(٨) ينظر شرح الأشموني على الألفيَّة مع حاشية الصبَّان : ٢ / ٦٨.

ويذكر الوقَّشي قوله تعالى:﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾[١] وينسب تأويلها إلى بعض العلماء بقوله: ( وقد تأوَّل بعض العلماء قوله تعالى:﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾على هذه اللغة )[٢].

ولكنَّه لم يذكر هذه التأويلات التي يصل عددها إلى أحد عشر وجهاً[٣]، ولعلَّه لم يذكر شيئاً من هذه التأويلات؛لأنَّه لا يرى أن يؤوَّل الآية فراراً من عدم إثبات هذه اللغة في القرآن كما فعل بعض العلماء ولا مانع عنده . والله أعلم . أن يتحدَّث القرآن بلغةٍ يتكلَّم بها بعض العرب.

أمَّا تأويلات الآية الكريمة فهي:-

١- إنَّ اسم الموصول ( الذين ) بدلٌ من الواو في ( أسرُّوا )[٤].
٢- إنَّ ( الذين ) خبر لمبتدأ محذوف و التقدير عندهم ( هم الذين ظلموا )[٥].
٣- إنَّ ( الذين)مبتدأ مؤخر وجملة ( أسروا النجوى) في محل رفع خبر مقدَّم[٦].
٤- إنَّ ( الذين ) مرفوع على حذف القول والتقدير ( يقول الذين ظلموا )[٧].
٥- أنْ يكون ( الذين ) خفضاً بمعنى: ( اقترب للناس الذين ظلموا )[٨].

(١) الأنبياء : ٣.
(٢) التعليق : ١ / ٢٠١.
(٣) ذكر هذه الأوجه ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ٤٧٩ ، ٤٨٠.
(٤) ينظر الكتاب : ١ / ٣٥ وعلل النحو : ٣٨ والكشاف : ٦٧٢ وشرح الرضي : ١ / ٢٠٨ وشرح الأشموني على الألفية : ٢ / ٦٦.
(٥) ينظر البيان في غريب القرآن : ١ / ٦٧ والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٣ وتفسير البيضاوي :٢/ ٣٥٢ وروح المعاني : ٦ / ٢٠٦.
(٦) ينظر معاني القرآن و إعرابه : ٣ / ٣٨٣ ومشكل إعراب القرآن : ٢٣٤ ومعالم التنزيل : ٣ / ١١٠ والتبيان في إعراب القرآن :١٣٠/٢ و الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٢٦٩ وشرح شذور الذهب: ١ /٢٣٠ ، وفتح القدير : ٢ / ٦٣.
(٧) ينظر إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٦ ومغني اللبيب : ٢ / ٤٧٩.
(٨) ينظر معاني القرآن : ٢ / ١٧٠.

٦- رفع (الذين ) على الذم أي ( هم الذين ظلموا )[١].

٧- نصب ( الذين ) بفعلٍ محذوف تقديره ( أذمُّ ) أو ( أعني )[٢].

٨- أن يكون ( الذين ) بدلاً من ( الناس )[٣] في قوله تعالى: ﴿ **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ** [٤]إلى قوله: **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾.

٩- أن يكون ( الذين ) بدلاً من الواو[٥] في قوله تعالى: ﴿ استمعوه ﴾ [٦] .

١٠- أن يكون ( الذين ) مبتدأ وخبره محذوف عاملٌ في جملة الاستفهام أي: (الذين يقولون هل هذا إلا بشرٌ مثلكم)[٧].

١١- أجاز فريق من النحاة جعل الواو في ( أسروا ) حرفاً جيء به؛ للدلالة على أنَّه علامةٌ للجمع و( الذين ) فاعلٌ للفعل[٨].

وعلى هذا لا يوجد مانع من اتصال الفعل المسند إلى الاسم الظاهر بعلامة التثنية أو الجمع وليس من الضرورة اللجوءُ إلى تأويل كلِّ ما جاء على لغة أكلوني

---

(١) يُنظر الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٢٦٩.

(٢) يُنظر إعراب القرآن : ٢ / ٣٦١ و الكشاف : ٦٧٢ والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٦٩ ومغني اللبيب : ١ / ٤٨٠.

(٣) يُنظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٣٠ ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٠.

(٤) الأنبياء : ١.

(٥) ينظر مغني اللبيب : ١/٤٨٠.

(٦) في قوله تعالى : ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾ الأنبياء : ٢ ، ٣.

(٧) مغني اللبيب : ١ / ٤٨٠.

(٨) يُنظر معاني القرآن للفرّاء : ٢ /١٧٠ ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤١٠ وسرّ صناعة الإعراب : ٢ / ١٧٤ و الكشاف : ٦٧٢ وألفيّة ابن مالك مع شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٥ والبحر المحيط : ٦ / ٢٩٧.

البراغيث إذ الأصل عدم التأويل كما ذكر ابن حجر العسقلاني معلِّقاً على هذه المسألة [١]؛ ولا سيما إذا وُجدت أدلَّة سماعية تخالف القاعدة الموضوعة[٢].

وذكر الوقَّشيُّ في تعليقه على قول الرسول (ﷺ): (( **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَهارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاةِ الفَجْرِ وَصَلاةِ العَصْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَذينَ بَاتُوا فِيكُم فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيفَ تَرَكْتُمْ عِبادِي ؟ فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ** ))[٣]، إنَّها ( لغة لبعض العرب يُلحقون الفعل علامة التثنية والجمع إذا تقدَّم على الفاعل كما يلحقونه علامة التأنيث واللغة الفصيحة الإفراد)[٤].

وبهذا يُعدُّ الوقَّشيُّ أولَّ النحويين في القول بورود هذا الحديث على لغة أكلوني البراغيث ولكن اشتهر به ابن مالك وسمَّاها بلغة ( يتعاقبون)[٥] إشارةً إلى الحديث، وليس بعيداً أن يكون قد أخذه من الوقَّشيِّ لكونه أندلسياً مثله.

---

(١) يُنظر فتح الباري : ٢ / ٢٢٢.

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٣٥ وعلل النحو : ٣٨ والكشاف : ٦٧٢ وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ٤٥ ومغني اللبيب : ١/ ٤٧٨ وأوضح المسالك : ٨٠ وشرح قطر الندى : ٢٤٦ وشرح ابن عقيل : ٢ /٨٣ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٨٤٢/٢.

(٣) الموطأ : ١١١ وصحيح البخاري بهذا اللفظ ١ / ٢٠٣ ، ٦ / ٢٧٠٢ ، ٦ / ٢٧٢١.

ومن النحويين من يرى أنَّ الحديث جزءٌ من حديث مطوَّل وهو :(( **المَلائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ..**)) الحديث. وبهذا لا يصلح أن يكون الحديث شاهداً على لغة أكلوني البراغيث. ينظر في هذه المسألة في أصول النحو لسعيد الأفغاني: ٦٥ والردُّ عليه في الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٩٢، ٩٣. وهذا الحديث المطوَّل رواه البخاري والبزار . ينظر: الجنى الداني : ١٧٠ وفتح الباري ٢ / ٢٢٢ وتنوير الحوالك: ٢٤٧ ،ولمَّا كانت للحديث طرق وألفاظ مختلفة فلا مانع من أن يؤخذ كلٌ بمفرده ولاسيما أنَّ حديث (( **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ..**)) ذكر بلفظه في الموطأ من دون اللفظ الآخر وذكر ثلاث مرات في صحيح البخاري، ممَّا يقوِّي ورود الحديث بهذا اللفظ .

(٤) التعليق : ١ / ٢٠١.

(٥) يُنظر شرح التسهيل : ١ / ٥٠ وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٤٧ وانتصر لرأي ابن مالك السيوطيُّ بعد ماساقه في توجيهه للحديث المذكور. ينظر عقود الزبرجد: ٢٩/٣ ،٣٠.

## ٢- ورود ( لُكَع ) لغير النداء.

لا يجوز عند النحويين مجيء ( لُكَع ) و( لَكَاعِ ) لغير النداء؛ لأنَّهما من الألفاظ التي لازمت النداء وإذا خرجا عن ذلك فإنَّما يخرجان في عرف النحاة للضرورة الشعرية(١).

قال سيبويه:( ويدلُّك على أنَّه اسم للمنادى أنَّهم لا يقولون في غير النداء جاءتني خَبَاثِ ولَكَاعِ ولا لُكَعٌ ولا فُسَقٌ فإنَّما اختصَّ النداء بهذا الاسم أنَّ الاسم معرفةٌ)(٢).

وقد ذكر الوقَّشيُّ هذه المسألة وأخرج استعمال ( لُكَع ) لغير النداء من الضرورة الشعرية بوروده في الحديث الشريف. ففي تعليقه على قول عبد الله بن عمر لمولاةٍ له تريد الخروج بسبب شدَّة الزمان عليهم:(( **أُقْعُدِي لُكَعُ** ))(٣).

قال: ( وقوله ((أُقْعُدِي لُكَعُ)) وهمٌ من الراوي إنَّما هو لَكاع، ولُكَعُ إنَّما يقال للذكر وأكثر ما تستعمل هاتان اللفظتان في النداء إلا أن يضطرَّ الشاعر إلى غير ذلك )(٤).

فإنَّه بعدما ذكر قول النحاة في عدم ورود ( لُكَع ) لغير النداء إلا في ضرورة الشعر، صرَّح بورودها في غير النداء وفي غير ضرورة في الحديث النبوي.

---

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٩٩ والمقتضب : ٤ / ٢٣٨ و شرح الرضي : ١ / ٤٣٠ وأوضح المسالك : ٤ / ٤٦ و شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٧ وهمع الهوامع : ٢ / ٦٢.

(٢) الكتاب : ٢ / ١٩٩.

(٣) الموطأ : ٥٤٢ ، ٥٤٣.

(٤) التعليق : ٢ / ٢٨٩.

إذ يقول: (وقد جاء في غير النداء وفي غير ضرورة، قال الرسول (ﷺ): (( **يَأتي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ أسْعَدُ النَّاسِ فِي الدُّنيا لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ** ))[١])[٢].

وذكر الدكتور محمد ضاري حمَّادي: ( أنَّ محمد محيي الدين عبد الحميد[٣] قد وجد في مسند الإمام أحمد بن حنبل حديثاً استعمل فيه ( لَكَاع ) مفعولاً به.

وهو حديث سعد بن عُبادة سيِّد الأنصار: (( **وَلكِنَّنِي قَدْ تَعَجَّبْتُ أنِّي لَوْ وَجَدْتُ لَكَاعاً تَفَخَّذَهَا رَجُلٌ** ))[٤] ما ينفي قصر هذا الاستعمال في الضرورة )[٥].

على حين أنَّ ابن المطَّرز[٦] وابن الجوزي[٧]في تعليقهما على حديث سعد بن عبادة نقلاًعن الأزهري جعلا لكاعاً صفةً للرجل على وزن ( فَعَالِ ) كذا قال ابن الجزري[٨]وابن منظور[٩] من دون النقل عن الأزهري.

وبهذا يظهر أنَّ القول بورود ( لَكاعِ ) لغير النداء أقدم بكثير من قول محمد محيي الدين عبد الحميد ولكنَّ الدكتور محمد ضاري لم يلحظه.

وإنَّ الوقَّشيَّ بذكره للحديث الذي ورد فيه( لُكَع ) لغير النداء أفاد أمرين:-

أولاً: سبق النحاة جميعاً بالقول في استعمال (لُكَع) لغير النداء في الحديث النبوي.

ثانياً: أخرج ورود ( لُكَع ) لغير النداء من الضرورة الشعرية.

---

(١) غريب الحديث لابن سلام : ٢ / ٢٢٣ وفي مسند الإمام أحمد : ٥ / ٣٨٥ والجامع الصحيح للترمذي : ٤ / ٤٩٣ بلفظ : ( لا تقوم الساعة ) بدلاً من ( يأتي على الناس زمانٌ ) وعند الطبراني في المعجم الوسيط : ١ / ٣٦٨ بلفظ : ( لا تذهب الأيّام .....) الحديث.

(٢) التعليق : ٢ / ٢٨٩.

(٣) يُنظرحاشية أوضح المسالك : ٣ / ٩٥.

(٤) مسند أحمد : ٤ / ٦ والسنن الكبرى : ٥ / ٦٣.

(٥) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ١١١.

(٦) ينظر المغرب في ترتيب المعرب : ٢ / ٢٤٩.

(٧) ينظر غريب الحديث لابن الجوزي : ٢ / ٣٣٠.

(٨) ينظر النهاية في غريب الأثر : ٤ / ٢٦٩.

(٩) ينظر لسان العرب : ٨ / ٣٢٣.

**٣- ورود ( أنْ ) في خبر ( لعلَّ ).**

لا يجوز عند النحاة دخول ( أنْ) الناصبة على الفعل المضارع في خبر (لعلَّ) إلاَّ في ضرورة الشعر. ويحملون ما جاء منه على تشبيه( لعلَّ ) بـ(عسى) في اشتراكها في الطمع والإشفاق[١].

وذكرابن هشام:( أنَّ اقتران خبر(لعلَّ) بـ(أنْ) كثيرٌ حملاً على المعنى )[٢].

وقد صرَّح الوقَّشيُّ بوروده في الحديث النبوي في تعليقه على قول الرسول(ﷺ) لسعد بن عبادة: (( **وَلَعَلَّكَ أنْ تُحلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ أقْوامٌ وَيَضُرُّ بِكَ آخَرونَ** ))[٣].

فقال: ( فالوجه إسقاط ( أنْ ) وترفع الفعل قال تعالى: ﴿ **لَعَلَّ اللَّـهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا**﴾[٤] ولكنَّ الفقهاء رووه بزيادة ( أنْ ) وكذلك (( **لَعَلَّ أحدَكُم أنْ يكونَ ألْحَنَ** ))[٥] وأكثر ما يستعمل هذا في الشعر )[٦].

وذكر السيوطيُّ (ت ٩١١ هـ ) الحديث: (( **لَعَلَّ أحَدُكُمْ أنْ يَكُونَ ألْحَنَ** )) وعدَّه شاهداً على دخول ( أنْ ) على خبر لعلَّ حملاً على ( عسى )[٧].

فإنَّه تبِع الوقَّشيَّ في الاستشهاد بهذا الحديث على ورود( أنْ) في خبر ( لعلَّ). وإنَّ للوقَّشيِّ فضل الريادة في الاستشهاد بالحديث النبوي على هذه المسألة ولم يسبقه أحدٌ في ذلك في حدود اطِّلاعنا.

---

(١) ينظر الكتاب: ٣ / ١٨٣وشرح المفصل :٣/ ٦٠٠،٦٠١ وشرح الرضي: ٤ / ٢٢٣.

(٢) مغني اللبيب : ١ / ٣٧٩.

(٣) الموطأ : ٤٦٤.

(٤) الطلاق : ١.

(٥) صحيح مسلم : ٣ / ١٣٣٧ ومسند أحمد : ٦ / ٢٩٠ وسنن ابن ماجة : ٢ / ٢٧٧ ومسند أبي يعلي : ١ / ٣٤٦ وسنن الدار قطني : ٤ / ٢٣٩ وتمام الحديث:(( **إنَّكُم تَخْتَصِمُونَ إلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ ألْحَنُ بحُجَّتِه مِن بَعْضٍ وإنَّما أنا بَشَرٌ أقْضِي لَهُ عَلَى نَحوِ مَا أسْمَعُ مِنهُ فَمَن قَضَيْتُ لَهُ مِن حقِّ أخِيهِ شَيْئاً فإنَّما هُوَ نَارٌ فَلا يأخُذْه** )).

(٦) التعليق : ٢ / ٢٣٤.

(٧) ينظر همع الهوامع : ١ / ٤٩٢.

## ٤- إضمار اسم ( إنَّ ) إذا كان ضمير الشأنِ.

يرى أكثر النحاة أنَّه لا يجوز إضمار اسم ( إنَّ ) إذا كان ضمير الشأن إلا في الضرورة الشعرية.

قال سيبويه: ( وروى الخليل – رحمه الله – أنَّ أُناساً يقولون: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذ" فقال: هذا على قوله: إنَّك بك زيدٌ مأخوذٌ. وشبَّهه بما يجوز في الشعر ) [١].

وقال الرضيُّ: ( وأمَّا ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً كقوله:

**إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نِ أُلِمُّه وَأعْصِهِ فِي الخُطُوبِ** [٢])[٣]

وأجاز بعض النحاة حذفه في غير الشعر منهم رضي الدين الاسترآباذي (ت ٦٨٨هـ) إذ يقول: ( وجاء في الخبر: (( **إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ** ))[٤] والأصل ( إنَّه ) أي الشأن )[٥].

وقال ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ): ( ولا يخصُّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقلَّما يكون إلاّ ضمير الشأن وعليه يحمل: ((**إنَّ مِنْ أشَدِّ النّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ**)) لا على زيادة ( مِن ) خلافاً للكسائي)[٦].

وقال ابن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) في ( إنَّ ): ( وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: ((**إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ**)) والأصل ( إنَّه ) أي الشأن)[٧].

---

(١) الكتاب: ٢ /١٣٣.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه : ٣٨٥ والكتاب : ٣ / ٨٣ والإنصاف : ١ / ١٨٠ واللباب : ٢ / ٥٦ وخزانة الأدب : ٥ / ٤٢٠ وشرح شواهد المغني : ٩٢٤ وبلا نسبة في شرح المفصل : ٣ / ١١٥ والأشباه والنظائر : ٨ / ٤٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٧٥ ، ٣٧٦.

(٤) صحيح مسلم : ٣ / ١٦٧ وسنن النسائي الكبرى: ٥ / ٥٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٧٦.

(٦) تسهيل الفوائد : ٦٢ وينظر شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٠٥.

(٧) مغني اللبيب : ١ / ٥٦.

وقال السيوطيُّ ( ت ٩١١هـ) معلِّقاً على هذا الحديث:(هو على إضمار الشأن في ( إنَّ ) )[١].

وقد سبق الوقَّشيُّ هؤلاء النحاة جميعاً في القول بإضمار ضمير الشأن في الحديث المذكور ففي تعليقه على قول عائشة: (رضي الله عنها): ((**إنْ كانَ لَيَكُونُ عَليَّ الصِّيامُ مِنْ رَمَضَانَ فمَا أسْتَطِيعُ أصُومُهُ حَتَّى يَأتيَ شَعْبانُ** ))[٢].

قال: ( ويجوز أن تكون (إن) هذه التي تعملُ مخفَّفة عَمَلها مُثقلَّة، ويضمر اسمها وتجعل (كان ) زائدةً كأنَّها قالت إنَّه ليكون عليَّ، وهذا الضميرُ الذي يسميه الكوفيُّون المجهول وهو كالذي في قوله تعالى:﴿ **إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا** ﴾[٣] وعلى هذا روى بعضهم ((**إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ**)) بالرفع على معنى إنَّه وأكثر ما يجيء حذف هذا الضمير في الشعر)[٤].

ولم أجد أحداً استشهد بحديث عائشة على هذه المسألة.

## ٥. حذف المبتدأ اختصاراً.

الحذف في كلام العرب كثير، وهذا يعود إلى طبيعة هذه اللغة في إمكان التصرف بالعبارات، بحسب ما يقتضيه حال المخاطب وإرادة المتكلم، وأصبح الحذف سمة بارزة من سمات هذه اللغة تشمل العمد والفضلات، وقد أعطى النحاة الأولويَّة لحذف الفضلات؛ لأنَّ المعنى لا يتوقف عليها في أغلب الأحيان.

ولكن ورد حذف العمد أيضاً للاختصار في الكلام وعدم الإطالة على المخاطب إذا كان معنى الكلام مفهوماً عنده[٥].

---

(١) الديباج على شرح صحيح مسلم : ٣ / ١٦٧ وينظر عقود الزبرجد:١/١٧٠.

(٢) الموطأ : ١٩٦ وصحيح ابن خزيمة : ٣ / ٢٩٦.

(٣) طه:٧٤.

(٤) التعليق : ١ / ٣١٦ ، ٣١٧.

(٥) ينظر الخصائص : ٢/١٤٢ وشرح المفصل : ١/١٨٢ .

ويرى ابن جني أنَّ حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ؛لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور والحذف نوع من الاتساع[١]، ولابدَّ لحذف المبتدأ من قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به لكونه من العمد[٢]، وأنَّ الحكم لا يمكن أن يُتصوَّر إلا بالمسند إليه موصوفاً بالمسند.

وقد ذكر سيبويه حذف المبتدأ تحت باب سمَّاه هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنيُّ عليه مظهراً وضرب له أمثلة فهو يقول : ( وذلك وأنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت :" عبد الله وربي" كأنك قلت "ذاك عبد الله" أو "هذا عبد الله"..)[٣].

وتحدَّث الوقَّشيُّ عن حذف المبتدأ اختصاراً حين علَّق على قول ابن عباس ( رضي الله عنهما) وهو يجيب عن عدَّة التي توفي زوجُها فقال:(( **آخِرُ الأَجَلَيْنِ** ))[٤].

قال الوقَّشيُّ: ( قوله: ((آخِرُ الأَجَلَيْنِ)) تقديره: ( أجله آخر الأجلين ) أو (انقضاء عدتها آخر الأجلين ) فحذف المبتدأ اختصاراً ومثله قوله تعالى : ﴿**بَلاغ**﴾[٥] أي هذا بلاغ ) [٦]

(١) ينظر الخصائص : ١٤٢/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل : ١٨٢/١.

(٣) الكتاب:١٢٩/٢.

(٤) الموطأ : ٣٦٠.

(٥) الأحقاف:٣٥.

(٦) التعليق:٤٩/٢

كذا وجَّه الآية الفراء[١] والأخفش[٢] والنحاس[٣] وابن جني[٤] والزمخشري[٥] وابن هشام[٦].

وأستغرب من قول الدكتور سمير نجيب اللبدي من أنَّ قاعدة حذف المبتدأ جوازاً قد اعتمدت على دليل قرآني فقط[٧]، على حين أنَّ الزمخشريَّ في مفصَّله يستشهد لحذف المبتدأ جوازاً بقول الشاعر:

**لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ وَالغَاراتِ إذْ قَالَ الخَميسُ نَعَمْ** [٨]

قال ابن يعيش: ( والمعنى أنَّه يتأسف على الخير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نَعَمٌ أي هذا نَعَمٌ فاطلبوه إلا إنَّه حذف للعلم به)[٩].

وهناك من الحديث والأثر استشهد به العلماء لحذف المبتدأ، فمن الأثر قول ابن عباس السابق الذي استشهد به الوقَّشي لحذف المبتدأ، ومن الحديث حديث الأشعث بن قيس الكندي أنَّ النبي (ﷺ) قال في تخاصم رجل في بئر (( **بيِّنَتُهَا أنَّها بِئْرُكَ وَإلاَّ فَيَمِينُهُ**))[١٠].

---

(١) معاني القرآن : ٥٥/٣.

(٢) معاني القرآن : ١٦٠/١.

(٣) إعراب القرآن : ١٦٣/٢.

(٤) الخصائص: ١٤٢/٢.

(٥) الكشاف : ١١١٦.

(٦) مغني اللبيب :٨٢٤/٢.

(٧) ينظر أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٢٦٤.

(٨) البيت للمرقش الأكبر. ينظر إصلاح المنطق: ٦٠ ولسان العرب:٤٢٧/١٢.

(٩) شرح المفصل :١٨٢/١.

(١٠) مسند أحمد:٢١٢/٥.

قال العكبريُّ: ( يجوز فيه النصب على تقدير: وإلاَّ فاستوف يمينه، والرفع على تقدير: وإلاَّ ذلك يمينُه على الابتداء والخبر)[١].

وذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إلى أنَّ القول بإضمار المبتدأ في القرآن الكريم فيه (من التكلُّف والتعسف الذي يُذهب برواء العبارة ويخرجها عمَّا قصدت إليه من أثر في نفس القارئ والسامع )[٢].

فهو يرى أن لا حاجة إطلاقاً لأي زيادة في الكلام في جميع الآيات التي ذكر فيها اللفظ المفرد المرفوع[٣]، لأنَّ اللفظ المفرد المرفوع يغني عن تركيب ويستغني عن كلِّ تقدير يقدِّم عليه أو يؤخِّر عنه، فهو إمَّا إخبار يسدُّ مسدَّ تركيب، وإمَّا إنشاء لا يحتاج إلى مزيد[٤]ولأنَّ ( بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها )[٥] .

وهذا قول مقنع ينبغي الالتفات إليه.

## ٦- إثبات (الياء) في الفعل المعتل الآخر (الناقص) في حالة الجزم.

الوجه في الفعل المعتل الأخر (الناقص) أن تكون علامته حذف حرف العلَّة وتعويضها بالحركات المناسبة لهذا الحرف في حالة الجزم. وحمل جمهور النحاة إثبات حرف العلَّة لهذا النوع من الأفعال في حالة الجزم على الضرورة الشعرية[٦].
وأُنشد على ذلك قول الشاعر:

**أَلَمْ يَأتيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ**[١]

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:٢٨.
(٢) نحو القرآن : ١٨.
(٣) من ذلك ( طاعةٌ ) في قوله تعالى :﴿ **فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ** ﴾ محمد :٢٠ ، و﴿ بَلاغٌ ﴾ في قوله تعالى:﴿ **بَلاغٌ فَهَلْ يُهلَكُ إلاّ القَومُ الفَاسِقُونَ** ﴾ الأحقاف :٣٥ .
(٤) ينظر نحو القرآن : ٢٢.
(٥) المصدر نفسه : ٢٥.
(٦) ينظر الكتاب: ٣٥٠/٣ وسرُّ صناعة الإعراب: ١٧٦/٢ وأسرار العربية: ٩.

وقد روي حديث للنبيِّ(ﷺ) فيه إثبات الياء في الفعل المضارع بعد لام الأمر وهو قوله لأنس بن مالك وجدَّته مليكةٌ بعدما أكل الطعام في بيتها (( **قُومُوا فَلِأُصَلِّي لَكُم** ))[٢].

فغلَّط الوقَّشيُّ هذه الرواية وردَّ على التأويلات الواردة لها بقوله: ( يرويه كثيرٌ من الناس(( فلأُصَلِّي )) بالياء ومنهم من يفتح الياء ويتوهَّم أنَّه منصوب على معنى ( كي ) ولو أراد معنى ( كي ) لم يجز دخول الفاء هاهنا ومن الناس من يفتح اللاَّم و يُسَكِّن الياء يتوهَّمه قسماً وذلك غلط لأنَّه لا وجه للقسم هاهنا، ولو كان قسماً لقال: فلأصَلِّيَنَّ بالنون، وإنَّما الرواية الصحيحة: (( فلأُصلِّ )) بكسر اللاّم على معنى الأمر، والأمر إذا كان للمتكلِّم والغائب كان باللاَّم أبداً، وإذا كان للمخاطب كان باللاَّم و بغير اللاَّم)[٣].

ويؤوِّل رواية النصب في الحديث بقوله: ( ويجوز عندي أن ينصب على معنى (كي) ولا يصحُّ ذلك على أن تجعل اللاَّم متعلِّقة بـ(قوموا)؛ لأنَّ دخول الفاء يمنع من ذلك، ألا ترى أنَّه لا يجوز جئت فلأُكرِمَك، ولكن تعلُّقها بفعل محذوف دلَّ عليه ما في الكلام كأنَّه قال قوموا فلأُصَلِّي لكم آمركم بالقيام، فيكون مثل قوله تعالى:﴿ **وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾[٤] سألتك أن تُرِيَني إحياء الموتى)[٥].

هذا الرأي هو الذي قال به ابن مالك في توجيهه للحديث على رواية النصب فقال: (اللام عند ثبوت الياء مفتوحة ( لام) كي والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي ينظر الكتاب: ٣ / ٣٥٠ والأغاني : ١٧ / ١٣ ولسان العرب: ١٤/١٤ والمقاصد النحوية: ١ / ٢٣٠ وخزانة الأدب: ٨ / ٣٥٩ وبلا نسبة في الخصائص: ١ / ٣٣٣ والمفصّل٥٣٨/١ وأسرار العربية: ١٠٣ والإنصاف: ١٠٣/١ و شرح الرضي: ٢٥/٤ والجنى الداني:٥٠.

(٢) الموطأ :١٠١ وصحيح البخاري : ٢٤٩/١وسنن أبي داود : ١٦٦/١ ومسند الشافعي :١٧٦وصحيح ابن حبان: ٥٨٢/٥ وفي السنن الكبرى للنسائي :٢٨٥/١ وشرح معاني الآثار :٣٠٧/١برواية ( فلأصلِّ ).

(٣) التعليق : ١٩٠/١.

(٤) البقرة : ٢٦٠.

(٥) التعليق : ١ / ١٩١.

واللاَّم ومصحوبها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير قيامكم لأُصَلِّي لكم)[١] مِمَّا يدلُّ على تقدُّم الوقَّشي عليه في القول به.

ونقل الزرقانيُّ عن ابن السيِّد تغليطه لرواية ( لأصلِّي ) بفتح اللاَّم وإثبات الياء على أنَّها جواب قسم محذوف لأنَّها ( لا وجه للقسم إذ لو أريد القسم لقال لأصلِّيَنَّ بالنون)[٢] و قد سبقه الوقَّشيُّ أيضاً في هذا القول.

وقيل في توجيه الحديث آراء أخرى لم يقل بها الوقَّشيُّ منها:-

١- إنَّ الفاء زائدة على مذهب الأخفش واللام متعلقة بـ ( قوموا )[٣].

٢- في رواية سكون الياء في ( فلأصلِّيْ ) يحتمل أن تكون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفاً[٤].

٣- قيل في رواية ( فلأصلِّيْ) بفتح (اللام) وسكون (الياء) أنَّ اللام لام الابتداء والتأكيد أو لام الأمر فُتحت على لغة بني سُلَيم[٥].

## ٧ . إجراء القول مجرى الظنَّ في نصب المبتدأ والخبر.

يُجري جمهور النحويين وعامَّة العرب القول مجرى الظنِّ جوازاً في نصب المبتدأ والخبر عند دخوله عليهما بأربعة شروط[٦]:-

١- أن يكون الفعل مضارعاً.

٢- أن يكون للمخاطب.

---

(١) شواهد التوضيح : ٢٤٣ وينظر فتح الباري : ٢ / ٤٥ وشرح الزرقاني : ١ / ٢٠٩ وقال به السيوطي في تنوير الحوالك : ٢٣١وعقود الزبرجد:١/١٢٤.

(٢) شرح الزرقاني : ١ /٢٠٩.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش : ٢٦٧.

(٤) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٤٣ وينظر عقود الزبرجد:١/١٢٤.

(٥) ينظر شرح الزرقاني : ١ / ٢٠٩.

(٦) ينظر الكتاب:٣/ ١٧٨ ، ١٧٩ وشرح الرضي: ٤ / ١٧٨ وشرح ابن عقيل:٢ / ٥٨ ، ٥٩ وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان : ٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧

٣- أن يكون مسبوقاً بالاستفهام.

٤- ألاَّ يكون هناك فاصلٌ بين الاستفهام والفعل من غير ظرفٍ ولا مجرور ولا معمول فعلٍ. جمعها ابن مالك في قوله:

**وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تقَولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهِماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصَلِ**

**بِغيرِ ظَرفٍ أوْ كَظَرفٍ أوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ**[١]

أمَّا سليمٌ فيجرونه مجراه مطلقاً[٢]، كما قال به ابن مالك:

**وأُجْرِيَ القَولُ كَظَنَّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ ( قُلْ ذا مُشْفِقَا )**[٣]

واقتصر استشهاد النحويين على هذه المسألة على كلام العرب شعره ونثره.

فمن الشعر قول هدبة في أرجوزة يهجو فيها زيادة ابن عمَّه:

**لَقَـــدْ رَآنِـــي والغُـــلامَ الحَازِمَـــا**
**نُزْجِـــي المُطِـــيَّ ضُـــمَّراً سَـــوَاهِمَا**
**مَتَـــى تَقُـــولُ القُلُـــصَ الرَّواسِـــما**[٤]

ومن النثر ما حكاه الكسائيُّ عن العرب: (( **أتَقُولُ لِلْعُمْيَانِ عَقْلاً** ))[٥].

ولكنَّ الوقَّشي علَّقَ على حديثٍ وذكر أنَّ القولَ جاء فيه بمعنى الظنِّ وهو قوله (ﷺ) لمن أخبروه عن عائشة وحفصة و زينب (رضي الله عنهنَ ) حين وجد أخْبِيَتَهُنِّ في المسجد للاعتكاف فقال: (( **البِرَّ تَقُولونَ بِهِنَّ** ))[١].

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفيّة :٢ / ٥٨.

(٢) ينظر الكتاب : ١٦٠ وشرح الرضي: ٤ / ١٧٩ وشرح ابن عقيل : ٢ / ٦١ وشرح الأشموني مع حاشيّة الصبّان : ٢ / ٥٢ وهمع الهوامع : ١ / ٥٦٨.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية : ٢ / ٦١.

(٤) ديوانه : ١٤١ والجمل للزجاجي : ٣١٥ وشرح التسهيل : ٢ / ٩٥ وشرح ابن عقيل : ٢ / ٥٩ وهمع الهوامع : ١ / ٥٦٧ وشرح الأشموني على الألفية :٢/ ٥١ .

(٥) همع الهوامع : ١ / ٥٦٨.

فقال الوقَّشي: ( كلامٌ فيه اختصار وتقديره: البرَّ تقولون بهنَّ ما هو بيِّنٌ... وهذه همزة الاستفهام دخلت هنا على معنى التقرير والتوبيخ.

والعرب تستعمل القول بمعنى الظنِّ إذا كان فعلاً مضارعاً، وكان للمخاطب خاصَّة ومن العرب يجري القول كلَّه مجرى الظنِّ وكانت معه أداة من أدوات الاستفهام فيقولون: أتقول زيداً منطلقاً كما قال هدبة:

**مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما**

ومن العرب من يجري القول كلَّه مجرى الظنِّ كيفما تصرَّف )[٢]

وقد وجَّه ابنُ مالك [٣] والسيوطيُّ[٤] الحديث نفسه بمثل ما وجَّهه الوقَّشيُّ وبهذا يكون للوقَّشيِّ الأسبقية في تثبيت هذه القاعة النحوية بالحديث الشريف.

(١) الموطأ : ٢٠١.

(٢) التعليق: ٣٢٢/١.

(٣) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح : ١٥١.

(٤) ينظر عقود الزبرجد: ٩٧/٣.

# المبحث الثاني

## استشهاده بالحديث لما هو خلاف المألوف

### ١-مجيء اسم التفضيل على غير القياس.

اشترط النحاة لصياغة اسم التفضيل على وزن ( أفعلَ ) مباشرةً سبعة شروط وهي: أن يكون الفعل ثلاثياً وتامَّاً ومتصرِّفاً ومثبتاً ومبنياً للمعلوم وقابلاً للتفاوت وليس الوصف منه على وزن ( أفعل، فعلاء ). أمَّا إذا فقد الفعل أحد هذه الشروط فيجب لصياغة التعجب منه أن يؤتى بفعل مساعد مع مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب[١]. وما خرج عن ذلك حملوه على الضرورة الشعرية.

على حينٍ إنَّ صياغة اسم التفضيل من غير القياس على وزن (أفْعَل) لم يقتصر على الشعر فحسب بل ورد في الحديث أيضاً وجهله معظم النحويين الذين ذكروا هذه المسألة .

وقد ذكرها الوقَّشيُّ –رحمه الله – في تعليقه على حديث أبي هريرة مرفوعاً في وصف النبيِّ (ﷺ) لنار جهنم :(( **أتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هذِهِ لَهِيَ أسْوَدُ مِنَ القَارِ**))[٢].

قال الوقَّشيُّ: ( أجمع الرواة على قوله: ( أسْوَد ) وإنَّما الوجه لَهيَ أشدُّ سواداً ونظيره قول عمر: ((فَهُوَ لِمَا سِوَاها أضْيَعُ)) والقياس أشدُّ إضاعةً وأكثر ما يأتي ذلك في الشعر )[٣].

---

(١) ينظرأسرار العربية : ١٠٤، ١٠٥ وشرح المفصّل:٣/ ١٣٤، ١٣٥ وشرح الرضي:٣/ ٤٤٧ إلى ٤٥٢ وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٧٤ ، ١٧٥ وشرح الأشموني: ٣ / ٦٢ ، ٦٣ والمعجم المفصَّل في النحو العربي : ١ / ١٠٤.

(٢) انفرد به الإمام مالك في الموطأ : ٦٠٣.

(٣) التعليق : ٢ / ٣٩٢.

وقال معلِّقاً على قول عمر – رضي الله عنه – في كتابٍ له إلى عُمَّاله: **((إنَّ أهَمَّ أمْرَكُمْ عِنْدِي الصَّلاةُ فَمَنْ حَفَظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ومَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاها أضْيَعُ))**[1]:

( وقد أجاز سيبويه[2] فيما كان أوَّله الهمزة خاصةً )[3].

فإنَّ صياغة اسم التفضيل من الفعل غير الثلاثي الذي أوَّله همزة ليس من الشاذ وهذا الذي أفاد به سيبويه، وقال الرضيُّ: ( ويؤيِّده كثرة السماع )[4]، ومنه حديث عمر – رضي الله عنه – أمَّا صياغته من الفعل الذي وصفه على وزن ( أفعل ـ فعلاء ) فإنَّه قياسٌ عند الكوفيين من (السَّوادِ و البَيَاض)؛ لأنَّهما أصلا الألوان[5]، وإنَّ حديث أبي هريرة عن النبيِّ (ﷺ) يخرجه عن الضرورة الشعريَّة التي قال بها البصريون[6].

و إنَّ للوقَّشيِّ فضل الاستشهاد بالحديث الشريف على هذه المسألة.

## ٢– إضافة الشيء إلى نفسه.

منع البصريُّون إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ الصفة والموصوف واقعان على شيءٍ واحدٍ وليس في ذلك الفائدة التي تقتضيها الإضافة، وهي التخصيص أو التعريف.

---

(١) الموطأ : ١٦٠.

(٢) ينظر الكتاب : ٤ / ٤٩٣.

(٣) التعليق ١ / ١٣.

(٤) شرح الرضي :٣ / ٤٥٢.

(٥) ينظر الإنصاف: ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ وشرح المفصَّل : ٣ / ١٣٤ وشرح الرضي ٣ / ٤٥١ وارتشاف الضرب : ٣ / ٤٥.

(٦) ينظر المقتضب: ١٤ / ١٨١ والأصول : ١ / ١٠٣ وشرح التسهيل:٣ / ٤٥ وشرح الرضي: ٤٥٣/١.

ويُحملون كلَّ ما جاء على ذلك من النصوص على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[١] فيؤوِّلون قوله تعالى:﴿ **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** ﴾[٢] على أنَّه حبُّ النبت الحصيد[٣].

أمَّا الكوفيِّون فإنَّهم يُجيزون إضافة الشيء إلى نفسه لتخفيف المضاف بحذف التنوين وتخصيص الثاني بالأوَّل ولاختلاف اللفظ في الاسمين[٤].

وذكر الوقَّشيُّ حديثاً في إضافة الشيء إلى نفسه في تعليقه على يوم عاشوراء في ( باب صيام يوم عاشوراء )[٥].

فقال: ( وقد جاء في حديث ابن أبي ذئب أنَّ النبي(ﷺ) قال: (( **لأصُومَنَّ عَاشُورَاءَ يَومَ التَّاسِعِ**))[٦] فأضاف اليوم إلى التاسع وهو هو والكوفيّون يُجيزون مثله[٧] وعليه تأوَّلوا قوله تعالى: ﴿ **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** ﴾ وقولهم: مسجد الجامع . والبصريون يتأوَّلون مثل هذا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنَّه قال: حبَّ النبت الحصيد ومسجد اليوم الجامع وعلى هذا يُحملُ يوم عاشوراء أي وقت اليوم العاشر ووقت اليوم التاسع أو مسافة اليوم العاشر )[٨].

ولم أجد – فيما طالعت– أحداً استشهد بحديث على إضافة الشيء إلى نفسه.

---

(١) ينظر الكتاب: ١ / ٣٦٣، ٣٦٤ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١ / ٢٨٧والخصائص: ٢ / ٢٦٧ والإنصاف : ٢ / ٤٣٨ وشرح المفصل: ١ / ٦٢٠ وشرح الرضي : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) ق : ٩.

(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١ / ٢٨٧ وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢١٤. والكشاف : ١٠٤٣ ومغني اللبيب ٢ / ٨٧.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٧٤ وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢١٤ والتعليق ٢ / ٢٨٧وشرح الرضي ٢ / ٢٤٢ وبدائع الفوائد : ١ / ٢٣ وهمع الهوامع : ٢ / ٥٠٩.

(٥) الموطأ : ١٨٩.

(٦) شرح معاني الآثار : ٢ / ٧٧ ومسند أبي الجعد : ٤١٤.

(٧) يعني إضافة الشيء إلى نفسه.

(٨) التعليق : ١ / ٣١١.

**٣. زيادة الواو.**

يجوز عند الكوفيين والأخفش[١] والبغداديين[٢] أن تأتي ( الواو ) زائدةً في الكلام واستشهدوا على ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[٤].

و قول امرئ القيس:

**فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ**[٥]

وقول الأسود بن يعفر:

**حَتَّى إذا امْتلأتْ بُطُونُكمُ وَرَأيتُكُم أبْنَاءَكُم شَبُّوا**

**وقَلَّبْتُم ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا إنَّ الغُدُورَ الفَاحِشَ الخَبُّ**[٦]

أمَّا البصريون[٧] فلا يرون زيادة الواو ويؤوِّلون ما جاء من ذلك على حذف الجواب للعلم به صيانة للحروف من الزيادة.

فيتأوَّلون قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** على تقدير: صادفوا الثواب الذي وعدوه جواباً لـ( حتَّى ) وكذلك الحال في جميع الشواهد التي جاءت على ذلك.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء : ٢ / ١٨١ وسرّ صناعة الإعراب ١ / ١٩١ وشرح المفصّل : ٣ / ٦٠ وشرح الرضي: ٤ / ٣٩٢ والجنى الداني : ١٦٤ ومغني اللبيب ١ / ٤٧١ وهمع الهوامع : ٣ / ١٩١.

(٢) ينظر سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ١٨٩ وشرح المفصّل : ٣ / ٦٠.

(٣) الأنبياء : ٩٧ ، ٩٨ وينظر معاني القرآن للفرّاء : ٢ / ١٨١ وإعراب القرآن للنحّاس : ٢ / ٨٣.

(٤) الزمر:٧٣ وينظر معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٣٤١وإعراب القرآن للنحّاس:٢ / ٨٣ والخصائص:٢ / ٣٢٣ وشرح المفصّل : ٣ / ٦١ ومغني اللبيب : ١ / ٤٧١.

(٥) ديوانه : ١٥ ومعاني القرآن للفرّاء: ٢ / ١٨١ . الشاهد في زيادة الواو في ( وانتحى ) .

(٦) ديوانه : ١٩ وبلا نسبة في الفصول المفيدة : ٢١ / ٤٦٠ وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٥٣ والإنصاف :٢/ ٥٧٧ واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٢٠.

(٧) ينظر الكتاب : ٣ / ١١٨، ١١٩ وإعراب القرآن للنحّاس : ٢ /٨٣٠ وسرّ صناعة الإعراب: ٢ / ١٨٩ والخصائص : ٢ / ٣٢٩ وشرح المفصّل : ٣ / ٦١١ وشرح الرضي : ٤ / ١٩٢.

وقد ذكر الوقَّشيُّ ذلك في تعليقه على قول النبيِّ (ﷺ): (( **مَا مِنْ دَابَّةٍ إلاّ وَهَيَ مُصيخَةٌ يومَ الجُمُعَةِ مِنْ حَيْثُ تُصْبِحُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقَاً مِنْ السَّاعَةِ إلاّ الجِنُّ وَالإنْسُ** ....))[1].

فقال معلِّقاً على قوله: (( مَا مِنْ دَابَّةٍ إلاّ وَهَيَ مُصيخَةٌ)): (وهذه مسألةٌ في العربية فيها إشكالٌ؛ لأنَّ قوله: من دابةٍ مجرورة في موضع رفع بالابتداء فإن جعلت قوله: (وهي مصيخة) في موضع خبره كان خطأً؛ لأنَّ الجمل الواقعة موقع الخبر لا يجوز دخول الواو عليها فإن جعلتها جملةً في موضع نصب على الحال بقي المبتدأ بلا خبر ولم يكن في الكلام عاملٌ يعمل في هذه الحال ولا يصحُّ أن يقال إنَّها حالٌ سدَّت مسدَّ الخبر لأنَّ الأحوال لا تسدُّ مسدَّ الأخبار إلا إذا كان المبتدأ مصدراً أو في تأويل المصدر لأنَّه ليس هاهنا عاملٌ يعمل في الحال)[2].

وللخلاص من الإشكال الذي ذكره وجَّه الحديث توجيهين:-

١- جعل خبر المبتدأ محذوفاً وعدَّ الضمير فيه عاملاً في الحال وبهذا تكون الواو حاليَّة.

٢- عدّ الواو زائدة.

فقال: ( والوجه في ذلك أن تجعل خبر المبتدأ محذوفاً والجملة التي بعد (إلاَّ) في موضع نصب على الحال من الضمير الذي في الخبر ويكون الخبر المقدَّر هو العامل في هذا الحال وإن جعلت الواو زائدةً على مذهب من يُجيز زيادتها كانت الجملة في موضع خبر المبتدأ )[3].

فقد صرَّح الوقَّشيُّ بورود ( الواو ) زائدة في الحديث الشريف ولم يستشهد أحد النحويين بحديث على هذه المسألة.

---

(١) الموطأ : ٧٤.

(٢) التعليق : ١ / ١٦٣.

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٦٣.

## ٤. (ثُمَّ) الاستئنافية.

تأتي ( ثمَّ ) حرف عطف تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة، وتقتضي تأخُّر ما بعدها عمَّا قبلها عند جميع النحويين[١].

أمَّا كونها حرف ابتداء واستئناف مثل ( الواو والفاء ) فهناك خلاف بين النحويين، فجمهور النحاة أنكروا ذلك[٢].

وأنكر المراديُّ( ت ٧٤٩هـ ) على المالقيِّ (ت ٧٠٢هـ ) أن تكون ( ثمَّ ) حرف ابتداء يأتي بعدها المبتدأ والخبر[٣].

فقال: ( ولا يصحَّ أن تكون حرف ابتداء، وإنَّما هي حرف عطف تعطف جملة على جملة أو مفرداً على مفرد )[٤] ، ومن الذين قالوا باستئنافية ( ثمَّ ) أيضاً ابن مالك في إعرابه للحديث النبوي الشريف:

(( **لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ** ))[٥].

فقال في (ثُمَّ يغتسلُ ): ( يجوز فيه الرفع على تقدير ( ثم يغتسل فيه ) ويجوز فيه النصب على إضمار ( أنْ ) وإعطاء ( ثُمَّ ) حكم واو الجمع )[٦].

وقال الصبَّان: ( وترد (ثُمَّ ) للاستئناف كما في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ** ﴾ [٧] فجملة ﴿ **ثُمَّ يُعِيدُهُ** ﴾ مستأنفة لأنَّ إعادة الخلق

---

(١) ينظر الجنى الداني : ٤٢٦ ومغني اللبيب : ١٥٨.

(٢) ينظر المصدران السابقان.

(٣) ينظر رصف المباني : ٨١، ٨٢.

(٤) الجنى الداني : ٤٣٢.

(٥) صحيح مسلم:٢٣٥/١وسنن النسائي الكبرى: ٧٥/١ وسنن أبي داود: ١٨/١ومسند أحمد: ٣٤٦/٢ ومسند الشافعي:١٦٥ وشرح معاني الآثار: ١٤/١.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٢٠ وينظر مغني اللبيب :١٦١/١ وفتح الباري : ٤٦٢/١.

(٧) العنكبوت :١٩.

لم تقع فيقرُّوا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك:﴿ **قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ**﴾[1])[2]على البدء دون الإنشاء[3].

وهناك من يعدُّ جملة ثُمَّ يُعِيدُهُ معطوفة على جملة يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ [4].

ووجَّه الوقَّشيُّ إعراب ( يرجعان ) في قول مالك أنَّ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أمر أبا أيوب الأنصاري وهبَّار بن الأسود حين فاتهما الحج وأتيا يوم النحر ((**أَنْ يَحِلاَّ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَرْجِعَانِ حَلالاً ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامَاً قَابِلاً وَيَهْدِيانِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ** ))[5] على قطع (يرجعان) ممَّا قبلها والاستئناف.

فقال: (كأنَّه قال ثمَّ هما يرجعان فأضمر مبتدأً وجعل هذا الكلام خبراً عنه)[6]، وعلَّل الرفع بعد حرف العطف (ثُمَّ) بقوله: ( والنصب فيما كان داخلاً في الكلام الأول مشركاً له في العامل هو الوجه فإذا خالفه كان الرفع لا غير )[7].

فالوقَّشيُّ وضع ضابطاً لإفادة ( ثُمَّ ) معنى العطف أو الاستئناف فإذا كان الكلام الثاني داخلاً في الكلام الأول من حيث العامل والمعنى، فإنَّ ( ثُمَّ ) تفيد عطف الثاني على الأول وإلاّ فهي تفيد الاستئناف.

---

(١) العنكبوت:٢٠.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني : ١٤١/٣ وينظر تفسير النسفي : ١١٨/٢وتفسير أبي السعود : ١١٩/٤.

(٣) ينظر تفسير الواحدي : ١٣١/٢ والكشاف : ٨١٧ وتفسير النسفي :٢٥٤/٣ وتفسير أبي السعود : ٢٣٥/٧ وروح المعاني : ١٤٦/٢.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) الموطأ : ٢٣١.

(٦) التعليق : ٣٧٤/١.

(٧) المصدر نفسه : ٣٧٤/١.

وسمَّى الوقَّشيُّ هذه الحالة بالقطع بدلاً من الاستئناف، والمعلوم عند النحويين أنَّ القطع هو انقطاع التابع عن المتبوع من حيث مشاركته له في الإعراب والمعنى، وعليه يكون الكلام مستقلاً بنفسه غير مشارك لما قبله(١).

فهو من أوائل القائلين باستئنافية ( ثُمَّ ) مخالفاً فيه الجمهور ممَّا يدلُّ على استقلالية الرأي عنده.

## ٥- زيادة ( مِن ) في الإيجاب.

ذكر سيبويه ومن تبعه من البصريين أنَّ ( مِن ) لا تكون زائدة إلا بشرطين(٢):-

١- أن يتقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام.

٢- أن يكون مجرورها نكرة.

ولم يشترط الأخفش والكوفيُّون(٣) لزيادتها إلا الشرط الثاني خلافاً للكسائي وهشام إذ رأيا زيادتها بلا شرط(٤).

ويحمل سيبويه ما جاء من دخول ( من ) في الكلام الموجب على أنَّها للتبعيض. فقال: ( وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنَّها توكيد بمنزلة ( ما ) إلا أنَّها تجُرُّ لأنَّها حرف الإضافة وذلك قولك: " ما أتاني من رجلٍ" و" ما رأيتُ من أحدٍ " ولو أُخرجتْ ( من ) كان الكلام حسناً ولكنَّه أكدَّ بـ (من)؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض فأراد أنَّه لم يأته بعض الرجال والناس )(٥).

---

(١) ينظرالمعجم المفصل في النحو العربي : ٨١/١.

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٨ و ٤ / ٤٣٧ وحروف المعاني : ٥٠ وشرح المفصّل : ٣ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ والجنى الداني : ٣١٧ ومغني اللبيب: ١ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ وهمع الهوامع : ٣ / ٤٦٤.

(٣) ينظر شرح المفصّل : ٣ / ٤٨٥ وشرح الرضي : ٤ / ٢٦٨ والجنى الداني : ٣١٨ ومغني اللبيب : ١ / ٤٢٨ وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٦.

(٤) ينظر الجنى الداني : ٣١٨ وهمع الهوامع : ٣ / ٤٦٣.

(٥) الكتاب : ٤ / ٣٤٧.

ومن النحويين الذين قالوا بزيادة ( مِن ) في الإيجاب:-

الكسائي[١] والفرَّاء[٢] والأخفش[٣] وأبو علي الفارسي[٤] وابن جنِّي[٥]وابن مالك[٦] والرضي[٧].

وقد أشار الوقَّشيُّ إلى الرأيين في تعليقه على حديث زيد بن أسلم أنَّه قال: **((حَرَّسَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) لَيْلَةً بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَوَكَّلَ بِلالاً أنْ يُوقِظَهُمْ لِلصَّلاةِ، فَرَقَدَ بِلالُ وَرَقَدُوا حَتَّى اسْتَيْقَظُوا وَقَدْ طَلَعتْ عَلَيْهُمُ الشَّمْسُ فَاسْتَيْقَظَ القَوْمُ وَقَدْ فَزَعُوا فأمَرَهُم رَسُولُ اللهِ (ﷺ) أنْ يَرْكَبُوا حَتَّى يَخْرجُوا مِن ذَلِكَ الوَادِي وَقَالَ : (( إنَّ هذا وادٍ بِهِ شَيْطَانٌ)) فَرَكِبوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذلِكَ الوَادِي ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أنْ يَنْزِلُوا وَأنْ يَتَوَضَّؤُوا وَأَمَرَ بِلالاً أنْ يُنَادِي بالصَّلاةِ أوْ يُقِيمَ فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ بالنَّاسِ ثُمَّ انْصَرَفَ إليْهِمْ وَقَدْ رَأى مِنْ فَزَعِهِم فَقَالَ ..... الحديث ))**[٨].

فقال معلِّقاً على قول زيد بن أسلم: ((وَقَدْ رَأَى مِنْ فَزَعِهِمْ)):

---

(١) في قوله على الحديث الشريف : (( **إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرونَ** )) ينظر تسهيل الفوائد: ٦٢و شرح الرضي : ٤ / ٣٧٥ومغني اللبيب : ١ / ٥٦.

(٢) في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاء وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاء** ﴾ النور : ٤٣ ينظر معاني القرآن : ٢ / ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) نقل هذا القول عن الأخفش كثيرٌ من النحويين ، ينظر المفصّل: ١/ ٣٧٩ شرح الرضي: ٤/ ٢٦٨.
والجنى الداني : ٣١٧ ومغني اللبيب : ١ / ٤٢٦ وهمع الهوامع : ٣ / ٤٦٣.

(٤) ينظر مغني اللبيب: ٤٢٨/١.

(٥) في قوله على (قد كان من مطر)، ينظر الخصائص : ٣٣٦/٢.

(٦) ينظر تسهيل الفوائد: ٦٢.

(٧) ينظر شرح الرضي: ٤ / ٢٦٨.

(٨) الموطأ : ٢١ وانفرد به الإمام مالك.

( تقديره على مذهب أبي الحسن الأخفش وقد رأى فزعهم و( مِن ) زائدة؛ لأنَّه يجيز زيادة (مِن) في الكلام الواجب، وحكى عن العرب (قد كان من مطرٍ)[1] أي قد كان مطرٌ وحكى الكسائيُّ نحواً من ذلك وسيبويه ومن يرى رأيه لا يجيزون زيادة (مِن) إلا في النفي و الاستفهام كقولك ما جاءني من رجلٍ، وهل خرج من رجلٍ، ويتأوَّلون قولهم قد كان من مطرٍ أنَّها( من ) التي يراد بها للتبعيض، وفي الكلام حذفٌ تقديره: قد كان صوب من مطرٍ، أو جزءٌ ونحو ذلك و يجب أن يكون تقدير الحديث على مذهب سيبويه: وقد رأى ما عظم عليه من فزعهم أو دائراً من فزعهم ما عظم عليه، ونحو ذلك، فحذف بعض الكلام اختصاراً )[2].

(١) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٥٤.

(٢) التعليق : ١ / ٤٠ ، ٤١.

## المبحث الثالث

## استشهاده بالحديث لإثبات قاعدة نحويَّة

### ١. حذف الفاعل للعلم به.

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة حذف الفاعل، فقال البصريُّون بوجوب ذكر الفاعل وعدم حذفه لكونه عمدة، وإنَّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

أمَّا الكوفيُّون وعلى رأسهم الكسائي فذهبوا إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجَّحه السهيلي وابن مضاء(١).

واختلف العلماء في تسمية ما وجدوه من القرآن والحديث وكلام العرب من عدم ذكر الفاعل فالبصريُّون سمَّوه إضماراً بعد الذكر والكوفيُّون عدَّوه حذفاً(٢).

وقال بعضهم(٣): يجوز حذف الفاعل في هذه الحالات:

الأولى: إذا بُني الفعل للمفعول.

والثانية: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل كقوله تعالى: ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمَا**ً ﴾(٤).

والثالثة: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى كقولك للجماعة: اضربُوا القوم بحذف الواو وللمخاطبة: اضربِي القوم بحذف الياء.

والرابعة: مع رافعه تبعاً له كقولك: زيداً لمن قال: منْ أَكْرَمَ ؟ والتقدير: أَكْرَمَ زَيْدَاً.

---

(١) ينظر الإنصاف : ٩٥،٩٦/١ وشرح المفصل : ١٥٠/١ وشرح شذور الذهب : ٢١٦/١ وهمع الهوامع : ٥٧٦/١.

(٢) ينظر الكتاب : ٣٣٠/١ والإنصاف :٩٦/١ وشرح الرضي : ٢٠٥/١.

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن : ١٤٣/٣ ،١٤٤ وهمع الهواهع : ٥٧٦/١ ،٥٧٧.

(٤) البلد :١٤و ١٥.

أمَّا ما وجدوه محذوفاً في غير هذه الحالات، فعند البصريين يكون الفاعل مضمراً يدلُّ عليه المذكور والمُظهَرُ لامتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ[١].

يقول ابن هشام في قول النبيِّ (ﷺ): (( **لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ ولا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ** ))[٢]: ( فاعل يشرب ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدَّم ذكره وهو الزاني؛لأنَّ ذلك خلاف المقصود والأصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب؛ لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف وإنَّما هو ضمير مستتر في الفاعل عائد على الشارب الذي استلزمه بشرب يستلزم الشارب وحسَّن ذلك تقدُّم نظيره وعلى ذلك فقس )[٣].

وجوَّز الكسائي حذف الفاعل مطلقاً إذا ما وُجد ما يدلُّ عليه في الحال[٤]، وتمسَّك بمثل قول الشاعر:

**فإنْ كَانَ لا يُرضِيكَ حتَّى تَرُدَّني إلَى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِيَا**[٥]

فـ(كان) هاهنا بمعنى الحدوث والتقدير: فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي كنت عليها[٦].

---

(١) ينظر شرح الفصل : ١٥٥/١.

(٢) صحيح البخاري:٢٤٩٧/٦وصحيح مسلم : ٧٦/١وصحيح ابن حبان: ٤١٤/١ومسند أحمد:٣٤٦/٣وسنن النسائي الكبرى:٣٢٦/٤ وسنن أبي داود٢٢١/٤وسنن ابن ماجة: ١٢٩٨/٢وسنن الدارمي: ١٥٦/٢ ومسند الحارث:١٧٩/١.

(٣) شرح شذور الذهب : ١/ ٢١٦ وينظر مغني اللبيب : ١٤٧/١.

(٤) ينظر شرح الرضي : ٢٠٥/١ وشرح شذور الذهب:٢١٦/١ وشرح ابن عقيل : ١٦١/٢، ١٦٢ والإتقان في علوم القرآن : ١٦٧/٢.

(٥) البيت لسوار بن المغرب في شرح التصريح : ٢٧٢/١ وبلا نسبة في شرح المفصل : ١٥٥/١ وخزانة الأدب : ٤٠٩/١٠.

(٦) ينظر شرح المفصل: ١٥٥/١.

وذكر الوقَّشيُّ حذف الفاعل مرتين في كتابه، فصرَّح بالحذف مرَّة ووصفه بترك الذكر مرَّة أخرى، ففي تعليقه لقول الرسول (ﷺ) لعويمر عندما سأله: كيف يكون الحكم في الذي اتَّهم زوجته بالزنى:

**(( قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا ))**[١].

قال الوقَّشيُّ: ( أي نزل فيك وفي صاحبتك حكمٌ أو قرآن فحذف الفاعل اختصاراً لمَّا فُهم المعنى )[٢].

ويُعلِّل حذف الفاعل هنا بقوله: ( وهذا يقع فيما لا إشكال فيه، لأنَّ عويمراً سأل كيف يكون الحكم ؟ فقال له: قد نزل الحكم الذي سألت عنه )[٣].

وفي تعليقه على قول عائشة – رضي الله عنها– في حد السارق:

**(( مَا طَالَ عَلَيَّ ولا نَسِيتُ، القَطْعُ فِي رُبْعِ دِينارٍ فَصَاعِداً ))**[٤]

قال الوقَّشي:( أي ما طال عليَّ الأمرُ فتركت ذكر الفاعل اختصاراً للعلم به )[٥].

وقال الزرقانيُّ: ( أي ما طال عليَّ الزمانُ )[٦].

---

(١) الموطأ : ٣٤٦.

(٢) لتعليق : ٤٢/٢.

(٣) المصدر نفسه : ٤٢/٢.

(٤) الموطأ : ٥٠٨.

(٥) التعليق : ٢٥٥/٢.

(٦) شرح الزرقاني على الموطأ : ١٥٦/٤.

## ٢- إفادة الصِّفة معنى المدح لا الفرق بين الصفات.

ذكر النحويُّون أنَّ الصفة قد تأتي لمعنى المدح أو الذَّم لا للفرق بين موصوفين، أحدهما تامٌّ والآخر ناقصٌ؛ لأنَّ سياق الكلام لا يدلُّ على المغايرة بين الصفات(١).

وقد ذكر الوقَّشي هذه القاعدة في تعليقه على قول الرسول (ﷺ) :

**(( مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً فَـلْيَقُلْ أعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ فإنَّه لَمْ يَضُرَّهُ شَيءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ))**(٢).

فقال معلِّقاً على قوله: **((كَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ))**:

( التامَّات: صفةٌ يُراد بها المدح، ولا يراد بها الفرق بين موصوفين أحدهما تامٌ والآخر ناقصٌ؛ لأنَّ كلمات الله لا نقص في شيء منها، وإنَّما هو بمنزلة قوله: ﴿**بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾(٣) وقوله تعالى:﴿ **يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا**﴾(٤) ونحوها من الصفات التي يُراد بها المدح أو الذَّم لا الفرق وكذلك قوله تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآن** ﴾(٥) لأنَّه لم يفرض على الخلق صوم الشهر الَّذي أُنزل فيه القرآن دون غيره )(٦).

---

(١) ينظر شرح المفصّل: ١ / ٦٠١ وشرح الرضي: ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ وشرح قطر الندى: ٣٨٨ وهمع الهوامع : ٣ / ١٤٥.

(٢) الموطأ : ٥٩٤ وصحيح مسلم : ٤ / ٢٠٨٠ وسنن ابن ماجه : ٢ / ١١٥٤ وسنن الترمذي : ٥ / ٤٩٦ ومعجم الطبراني الكبير : ٢٤ / ٢٣٩ ومسند الإمام أحمد : ٦ / ٣٧٧.

(٣) النمل : ٣٠.

(٤) المائدة : ٤٤.

(٥) البقرة : ١٨٥.

(٦) التعليق : ٣٨٠/٢

### ٣. النصب بفعل يفسره الظاهر بعد همزة الاستفهام.

ذكر النحاة مواضع يُختار فيها نصب الاسم بفعلٍ يفسره الظاهر مع جواز رفعه، جمعها ابن مالك في قوله:

**واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ**
**وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلا**[١]

وذكروا أنَّ النصب مُختارٌ على الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام وأدوات النفي ( ما و لا و إنْ )[٢].

قال سيبويه: ( وحروف الاستفهام كذلك يُثبتُ للفعل إلا إنَّهم قد توسَّعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك )[٣].

وقال: ( واعلم أنَّ حروف الاستفهام يقبح أن يُصيَّر بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت " هل زيدٌ قام " و" أين زيدٌ ضربته " لم يجز إلاَّ في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبته إلاَّ الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأنَّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم )[٤].

وذكر الوقَّشيُّ هذه المسألة في تعليقه على قول النبي (ﷺ) لوالد النعمان بن بشير حين أتى بابنه بشيراً إلى النبيِّ (ﷺ) فقال: إنِّي نحلتُ ابني هذا غلاماً كان لي فقال له رسول الله ﷺ: (( **أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هذَا** )) قال: لا. قال رسول الله (ﷺ): (( **فَارْتَجِعْهُ** ))[٥].

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية : ٢ / ١٣٧.

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ١٥٣ و شرح الرضي: ١ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ وشرح قطر الندى : ٢٦٤ وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٨ و شرح الأشموني: ٢/ ١١٠ ، ١١١.

(٣) الكتاب : ١ / ١٥٣.

(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٥٥.

(٥) الموطأ : ٤٥٧ ومسند أبي داود الطيالسي : ١٠٧.

فقال معلِّقاً على قوله: (( أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ )):

( يجوز في ( كلّ ) الرفع والنصب فمن رفع فلاشتغال الفعل عنه بضميره ومن نصب فبإضمار فعلٍ يفسِّره هذا الظاهر كأنَّه قال أنحلتَ كلَّ ولدك نحلته والاختيار النصب؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى إذا دخل على جملة فيها فعلٌ واسم ما لم يعرِّض عارضٌ يمنع ذلك )[1].

فإنَّه ذكر القاعدة التي ذكرها ( سيبويه ) وجعل من الحديث شاهداً على ذلك.

## ٤. حذف اللام الجارَّة.

القياس في حروف الجر ألاَّ تحذف في الكلام، ومع ذلك حُذفت في بعض الاستعمال تخفيفاً على الاتساع، وكثرة الاستعمال عند العرب، وليس مُطَّرداً في جميع الأحوال [2].

وهناك من الأفعال ما يتعدَّى بالحرف إلى الأمكنة مثل: ( ذهب، و دخل ) فيجوز حذف الحرف (إلى) منها ويصل الفعل بنفسه، ويعمل في الاسم، كما ذكر سيبويه من قولهم: ذهبتُ الشَّامَ، ودَخَلْتُ البَيتَ[3].

وقد ذكر الوقَّشي حذف اللاَّم حرف الجر مع الفعل (ذهب) في تعليقه على قول النبيِّ (ﷺ): (( **إذَا ذَهَبَ أحَدكُمُ الغَائِطَ أوِ البَوْلَ فَلا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرْهَا بِفَرْجِهِ** ))[4].

---

(١) التعليق : ٢ / ٢١٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٤٨١/١، ٤٨٢ و٦٩/٢، ٧٠ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١١٨/١ والخصائص: ٦٧/٢ وشرح المفصل: ٥٤٣/٣ وشرح الرضي : ١٣٩/٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٤٨١/١، ٤٨٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١١٨/١ وشرح المفصل: ٥٤٣/٣ وشرح الرضي : ١٢٦/٤ والفعل في القرآن الكريم: ٢٢٥/٢٢٦.

(٤) الموطأ: ١٢٥ وسنن النسائي: ٧٢/١ ومسند الإمام أحمد: ٤١٧/٥ وصحيح ابن حبان: ٢٦٣/٤ ومعجم الطبراني الكبير: ١٤١/٤.

قال الوقَّشيُّ: ( القياس أن يكون باللاَّم ومن نصب أراد اللاَّم وحذفها ، وهذا نحوٌ من قول العرب ذهبتُ الشامَ )[1].

فقد أثبت قاعدة حذف حرف الجر مع الفعل ذهب، وجعل من الحديث شاهداً على ذلك. وبهذا وسع دائرة الاستشهاد وشمل الحديث الشريف أيضاً.

## ٥. ( لكنْ ) تأتي للاستدراك بعد نفيٍ مقدَّر.

تأتي ( لكنْ ) مخفَّفة من ( لكنَّ ) ولا عمل لها خلافاً ليونس والأخفش[2]. وتُعدُّ حرف عطف بشرطين[3]:-

١- أن يتقدَّمها نفيٌ أو نهي.

٢- ألاَّ تقترن بالواو.

وذكر الزجاجيُّ أنَّها:( بمنزلة ( بل ) ردَّاً للجواب وتخفيفاً كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو )[4]، وتفيد معنى الاستدراك بعد النفي[5].

وذكر الوقَّشيُّ قول النحويين في معنى ( لكنْ) وشروطها في تعليقه على قول النبيّ (ﷺ) لسعد بن أبي وقَّاص ( رضي الله عنه ): **(( إنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلاً صَالِحاً إلاَّ ازْدَدْتَّ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً وَلَعَلَّكَ أنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أقْوَامٌ وَيَضُرُّ بِكَ آخَرُونَ اللَّهُمَّ امْضِ لأصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَلا تَرُدَّهُمْ عَلَى أعْقَابِهِمْ لكِنِ البَائِسُ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ))**[6].

---

(١) التعليق: ٢٣٤/١.

(٢) ينظر الجنى الداني : ٥٨٦.

(٣) ينظر حروف المعاني : ٣٣٤ وشرح المفصل : ٣ / ٥٩١ والجنى الداني : ٥٨٦ ومغني اللبيب: ٣٨٥/١، ٣٨٦ و همع الهوامع : ٣ / ٢١٦.

(٤) حروف المعاني : ٣٣٤.

(٥) ينظر شرح المفصّل : ٣ / ٥٩١ ورصف المباني : ١٢٩ والجنى الداني : ٥٩١ وهمع الهوامع : ٢١٦/٣.

(٦) الموطأ: ٤٦٤.

فقال معلِّقاً على قوله (ﷺ): (( **لكنِ البَائِسُ سعدُ** )):( اعلم أنَّ ( لكنْ ) إنَّما تأتي في الكلام استدراكاً بعد النفي في قول عامة النحويين[١] فإذا لم يكن النفي ملفوظاً به كان مقدَّراً وتقديره هنا أنَّ سعداً لمَّا خاف أن يموت بمكَّةَ قال له النبيُّ (ﷺ): لا تتخوَّف ممَّا تخافه فإنَّك لا تموتُ بمكة لكن البائسُ سعد بن خولة هو الذي ينبغي له أن يتخوَّف)[٢].

فقد أفاد بأنَّ النفي إذا لم يكن ملفوظاً في الكلام قبل ( لكنْ ) يجب تقديره فيه، ممَّا يدعم قاعدة وجود النفي قبل ( لكنْ ) وجعل من الحديث النبوي شاهداً على ذلك.

## ٦- مجيء ( في ) بمعنى ( إلى ).

يرى البصريُّون أنَّ ( في ) لا يرد إلاَّ لمعنى الظرفية حقيقةً أو مجازاً[٣]، وقال الكوفيُّون إنَّها تأتي بمعنى إلى[٤].

واقتصر استشهادهم لهذه المسألة على القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ **فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ [٥]، بمعنى إلى أفواههم[٦].

وقد علَّق الوقَّشيُّ على حديثٍ في الموطأ فذكر فيه أنَّ ( في ) تأتي بمعنى (إلى) وذلك في تعليقه على قول النبيِّ (ﷺ):

**(( مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَينِ في سَبيلِ اللهِ نُودِيَ في الجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللهِ هذا خَيرٌ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ**

---

(١) هذا قول البصريين أمَّا الكوفيون فإنَّهم أجازوا أن يعطف بها في الإيجاب . ينظر الجنى الداني : ٥٩١ وهمع الهوامع :٣ / ٢١٦.

(٢) التعليق : ٢/ ٢٣٤.

(٣) ينظر شرح المفصّل : ٣ / ٤٩٩ والجنى الداني : ٢٥٢، ٢٥٣ ومغني اللبيب : ١ / ٢٢٥.

(٤) ينظر الجنى الداني : ٢٥٢ و مغني اللبيب : ١ / ٢٢٥ وهمع الهوامع : ٢ /٤٤٦ والبرهان في علوم القرآن : ٣ / ٣٠٣ و الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٥٢٩.

(٥) إبراهيم : ٩.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٥٨.

**الجِهَادِ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ ))**[1].

فقال معلِّقاً على قوله: (( **نـودِيَ فـي الجنـة** )): (حكى الكوفيّون أنَّ (في) تستعمل بمعنى( إلى ) ومنه قوله: ﴿ **فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ [2] أي (إلى) )[3].

فقد أضاف الوقَّشيُّ مصدراً آخر في مجيء (في) بمعنى (إلى) وبذلك توسَّع في الاستشهاد. ولم يقل أحدٌ سواه بمجيء (في) بمعنى (إلى) في الحديث النبوي.

## ٧. ( ما ) التميمية والحجازيَّة.

تعمل ( ما ) النافية عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر عند أهل الحجاز. وبنو تميم لا يعملون ( ما ) شيئاً[4]، وذكر النحاة لعملها ثلاثة شروط هي[5]:-

١- ألاّ يتقدَّم خبرها على اسمها.
٢- ألاّ ينتقض نفيها بـ( إلاَّ ).
٣- ألاّ تقترن بـ( إنْ ) الزائدة.

وقد أشار الوقَّشي إلى هذين النوعين في تعليقه على قول النبي (ﷺ):

(١) الموطأ : ٢٨٦ وصحيح مسلم : ٢ / ٧١١ والمجتبى من السنن : ٤ / ١٦٨ والجامع الصحيح سنن الترمذي : ٥ / ٦١٤ وصحيح ابن حبّان : ١٥ / ٢٨٠١..

(٢) إبراهيم : ٩. .

(٣) التعليق : ١ / ٣٤٩. .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٠١ وعلل النحو : ٣٦٠ ، ٣٦١ وأسرار العربية : ١١٩ ،١٢٠..

(٥) ينظر المقتضب : ١ / ٤٢٩ وعلل النحو : ٣٦٠ والجنى الداني: ٣٢٩ وشرح قطر الندى : ١٩٥ ،١٩٦ وهمع الهوامع : ١ / ٤٤٧ وحاشية الصبّان على الأشموني : ١ / ٣٨٨. .

**(( يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ واللهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُه أَوْ يَزنِيَ أَمَتُه، يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً ))**(١).

فقال الوقَّشيُّ: (يجوز في (أغيرَ) الرفع والنصب فإن جعلت (ما) تميمية رفعتها وإن جعلتها حجازية نصبتَ، و(من) زائدة مؤكدة في الوجهين، ويجوز إذا فتحتَ الرَّاء من (أغيرَ) أن تكون في موضع خفض على الصفة لـ (أحد) على اللفظ، وكذلك يجوز إذا رفعتَ الرَّاء من ( أغيرَ ) أن تكون صفة لـ ( أحد ) على الموضع، والخبر في الوجهين محذوف كأنَّه قال: ما أحدٌ أغيرُ من الله موجوداً و( ما ) محمولة على اللغتين المذكورتين )(٢).

## ٨. إعراب المثنى بالألف مطلقاً على لغة بلحارث.

المشهور في لغة العرب إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجرِّ، ومن العرب من يعرب المثنى بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً وهم كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وحمدان وعذرة(٣).

وحُمِل قوله تعالى: ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾(٤) على هذه اللغة (٥).

---

(١) الموطأ :١٢٠ وصحيح البخاري :٥/ ٢٠٠٢ ومسند الإمام أحمد :٣٥٢/٦ ومعجم الطبراني الكبير: ٢٤ / ٨٣.

(٢) التعليق : ١ / ٢١٩.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء :١٥٧/٢ وسر صناعة الإعراب : ٢٤٠/٢ والخصائص :٦٥/٢ والجمل في النحو :١٥٧/١ والإنصاف:٣٦/١ وشرح المفصل:٨٦/٢ وشرح الرضي :٥٨/١ وأوضح المسالك:٤٦/١ ومغني اللبيب:١٦٦/١.

(٤) طه :٦٣ ، وهي قراءة الجمهور وقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون . ينظر جامع البيان: ١٨١/١٦ والحجة في القراءات السبع:٢٤٤ وشرح المفصل: ٨٧/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء:١٥٧/٢وجامع البيان:١٨١/١٦واعراب القرآن للنحاس:٢٤٢/٢والحجة في القراءات:٢٤٢وسر صناعة الإعراب :٢٤١/٢ومشكل إعراب القرآن:٤٦٦/٢وتفسير البغوي:٢٢٢/٣والبيان في غريب إعراب القرآن:٢١٦/١١ومجموع الفتاوى:٢٤٧/١٥والبرهان في علوم القرآن:٢٩٩/٤وتفسير أبي السعود:٢٥/٦وفتح القدير:٣٧٣/٣وروح المعاني:٢٢٣/١٦.

ووجَّه كلٌّ من العكبري[١] وابن مالك[٢] قول النبي (ﷺ): (( **إنِّي وإيَّاكَ وَهذانِ وَهذا الرَّاقِدَ فِي مَكَانٍ واحِدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ** ))[٤]على هذه اللغة.

وذكر السيوطيُّ حديثاً استدلَّ به على هذه اللغة وهو قوله (ﷺ): (( **لا وِتْرانِ فِي لَيْلَةٍ** )) [٥].

وقد ذكر الوقَّشيُّ نصب المثنى بالألف على هذه اللغة في تعليقه على قول عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما– لابنه عبد الله حين نهاه عن التَّرَبُّعِ فِي الصَّلاة (( **إنَّ رِجْلايَ لا تَحْمِلانِي** )) [٦].

فقال:( رواه بعض الفقهاء (إنَّ رِجْلايَ لا تَحْمِلانِي) وهو يخرج على وجهين: أحدهما: أن تجعل ( إنَّ ) بمعنى (نعم) وترفع ( رجلاي) بالابتداء والثاني: على لغة بلحارث يجعلون المثنى بالألف في الأحوال كلِّها وفي ذلك يقول شاعرهم:

**تَـزَوَّدْ مِنَّـا بِـَيـنَ أُذْنَـاهُ طَعْنَـةً دَعَتْـهُ إلَـى هَـابِي التُّـرابِ عَقِـيمُ** [٧]) [٨]

فإنَّه بقوله هذا وسَّع دائرة الاستشهاد في إثبات هذه القاعدة.

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٥٣.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٥٨.

(٤) مسند أبي يعلى:٣٩٣/١. وينظر همع الهوامع: ١٤٥/١

(٥) مسند الطيالسي: ١٤٧وسنن الترمذي:٣٣٣/٢ وسنن النسائي الكبرى:٤٣٦/١ ومعجم الطبراني الكبير:٨/ ٣٣٢.

(٦) الموطأ: ٦٢.

(٧) البيت لهوبر الحارثي أنشده أبو عبيد في غريب الحديث:٣٣٥/١وابن دريد في الجمهرة: ٧٠٧ وينظر تأويل مشكل القرآن:٣٦و إعراب القراءات:٣٦٢ والمحرر الوجيز:١٩/١٠ والروض الأنف:٢٤٤/٦ شرح المفصل:٨٦/٢ والجامع لأحكام القرآن:٢١٧/١١وهو في الصحاح ولسان العرب وتاج العروس مادة (صرع) و(شفه) و(هبا) وهمع الهوامع:١٤٧/١.

(٨) التعليق:١٣١/١.

# المبحث الأول

## المصطلح النحوي

تعدُّ المصطلحات الخاصة التي وضعت لمعرفة كلِّ علم من العلوم عاملاً مهمَّاً في تمييز علم من العلوم الأخرى، وتختلف هذه المصطلحات باختلاف البيآت والبلدان.

والنحو أحد هذه العلوم إذ امتاز بنشأته الأولى في بلدين قريبين من بعضهما وكان هذان البلدان مصدري إشعاع علم النحو، فنشأت مدرستان عُرفتا بمدرستي (البصرة والكوفة) ولكلٍّ منهما آراء تختلف فيها عن الأخرى.

وقد بدأ المصطلح النحوي مع بداية الدراسات النحوية في كلتا المدرستين وإنَّ أقدم ما وصل إلينا من كتب تتصل بالنحو وردت فيها مصطلحات نحوية هي كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن للأخفش، فضلاً عما ورد في كتاب العين الذي استطاع صاحبه ببصيرته النافذة أن يبدع مصطلحات نحوية كثيرة كالمبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل، والمفعولات على اختلافها والحال والتمييز والتوابع والنداء، والندبة والاستغاثة، والترخيم والممنوع من الصرف...[1].

وكان المصطلح النحوي في المدرستين وأحياناً في مدرسة واحدة مختلفاً في بعض التسميات، ويعود هذا الاختلاف عند العلماء إلى شيوع العلماء وقراءاتهم. وعليه فقد أصبح من العلماء بصرياً في المذهب والاتجاه؛ لأنَّه تتلمذ على يد شيخ بصري، وأخذ منه العلم والثقافة ،واتَّبعه في الآراء والأفكار، وكذلك الحال فيمن تتلمذ على يد شيخ كوفي، إلى أن تقدَّمت العصور وابتعدت عن عصر التدوين واتسعت الرقعة الجغرافية الإسلامية، وانتشرت مؤلفات العلماء فخلط الناس بين الاتجاهين.

(١) ينظر المدارس النحوية: ٣٤، ٣٥.

وباستعمال المصطلح تعرف ثقافة العالم ومعرفته العلمية وإحاطته بهذا العلم، إذ يمكن من خلاله معرفة مذهبه العلمي الذي يميل إليه.

ولمَّا كان الوقَّشيُّ من المتأخِّرين فإنَّه خلط بين مصطلحات المدرستين في عدَّة مواضع ولكنَّه ميَّال إلى المصطلح البصري لشيوعه حتى عصرنا هذا وعدم اتصاف المصطلح الكوفي بالشُّمول والسَّعة[١].

وسنعرض بعض استعمالات الوقَّشيِّ للمصطلح النحوي في كتابه لنعرف مذهبه النحوي الذي سلكه من خلال التعريف بهذه المصطلحات

**البدل**

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[٢] وعرَّفه ابن مالك بأنَّه التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع[٣].

وهو مصطلح بصري استعمله سيبويه[٤] ويقابله عند الكوفيين (الترجمة)[٥].

جاء في شرح التصريح: (هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين، فقال الأخفش يسمُّونه (الترجمة، والتبيين) وقال ابن كيسان يسمُّونه (التكرير)[٦].

وقد استعمل الوقَّشي هذا المصطلح في كتابه وتبع البصريين في جميعها..

(١) ينظر المدارس النحوية: ١٠٧.

(٢) ينظر شرح قطر الندى: ٤٢٢.

(٣) ينظر التسهيل: ١٧٢.

(٤) ينظر الكتاب: ٢٠٤/١، ٢١٠، ٢١٢ و ١٢/٢، ١٣..

(٥) ينظر مجالس ثعلب: ٢٠/١.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ١٥٥/٢.

ففي تعليقه على قول مالك (**وَلا يَنْبَغِي أنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي شَيءٍ مِنَ الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ، الصَّلاةِ والصِّيامِ، وَالحَجِّ، وَمَا أَشْبَهَ هذا مِنَ الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِها النَّاسُ فَيَقْطَعَهُ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُنَّتِهِ...**)[1].

قال الوقَّشيُّ:(وقوله: (مِنَ الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ، الصَّلاةِ والصِّيامِ، وَالحَجِّ) يجوز خفضها على البدل من الأعمال، ويجوز رفعها على إضمار مبتدأ ؛لأنَّ العرب تفسِّر مثل هذا بالبدل والقطع)[2].

## التمييز والتفسير

قال السيوطي: (ويقال له المميَّز والتبيين والمبيَّن والتفسير والمفسَّر)[3].

والتمييز مصطلح بصري[4] يقابله مصطلح (التفسير) عند الكوفيين[5] وقد استعمل الفرَّاء التفسير بمعنى (المفعول له) قال في قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[6].

(نصب "حذر" على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً، إنَّما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنَّما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير بالفعل)[7].

---

(١) الموطأ: ١٩٨.

(٢) التعليق: ٣١٤/١.

(٣) همع الهوامع: ٣٣٦/٢.

(٤) ينظر شرح الفصل: ٤٠٣/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء: ٧٩/١ و ١٥٩/٢ ومعاني القرآن للأخفش: ٤٦٠/٢ومجالس ثعلب: ٢٦٥/١.

(٦) البقرة: ١٩.

(٧) معاني القرآن: ٢٣/١.

وذكر الوقَّشيُّ مصطلحي التمييز والتفسير معاً في موضع واحد في تعليقه على حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ((**أَنَّهُ رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ تُبَاعُ فِي بَابِ المَسْجِدِ...**))[١].

قال الوقَّشيُّ: (وقوله ((رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ)) يجوز أنْ يقال حُلَّةًۜ سيراءَ فتكون سيراء صفة لحلَّة وإنْ شئت تفسيراً وتمييزاً...)[٢].

وذكر مصطلح التمييز فقط كما في تعليقه على قوله ((هَلُمَّ جَرَّاً)) [٣] قال الوقَّشيُّ: (وزعم بعضهم أنَّه منصوب على التمييز وهذا خطأ لا وجه له قد يحتاج إلى ذكره) [٤].

وهذا يدلُّ على أنَّه يميل إلى استعمال المصطلحين ولكنَّه إلى استعمال مصطلح التمييز أمْيَل.

**الحال**

الحال هو: وصف فضلة يقع في جواب كيف[٥] وغير تابع ولا عمدة[٦]. وهو من مصطلحات البصريين[٧].

وقد استعمل الفرَّاء بدله مصطلح (القطع)[٨]. إلاَّ أنَّه استعمل الحال[٩] أيضاً ممَّا يدلُّ على عدم استقرار هذا المصطلح لديه.

---

(١) الموطأ: ٥٥٩.

(٢) التعليق: ٣٣٤/٢.

(٣) الموطأ: ١٤٣ .

(٤) التعليق: ٢٥١/١.

(٥) شرح قطر الندى: ٣١٩.

(٦) تسهيل الفوائد: ١٠٨.

(٧) ينظر الكتاب: ٨٢/١.

(٨) ينظر معاني القرآن: ١٢/١ و ١١/٣.

(٩) ينظر المصدر نفسه : ١٠٣/٢، ١٠٤.

وقد ذكر الطبريُّ الخلاف في تسمية الحال عند البصريين والكوفيين ففي تنكير (المظلم) في قوله تعالى: ﴿**كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا**﴾[١]

قال: (له وجهان أحدهما أنْ يكون قطعاً من الليل وأن يكون من نعت الليل، فلمَّا كان نكرة والليل معرفة نصب على القطع... وتسمِّي أهل البصرة ما كان كذلك حالاً والكوفيُّون قطعاً)[٢].

وقد تابع الوقَّشيُّ البصريين في تسمية الحال وذكر ذلك في تعليقه على قول مالك: ((**وَالجَائِحَةُ الَّتِي تُوضَعُ عَنِ المُشْتَرِيِّ الثُّلُثُ فَصَاعِداً وَلا يَكُونُ مَا دُونَ ذلِكَ جَائِحَةٌ**))[٣].

قال الوقَّشيُّ ( وقوله:( الثُّلُثُ فَصَاعِداً). الصاعد الزائد وهو منصوب على الحال، والعامل فيه مضمر تقديره الثلث فما ذهب صاعدا، أو فما صعد صاعداً)[٤].

وفي تعليقه على قول مالك ((**لا يَصْلُحُ مُدُّ زَبَدٍ وَمُدُّ لَبَنٍ بِمُدَّيْ زَبَدٍ وَهُوَ مِنْكَ الَّذِي وَصَفْنَا مِنَ التَّمْرِ الَّذِي يُبَاعُ صَاعَيْنِ**[٥] **مِنْ كَبِيسٍ وَصَاعَاً مِنْ خَشَفٍ بِثَلاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ...**))[٦].

قال الوقَّشيُّ: (ترفع صاعان على الابتداء ومن قال (صاعين)[٧] وصاعاً فهو نصب على الحال كأنَّه قال مسعِّراً هذا السِّعر) [٨]. ومواضع هذا كثيرة في كتابه[٩].

## حروف الزيادة

(١) يونس: ٢٧.
(٢) جامع البيان: ٧٨/١١.
(٣) الموطأ:٣٨.
(٤) التعليق: ٢/ ١٠٨.
(٥) في التعليق: (صاعان)
(٦) الموطأ: ٣٩٥.
(٧) وهو رواية يحيى.
(٨) التعليق:١٢٩/٢.
(٨) ينظر على سبيل المثال:١٦٢/١، ١٨٠، ٢٥١ و ١٠٨/٢.

(الزيادة والإلغاء) من مصطلحات البصريين[١] ويراد بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى[٢] ويسمِّيها الكوفيُّون حروف الصلة أو الحشو[٣].

وقد أورد الوقَّشيُّ هذا المصطلح في كتابه وتابع فيه البصريين ففي تعليقه على قول مالك: ((**فِي الرَّجُلِ إذَا قَالَ لامْرَأَتِهِ أنْتِ طَالِقٌ إنْ كَسَوْتُكِ هَذا الثَّوبَ**[٤] **وَلا أَذِنْتُ لَكِ إلى المَسْجِدِ...**))[٥].

قال الوقَّشيُّ: (الصواب (و**أَذِنْتُ لَكِ**) بإسقاط (لا) ولا وجه لدخول (لا) في هذا الموضع إلاَّ على وجه الزيادة كالتي في قوله تعالى ﴿**لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ**﴾[٦] و﴿**مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ**﴾[٧])[٨].

وفي تعليقه على قول زيد بن أسلم أنَّه قال:عرس رسول الله (ﷺ) ليلة بطريق مكة ووكَّل بلالاً أن يوقظهم للصلاة، فرقد بلال ورقدوا حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس فاستيقظ القومُ وقد فزعوا فأمرهم رسول الله (ﷺ) أنْ يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي وقال ((**إنَّ هذَا وادٍ بِهِ شَيْطَانٌ**)) فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي، ثم أمرهم رسول الله (ﷺ) أن ينزلوا ويتوضؤوا وأمر بلالاً أنْ ينادي بالصلاة أو يقيمَ فصلَّى رسول الله(ﷺ) بالناس، ثم انصرف إليهم وقد رأى مِنْ فَزَعِهِمْ فقال: ((**يا أيَّهَا النَّاسُ إنَّ اللهَ قَبَضَ أرْواحَنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا، إلَيْنَا مِنْ حِينٍ غَيْرِ هذا، فَإذَا رَقَدَ**

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٦٧ والمقتضب: ٤/ ٣٧.

(٢) شرح المفصَّل: ٤٧٥/٣ وينظر مدرسة الكوفة: ٣١٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرَّاء: ٥٨/١، ١٧٦ والإعراب عن قواعد الإعراب: ٨٥.

(٤) في رواية يحيى (هذا الثوب وأذنتك) من دون لا، الموطأ: ٢٩٢.

(٥) الموطأ: ٢٩٢، والتعليق: ٣٣١/١.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) الأعراف: ١٢.

(٨) التعليق: ٣٣١/١.

**أَحَدُكُمْ مِنَ الصَّلاةِ، أوْ نَسِيَهَا ثُمَّ فَزَعَ إليهَا فَلْيُصَلِّهَا، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا))**[1]

قال الوقَّشيُّ في قول زيد بن أسلم:(وَقَدْ رَأى مِنْ فَزَعِهِمْ):

(تقديره على مذهب أبي الحسن الأخفش وقد رأى فزعهم ومن زائدة ؛لأنَّه يجيز زيادة (مِن) في الكلام الواجب)[2].

## الخفض والجر

ويقصد بهما الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الاسم سواء كان العامل حرفاً أو مضافاً.

وسمِّيت حروف الجر؛ لأنَّها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم، أو؛لأنَّها تعمل إعراب الجرِّ[3].

والجرُّ هو تسمية البصريين[4] ويقابلها عند الكوفيين (الخفض) وأوَّل من وضع مصطلح الخفض الخليل وكان يستعمله في المنوَّن فقط فتوسَّع فيه الكوفيُّون[5].

وقد أورد الوقَّشيُّ المصطلحين في كتابه ،ولكنَّه إلى استعمال الخفض أمْيَل وذكره في مواضع كثيرة من كتابه[6].

(١) الموطأ: ٢١.

(٢) التعليق: ٤٠/١ وينظر لزيادة (من) في التعليق: ١٨٩/٢.

(٣) ينظر همع الهوامع: ٤١٣/٢.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٩٠/٢ وشرح المفصل: ٤٨٠/٣.

(٥) ينظر مدرسة الكوفة: ٣١١.

(٦) ينظر التعليق: ١٨٩/١، ٣١٤ و ٣٢٥/٢.

ومثاله في تعليقه على قول مالك: ((**إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ وَأبا هُرَيْرَةَ كانُوا يُصَلُّونَ عَلى الجَنَائِزِ بِالمَدِينَةِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ فَيَجْعَلُونَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الإِمَامَ والنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ**))[1].

فقال الوقَّشي:(ويجوز (الرِّجَالِ والنِّسَاءِ) بخفضهما معاً على البدل من الجنائز)[2].

وفي تعليقه على حديث أم هانئ بنت أبي طالب ((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) صَلَّى عَامَ الفَتْحِ ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفاً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ**))[3].

قال الوقَّشيُّ: ( "ثمان ركعات" يجوز ثمان ركعات بالنون و"ثماني" بالياء وهما لغتان، وإثبات الياء أفصح وأقيس لأنَّ الياء إنَّما تحذف من مثل هذا في حال الرفع والخفض وتثبت في حال النصب)[4].

وذكر (الجرَّ) في تعليقه على قول مالك: ((**فِي المُخَيَّرَةِ إذا خَيَّرَهَا زَوجُهَا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَقَدْ طُلِّقَتْ ثَلاثَاً، وإنْ قَالَ زَوجُهَا لَمْ أُخَيِّرْكِ إلاّ وَاحِدةً فَلَيْسَ لَهُ ذلكَ وَذَلكَ أحْسَنُ مَا سَمِعْتُهُ**))[5].

فقال: (وقوله (لَمْ أُخَيِّرْكِ إلاَّ وَاحِدةً) أي في واحدة فحذف الجار فنصب كقوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً**﴾[6])[7].

---

(١) الموطأ: ١٤٦.

(٢) التعليق: ٢٥٧/١.

(٣) الموطأ: ١٤٦.

(٤) التعليق: ٢٥٧/١.

(٥) الموطأ: ٣٤٤.

(٦) الأعراف: ١٥٥.

(٧) التعليق: ٣٧/٢.

وحكى عن الفرَّاء والأخفش (أنَّ العرب تقول ما أنا كأنت أو ما أنت كأنا فيوقعون ضمير الرفع في موضع ضمير الجرِّ)[١].

**الصرف وترك الصرف**

يسمِّي البصريُّون الاسم الذي لا يظهر عليه التنوين، أو الكسر: (الاسم الذي لا ينصرف)[٢]

قال السيوطيُّ: (وهو المسلوب منه التنوين، وقيل هو المسلوب منه التنوين والجرُّ معاً)[٣] وله علل ذكرتها كتب النحو[٤]

قال سيبويه: (جميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنَّه إنَّما فعل ذلك به لأنَّه ليس له تمكُّن غيره، كما إنَّ الفعل ليس له تمكُّن الاسم)[٥]

أمَّا الاسم الذي يظهر عليه التنوين والعلامات الإعرابية كاملة: فهو (الاسم الذي ينصرف). ويقابل هذا عند الكوفيين (ما يجري، وما لا يجري)[٦]

وقد أورد الوقَّشيُّ هذا المصطلح في كتابه وتابع فيه البصريين ففي تعليقه على حديث عبد الله بن رواحة:

**(( يَا مَعْشَرَ اليَهُودِ...))**[٧].

---

(١) التعليق: ١/١٨٣.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٤٧و ٣/٢٩٦، ٢٩٨...

(٣) همع الهوامع: ١/ ٩٧.

(٤) ينظر شرح المفصل: ١/ ١١٢ وشرح الرضي: ١/ ١٠٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٧.

(٦) ينظر معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٤٢، ٤٢٨ و ٢/ ٢٠، ٢٨٩ ومجالس ثعلب: ١/ ١٢٨ والمصطلح النحوي: ١٦٦، ١٦٧.

(٧) الموطأ: ٤٢٩.

قال الوقَّشيُّ: (في رواية عبيد الله ((يَا مَعْشَرَ اليَهُودِ)) وفي رواية غيره (يَا مَعْشَرَ يَهُودَ) من جعله جمع يهودي صرفه ونوَّنه ومن جعله اسماً علماً للأمَّة لم يصرفه)[١]

وفي تعليقه على قول الرسول (ﷺ) في لبس الثياب في الإحرام: ((**وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارَاً فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ**))[٢].

قال الوقَّشيُّ:(وقع في بعض النسخ ((فَلْيَلْبَسْ سراويلاً)) مصروفاً وفي بعضه (سَرَاوِيلَ) غير مصروف وكلاهما جائز)[٣].

وكذا قال في (حنين) فإذا أريد به الأرض والبقعة فهو غير منصرف وإذا أُريد به الموضع فهو مصروف[٤].

**الضمير**

الضمير أو المُضمر من مصطلحات البصريين[٥] ويسمِّيه الكوفيُّون المكنَّى والكناية[٦]، وقال ابن يعيش: (لا فرق بين المضمر والمكني فهما من الأسماء المترادفة فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأمَّا البصريُّون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكلُّ مضمر مكني، وليس كلُّ مكني مضمراً)[٧].

(١) التعليق: ٢/ ٢٤٢.

(٢) الموطأ: ٢٠٧.

(٣) التعليق: ١/ ٣٥٧.

(٤) ينظر التعليق: ٢/ ١٨.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ٣، ٤، ٣٧٠، ٣٧١.. والأصول: ١/ ٤٠، ٢/ ١٨.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥ وهمع الهوامع: ١/ ٢٢٣.

(٧) شرح المفصل: ٢/ ٢١.

وأمَّا الوقَّشيُّ فقد تابع البصريين في هذا المصطلح، ومن ذلك ما ذكره في تعليقه على حديث عمر بن الحكيم، قال:((**أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرْعَى غَنَماً لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ فَقَدَتْ شَاةً مِنَ الغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ أَكَلَهَا الذِّئْبُ، فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ أَفَأَعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ) (أَيْنَ اللهُ) فَقَالَتْ فِي السَّماءِ فَقَالَ: ((مَنْ أَنَا)) فَقَالَتْ : رَسُولُ اللهِ (ﷺ) فَقَالَ: أَعْتِقْهَا**))[1].

قال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا)) الأسف على ضربين الحزن المفرط والأسف الغضب، فإن جعلت الأسف هنا بمعنى الحزن كان الضمير في (عليها) يرجع إلى الشاة وإن جعلته بمعنى الغضب عاد على الجارية)[2].

## ضمير الشأن

مصطلح بصري يطلق على الضمير الذي يتقدَّم الجملة وتكون مفسِّرة له ويسمَّى عند الكوفيين (المجهول)[3] وله عند البصريين تسميات أخرى هي القصَّة أو الحكاية أو الأمر أو الحديث[4].

(ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية، فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شيء تقدَّم عليه الذكر وإنَّما يعود على الجملة التالية له)[5].

وإنَّ الوقَّشيَّ يأخذ بتسمية البصريين في ذلك ويشير من خلال ذكره ضمير الشأن إلى تسمية الكوفيين له بالمجهول ممَّا يدلُّ على ميله في استخدام مصطلح البصريين وعلمه بمصطلحات الكوفيين.

---

(١) الموطأ: ٤٨٢، ٤٧٣.

(٢) التعليق: ٢/ ٨٤، وينظر التعليق: ١/ ١٣١، ١٨٣، ٢٥١، ٣٢٨ و ٢/ ٢١٣ وغيرها .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٢/ ١٢ والمصطلح النحوي: ١٨٠ .

(٤) ينظر المصطلح النحوي: ١٨٠.

(٥) مدرسة الكوفة: ٢١١.

ففي تعليقه على قول عائشة (رضي الله عنها): ((**إِنْ كَانَ لَيكُونُ عَلَيَّ الصِّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَصُومَهُ حَتَّى شَعْبَانَ**))[١].

قال الوقَّشيُّ: (وقول عائشة: ((إِنْ كَانَ لَيكُونُ)) إنْ هاهنا مخفَّفة من الثقيلة لا تعمل شيئاً واللاَّم لام التأكيد وفي كان ضمير الأمر والشأن... وهذا الضمير الذي يسميه الكوفيُّون المجهول هو كالذي في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا**﴾[٢])[٣].

فإنَّه يذكر تسميتين من تسميات البصريين (الأمر والشأن) لهذا النوع من الضمير.

## ضمير الفصل

هو الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر[٤] وهو من تسميات البصريين[٥].

قال الرضيُّ: (قال المتأخِّرون من البصريين: إنَّما سُمِّي فصلاً؛ لأنَّه فُصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنَّك إذا قلت زيد القائم، جاز أنْ يتوهَّم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة)[٦].

ويسميه الكوفيُّون (عماداً أو دَعامة)[٧].

---

(١) الموطأ: ١٩٦ وانفرد به الامام مالك.

(٢) طه: ٧٤

(٣) التعليق: ١/ ٣١٦، ٣١٧.

(٤) مدرسة الكوفة: ٣١٢.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ٤١١.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤.

(٧) ينظر معاني القران للفرَّاء: ٢/ ٢٨ ومجالس ثعلب: ٢/ ٣٥٤ والتسهيل: ٢/ ٥٠٥.

وقد تابع الوقَّشيُّ البصريين في تسميتهم وجاء في تعليقه على قول مالك في زكاة الظأن والمعز خليطاً.

**((فَإنْ كَانَتِ الظَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ المَعْزِ، لَمْ يَجِبْ عَلى رَبِّها إلاَّ شَاةً واحدةً أَخَذَ المُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّاةَ التِي وَجَبَتْ عَلى رَبِّ المَالِ مِنَ الظَّأْنِ))**[١].

قال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((فَإنْ كَانَتِ الظَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ)) يجوز في أكثر النصب على أن يكون (هي) فصلاً، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر)[٢]

وبهذا نجده قد استعمل المصطلح البصري ولم يرد المصطلح الكوفي لهذا الضمير في كتابه.

**الظرف**

وهو ما ضُمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطِّراد لواقع فيه مذكور أو مقدَّر ناصب له[٣].

والظرف من تسميات البصريين ويسمِّيه الكوفيُّون (المحل) أو الصِّفة[٤] وأطلق الطبريُّ على ظرف الزمان مصطلح (الوقت) ففي تفسيره لقوله تعالى ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾[٥] قال :(شهر.. جائز نصبه على الوقت)[٦].

(١) الموطأ: ١٦٢.

(٢) التعليق: ١/ ٢٨١.

(٣) تسهيل الفوائد: ٩١.

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٥١ وشرح التصريح: ١/ ٣٣٧ والمصطلح النحوي: ١٦٣.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) جامع البيان: ٢/ ٨٤.

وقد استعمل الوقَّشيُّ التسمية البصرية كما في تعليقه على حديث الزبير بن العوام (رضي الله عنه):((**كَانَ بِالمَدِينَةِ رَجُلاِن أَحَدُهُمَا يَلْحَدُ والآخَرُ لا يَلْحَدُ فَقَالُوا أيُّهُم جَاءَ أوَّلُ**))[1].

قال الوقَّشي: (وقوله: ((أيُّهُم جَاءَ أوَّلُ)) كذا الرواية بضمِّ أوَّلُ وهو ظرف بني على الضم لمَّا قطع عن الإضافة، ويجوز فيه النصب والتنوين إذا اعتقدت فيه التنكير ولم تجعل معرفة فتقول: جاؤوا أولاً)[2]

وفي تعليقه على قوله (ﷺ): في الإزار ((**مَا أسْفَلَ مِنْ ذلِكَ فَفِي النَّارِ**))[3].

قال الوقَّشيُّ:(أسفل منصوب على الظرف كقوله تعالى: ﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** ﴾ [4] )[5].

**العطف**

العطف تسمية بصرية[6] ويقابله عند الكوفيين (النسق) واستعمل (النسق) الفرَّاء[7] وثعلب[8] وابن خالويه[9] ويسمِّيه سيبويه الشِركة[10].

(١) الموطأ: ١٤٧.

(٢) التعليق: ١/ ٢٥٩.

(٣) الموطأ: ٥٥٧، وصحيح البخاري: ٢١٨٢/٥، ومسند أحمد: ٤٦١/٢، وسنن النسائي الكبرى: ٤٨٩/٥.

(٤) الأنفال: ٤٢

(٥) التعليق: ٣٣١/٢

(٦) ينظر شرح المفصل: ٦٠/٣ وهمع الهوامع: ٢/ ٣٩٥.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٥و ٢/ ٤١٦.

(٨) ينظر مجالس ثعلب: ١/ ١٤٦.

(٩) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٧٨، ٧٩.

(١٠) ينظر الكتاب ١/ ٥٠٢و ٢/ ٤٠٠.

وقد استعمل الوقَّشيُّ المصطلح البصري كما في تعليقه على حديث أبي شهاب:((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) وأبا بَكرَ وَعُمَرَ كانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ، وَالخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرَاً وَعَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ**))[١].

قال الوقَّشيُّ: (من نصب (الخلفاء) عطفهم على الأسماء المتقدِّمة المنصوبة ومن رفعهم عطفهم على الضمير في (يمشون) ويجوز عطفهم على موضع الأسماء المنصوبة؛ لأنَّها مرفوعة الموضع وفي جواز ذلك خلاف)[٢].

وفي تعليقه على قول عامر بن ربيعة لسهل بن الأحنف حين رأى جلده ((**مَا رَأَيْتُ كَالْيَومِ وَلا جِلْدَ عَذْرَاءَ**))[٣].

قال الوقَّشي: (وقوله: ((مَا رَأَيْتُ كَالْيَومِ وَلاجِلْدَ مُخَبَّأَةٍ ِ[٤]..)) كلام فيه حذف واختصار وتقديره ما رأيت يوماً كاليوم جلد رجل ولا جلد مُخبَّأَةٍ، فحذف الموصوف الذي هو اليوم المشبه باليوم، وحذف المعطوف عليه لمَّا فهم المعنى وفي الكلام تقديم وتأخير كأنَّه قال: ما رأيت جلد رجل ولا جلد مُخَبَّأَةٍ كاليوم والعرب يحذفون المعطوف عليه كما يحذفون الموصوف)[٥].

## ما لم يُسمَّ فاعله أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله

استعمل الوقَّشيُّ هذا المصطلح بدلاً من نائب الفاعل أحياناً وللدلالة على الفعل المبني للمجهول أحياناً أخرى وقد سمَّاه سيبويه (المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل)[٦].

---

(١) الموطأ: ١٤٣.

(٢) التعليق: ١/ ٢٥١.

(٣) الموطأ: ٥٧١.

(٤) في رواية يحيى (ولا جلد عذراء).

(٥) التعليق: ٢/ ٣٥٦.

(٦) الكتاب: ١/ ٧٩.

وسمَّاه الفرَّاء (الفعل ما لم يُسمَّ فاعله). كما في إعراب قوله تعالى:

﴿ **فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ** ﴾[١].

فقال: (ومن قال (يهدي) كانت رفعاً إذ لم يُسمَّ فاعلها)[٢]

وجاءت تسمية الوقَّشيِّ كتسمية الفرَّاء وتسمية النحاس إذ يسمِّي نائب الفاعل (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)[٣]

وبهذا تكون تسمية المصطلح (نائب الفاعل والفعل المبني للمجهول) متأخِّرة حتى عهد ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]

ولمَّا كان الوقَّشيُّ قد عاش قبل زمن ابن مالك ومصادره متقدِّمة عليه فقد أخذ بتسمية الفرَّاء والنحاس لهذا المصطلح.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تعليقه على قوله (ﷺ) ((**الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاةُ العَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَه وَمَالَه**))[٥].

قال الوقَّشيُّ: ( ((وُتِرَ أَهْلَه وَمَالَه)) الصَّواب نصب الأهل والمال وهكذا رويناه في الموطأ وغيره ومن رفعه فقد غلط، لانَّ معناه أصيب بماله وأهله وسُلب أهلُه وماله، ففي وتر ضمير مرفوع على أنَّه اسم ما لم يسمَّ فاعله)[٦] .

(١) النحل: ٣٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٨٣.

(٣) ينظر المصطلح النحوي: ١٤٣.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد: ٧٧.

(٥) الموطأ: ١٩.

(٦) التعليق: ١/ ٣٢.

وفي تعليقه على قول سهل بن الأحنف في المسكينة التي ماتت وسأل عنها رسول الله(ﷺ): ((**فَأُخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا**))[١]

قال الوقَّشيُّ:(ويجوز فيه وجه آخر وهو أن يكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله مضمراً في (أخرج) كأنَّه قال فَأُخْرِجَ الناسُ أو النعش بجنازتها على أن يراد بالجنازة الجثَّة)[٢].

ويطلق على الفعل المبني للمجهول (صيغة ما لم يسمَّ فاعله) من ذلك تعليقه على حديث عبد الله بن عمر( رضي الله عنهما):

((**إِذَا نُتِجَتْ النَّاقَةُ فَلْيُحْمَلْ وَلَدُهَا حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَه مَحْمَلٌ حُمِلَ عَلى أُمِّهِ حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا**))[٣].

فقال: (وقوله: ((إِذَا نُتِجَتْ النَّاقَةُ)) يقال: نُتِجَتْ النَّاقَةُ على صيغة ما لم يسمَّ فاعله إذا ولَدت)[٤]

## المفاعيل

زعم الكوفيُّون أنَّ الفعل إنَّما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنَّما شبه (بالمفعول)[٥] والمفاعيل هي (المفعول المطلق، والمفعول له ومعه وفيه).

وهذه التسميات بصرية. وقد استعمل الوقَّشيُّ من المفاعيل المفعول من أجله والمفعول المطلق الذي يطلق عليه عند الإعراب (انتصب انتصاب المصادر) كما في تعليقه على قوله (ﷺ) ((**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عِزَّ وَجَلَّ عَلَى العِبَادِ فَمَنْ**

(١) الموطأ: ١٤٥وفي مستدرك الحاكم:٤/٤٩ في زينب بنت رسول الله(ﷺ)

(٢) التعليق: ١/ ٢٥٤.

(٣) الموطأ: ٢٤٢ وانفرد بها الإمام مالك.

(٤) التعليق: ٢/ ٢٠٠.

(٥) همع الهوامع: ٢/ ٩٤ والمصطلح النحوي: ١٨٤.

**جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ..))**[1] .

قال الوقَّشيُّ في(اسْتِخْفَافاً):(بالنصب على وجهين: أحدهما أن يكون مصدراً وضع موضع الحال والثاني أن يكون مفعولاً من أجله)[2].

وفي تعليقه على المثال المشهور ((**عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا**))[3] قال: (قال ابن كيسان: عسى الغوير أن يبأس بأساً يذهب إلى أنَّ انتصابه انتصاب المصادر)[4].

## النَّعت والصفة

النعت مصطلح كوفي، والصفة مصطلح بصري وذكر السيوطيُّ عن أبي حيَّان (والتعبير به (أي النعت) اصطلاح الكوفيين. وربَّما قاله البصريُّون والأكثر عندهم: الوصف والصفة)[5].

قال سيبويه (امرأة عدل ويوم غمٌّ فيصير هذا الكلام صفة..... فإنْ قال ضربُ أمير حَسُنَتِ الصفةُ؛ لأنَّ النكرة توصف بالنكرة)[6].

واستعمل سيبويه الصفة بمعنى التوكيد أيضاً في تفسيره قوله تعالى: ﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا**﴾[7]. فقال: (فقد تكون (أنا) فصلاً وصفة)[8].

---

(١) الموطأ:٨٣ وسنن ابن ماجة:٤٤٩،مسند أحمد:٣٢٢/٥.

(٢) التعليق :١/ ١٨٠١ وينظر في إعراب (فراراً) بالحال والمفعول لأجله التعليق ٢/ ٣٠٤.

(٣) سبق تخريج المثال في ص (٥٠) .

(٤) التعليق: ١٩٤/٢.

(٥) همع الهوامع: ١٤٥/٣ وينظر في تسميته بالنعت إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٧٨.

(٦) الكتاب: ١١٧/٢،١١٨.

(٧) الكهف: ٣٩.

(٨) الكتاب: ٤١٣/٢.

وقد ذكر الوقَّشيُّ: المصطلحين في كتابه وكان يميل إلى استعمال الصفة[١] أكثر من النعت.

فمثال (الصفة) هو في تعليقه على حديث جابر بن حيان بن عبد الله السلمي **((أنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) نَهَى أنْ يَأكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدةٍ وَأنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ وأنْ يَخْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحدٍ كَاشِفَاً عَنْ فَرْجِهِ)**[٢].

فقال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((وَأنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ)) الصَّمَّاءُ صفة لمصدر محذوف أي: اشتمل الاشتمالة الصَّماء ومثله رَجَع القهقري وقعد القرفصاء وقال أهل العربية هي مصادر رجعت فيها أنَّها نعوت لمصادر محذوفة)[٣].

فقد ذكر الصفة والنعت في هذا التعليق.

ومثال النعت تعليقه على قول أبي ذؤيب:

**لَعَمري لأنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أهْلَهُ وأقْعُدُ فِي أفْيَائِهِ بالأصَائِلِ**[٤]

وذكر لـ (أُكْرِمُ أهْلَهُ) وجهين:

(أحدهما أن يكون ((أُكْرِمُ أهْلَهُ)) خبراً لـ(أنت) بعد خبر

والثاني: أن يكون البيت فيهما على غير معهود و(أكرم) نعت له كما تقول: إنِّي لأمُرُّ بالرَّجل غيرك وبالرَّجل خيرٍ منك)[٥].

---

(١) ينظر التعليق: ١/١٨٤، ٢١١، ٢٤٢ و ٢/١٩٩ و ٣٤٩ و ٣٥٦...

(٢) الموطأ: ٥٦١.

(٣) التعليق: ٢/٣٤١.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١/١٢٤، والبيت في ومجاز القرآن: ١/٢٣٩وإصلاح المنطق: ٣٢٠ والكامل ٢/٩٧١

(٥) التعليق:١/٢٥٥.

**النفي**

هو ما لا ينجزم بلا، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل[١] وهو مصطلح بصري[٢] يقابله عند الكوفيين (الجحد)[٣] وقد انتشر هذا المصطلح الكوفي كانتشار المصطلح البصري (النفي) ولكنَّ الوقَّشيَّ لم يستعمل إلاّ مصطلح النفي كما في تعليقه على (ألا) فقال: (ويجوز أن تكون (ألا) هذه هي المركَّبة من حرف النفي وألِف الاستفهام، ومن خاصَّة النفي إذا دخل عليه ألف الاستفهام أن يرجع تقريراً كقوله تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾ [٤]) [٥].

وفي حديث عطاء بن يسار عن رجل من بني أسيد أنَّه قال: ((**نَزَلْتُ أَنَا وَأَهْلِي بِبَقِيعِ الغَرْقَدِ فَقَالَ لِي أَهْلِي: اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللهِ (ﷺ) فَاسْأَلْهُ لَنَا شَيْئاً نَأْكُلُهُ، وَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ.....**))[٦] الحديث.

قال الوقَّشيُّ: (قوله: (( مِنْ حَاجَتِهِمْ )) "من" هاهنا زائدة كما نقول: ما رأيت من رجل، وما جاءني من أحد ومنه قوله تعالى:﴿ **مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ**﴾ [٧] فتكون زيادتها لتأكيد النفي)[٨].

وهكذا ذكر النفي في مواضع أخرى [٩].

---

(١) التعريفات للجرجاني: ١٦٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١٣٥/٣ وشرح المفصّل: ١٠/٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرَّاء: ٥٢/١.

(٤) الأعراف: ١٧٢.

(٥) التعليق: ٢٤٣/٢، ٢٤٤.

(٦) الموطأ: ٦٠٦.

(٧) النساء: ١٥٧.

(٨) التعليق: ٣٩٦/٢.

(٩) ينظر التعليق: ٢٤٢/١، ٢٤٣، ١١٥....

بعد هذا العرض الموجز نجد الوقَّشيَّ قد استعمل المصطلح النحوي البصري في معظم كتابه وغلَّبت التسميات البصريَّة على التسميات الكوفيَّة وهي التي شاعت وكتب لها الاستمرار.

واستعمل المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري وهذا يدلُّ على سعة إطلاعه على المؤلَّفات البصرية والكوفية وثقافته العالية من دون تحيُّز إلى مذهب معيَّن أو اتجاه خاص، إنَّما تلقَّى العلوم من جميع المنابع، وهذا ديدنه في الاتجاهات العلمية كلِّها.

# المبحث الثاني

# الخلاف النحوي

## أولاً: نيابة الحروف

يرى الكوفيُّون أنَّ حروف الجرِّ ين وب بعضها عن بعض فقوله تعالى: ﴿**مَنْ أَنصَارِي إلى اللَّهِ**﴾[1] بمعنى مع الله وهكذا....

أمَّا البصريُّون فإنَّهم لا يقولون به ويؤوِّلون ما جاء من ذلك على تضمين الفعل معنى يوافق الذي جاء معه أو تأويل يقبله اللفظ[2].

قال ابن جني بعد ما ساق أمثلة ذكر فيها رأي الكوفيين:

(ولَسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا لكنَّا نقول: إنَّه يكون في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له فأمَّا في كلِّ موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنَّك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيَّداً لزمك عليه أن تقول: سرتُ إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأنْ تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه، وزيد في عمروٍ وأنت تريد عليه في العداوة ، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك، ممَّا يطول ويتفاحش)[3] .

ويجعل لهذه المسألة تفسيراً غير النيابة إذ يقول:(ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه.

---

(١) الصف: ١٤.

(٢) ينظر شرح الرضى: ٢٧٢/٤ وهمع الهوامع: ٤٢٠/٢، ٤٢١.

(٣) الخصائص: ٩٢/٢.

اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتَّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلى نِسَآئِكُمْ**﴾[1] وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة إنَّما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنَّه لمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدِّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعارا أنَّه بمعناه....)[2].

وقد نظر الوقَّشيُّ إلى هذه المسالة من دون تحيُّز إلى مذهب معيَّن في جميع الأحوال، فإنَّه يأخذ برأي المذهبين في تفسيره للأحاديث وذلك بحسب ما يقتضيه السياق فقد يؤوِّل الحديث على مذهب البصريين في تضمين الفعل معنى فعل آخر؛ وقد يأخذ بمذهب الكوفيين في نيابة حروف الجرِّ بعضها عن بعض.

ويمكن القول أنَّ الوقَّشيَّ لا يهمُّه مسألة الخلاف في هذا بقدر ما يهمُّه أن يأتي معنى العبارات والجمل سليماً لذلك كان ينهل من المذهبين؛ فأيُّهما وافق السياق أخذ به.

ويمكن تحديد موقفه من هذا الخلاف من خلال تعليقاته على نص الموطأ إلى ثلاثة أنواع.

١. ما يعلق عليه برأي البصريين.
٢. ما يعلق عليه برأي الكوفيين.
٣. ما يعلق عليه برأي البصريين والكوفيين.

(١) البقرة: ١٨٧

(٢) الخصائص : ٢/ ٩٢

## أ. ما يعلِّق عليه برأي البصريين

### ١. تضمين الفعل (نقص) معنى (أحدث) وتعدِّيه بـ(في) بدلاً من (مِن) .

أخذ الوقَّشيُّ بمذهب البصريين في تضمين الفعل نقص معنى أحدث وتعدِّيه بـ(في) بدلاً مِن (مِن) في تعليقه على قول مالك لرجل دفع مالاً قِراضاً فعمل فيه فجاءه فقال له: هذه حصَّتك من الربح، وقد أخذت لنفسي مثله، ورأس مالك وافر عندي.

قال مالك: ((**لا أُحِبُّ ذلِكَ حَتَّى يَحْضُرَ المَالُ كُلُّهُ، فَيُحَاسِبَهُ حَتَّى يَحْصُلَ رَأسُ المَالِ، وَيَعْلَمَ أنَّهُ وافِرٌ وَيَصِلَ إليْهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَرُدُّ إليهِ المَالَ إنْ شَاءَ أو يَحْبِسَهُ، وإنَّمَا يَجِبُ حُضُورَ المَالِ مَخَافَةً أنْ يَكُونَ العَامِلُ قَدْ نَقَصَ فِيهِ فَهُو يُحِبُّ أنْ لا يَنْزِعَ مِنْهُ وأنْ يُقرِّهُ فِي يَدِهِ**))[١].

قال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((مَخَافَةً أنْ يَكُونَ العَامِلُ قَدْ نَقَصَ فِيهِ)) كذا الرواية وكان الوجه قد نقص منه، لأنَّ هذا الفعل يتعدَّى بـ(مِن) لا بـ(في) قال تعالى: ﴿**أو انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً**﴾[٢] ولكنَّه كلام محمول على المعنى، لأنَّ المعنى: أحدث فيه نقصاً كما قال:

**إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا**[٣]

---

(١) الموطأ: ٤٢٧.

(٢) المزمل: ٣.

(٣) البيت للقصيف العقيلي في النوادر: ١٧٦ وأدب الكاتب:٥٠٧ والأزهية: ٢٧٧ وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٢٠ والخصائص:٢/ ٩٤ والإنصاف: ٢/ ٦٢٠ وشرح الرضي: ٤/ ٢٧٢ والجنى الداني : ٤٧٧ ومغني اللبيب: ١/ ١٩١ وهمع الهوامع: ٢/ ٤٤٠ وغيرها.

لأنَّها إذا رضيت عنه أقبلت بودِّها عليه، وأجرى الرِّضا مَجرى الإقبال إذا كان بمعناه[١])[٢].

**٢- اللاَّم بمعنى الباء**

أخذ الوقَّشيُّ بمبدأ البصريين في تعليقه على قول عبد الله بن بحينه: ((**صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ) الظُّهْرَ فِي اثْنَيَنِ وَلَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا**))[٣].

فقال: (قوله: ((صَلَّى لَنَا)) قيل: اللاَّم بدل من الباء، وقد روي بالباء بواحدة، والوجه أنْ يقال: إنَّما جاز استعمال اللاَّم هاهنا، لأنَّ الإمام يحتمل عن المأمومِ كثيراً من أمور الصَّلاة مِمَّا كان يلزمه فعله لو كان فذاً.

فاللاَّم على هذا دخلت لمعنى تفيده لا يوجد ذلك في الباء، وهذا أحسن أنْ يذهب إلى البدلِ)[٤].

فقد لَجأ إلى تأويل اللفظ ليوافق الحرف الذي جاء معه وهذا هو مذهب البصريين.

## ب. ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين

**١. (في) بمعنى (إلى) و (من)**

تأتي في بمعنى (إلى) و (مِن) عند الكوفيين[٥].

وقد أخذ الوقَّشيُّ بمذهب الكوفيين في استعمال (في) بمعنى (إلى) و(مِن) ففي تعليقه على قول النبي(ﷺ):

---

(١) ينظر الخصائص: ٢/ ٩٤.

(٢) التعليق: ٢/ ١٦٨.

(٣) الموطأ: ٦٧.

(٤) التعليق: ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٥) ينظر شرح الرضي: ٤/ ٢٧٩ والجنى الداني: ٢٥٢ ومغني اللبيب: ١/ ٢٢٥

((**مَـنْ أنْفَـقَ زَوجَـينِ فـي سَـبيلِ الله نُـودِيَ فـي الجنَّـةِ يـا عَبْـدَ اللهِ هـذا خَيْرٌ...**))[1]الحديث.

قال الوقَّشيُّ: (قولـه: ((نُودِيَ فِي الجَنَّـةِ)) حكى الكوفيُّون أنَّ (فـي) تستعمل بمعنى (إلى) ومنه قولـه:﴿ **فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ**﴾[2] أي: (إلى) وحكوا أيضاً أنَّ (في) تستعمل بمعنى (مِن) واحتجُّوا بقول امريء القيس:

**فِي ثَلاثَةِ أحْوالِ**[3])[4].

**٢. (عن) بمعنى (في)**

ذكر الكوفيُّون أنَّ (عن) تأتي بمعنى (في) في مثل قول الشاعر:

**وَآسٍ سُـراةَ القَـوْمِ، حيْـثُ لَقيـتَهُم وَلاتـكُ عَـنْ حَمْـلِ الرِّباعَـةِ، وانِيَـا**[5]

والبصريُّون قالوا إنَّ تعْدية الفعل (وَنى) بـ(في) و(عَن) ثابتة فإنَّ (ونى عن ذكر الله) بمعنى المجاوزة أي إنَّه لم يذكرهُ، أمَّا ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة[6].

وقد أخذ الوقَّشيُّ برأي الكوفيين في تعليقه على حديث مالك عن ثقة عن بكير بن عبد الله بن الأشجِّ، عن بسر بن سعد عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى

---

(١) الموطأ:٢٨٦.

(٢) إبراهيم: ٩ وينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٥٨.

(٣) ديوان امرئ القيس: ٢٧وحروف المعاني:١/ ٨٣والخصائص:٢/٩٦ومغني اللبيب:١/٢٢٥والبيت بتمامه:

**وَهَلْ يَعَمَّنْ مَنْ كَانَ أحْدَثُ عَهْدِه ثَلاثِينَ شَهراً فِي ثَلاثَةِ أحْوَالِ.**

(٤) التعليق: ١/ ٣٤٩.

(٥) ديوان الأعشى الكبير: ٣٢٩ وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٧: ومغني اللبيب: ١/ ١٩٧.

(٦) ينظر الجنى الداني: ٢٤٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٩٧.

الأشعري أنَّه قال: قال رسول الله (ﷺ): **((الاسْتِئْذانُ ثَلاثٌ، فإنْ أُذِنَ لَكَ، فَادْخلْ وإلاَّ فَارْجِعْ))**[1].

قال الوقَّشيُّ: (قوله: ((عن أبي موسى ..)) يريد: عن قصَّة أبي موسى ففيه مجازان: حذف مضاف وهي القصَّة والأمر، وجعل (عن) مكان (في) كأنَّه قال: في قصَّة أبي موسى كما تقول العرب: كلَّمت الأمير عن فلان، أي في قصِّته وأمره)[2].

**٣. (اللاَّم) بمعنى (على) و (على) بمعنى (اللام)**

تأتي اللاَّم بمعنى (على)[3] عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿**يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا**﴾[4] وكذلك تأتي (على) بمعنى اللاَّم[5] عندهم واستشهد له بقوله تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾[6] أي لهدايته إيَّاكم.

وذكر الوقَّشيُّ ذلك وأخذ برأي الكوفيين في تعليقه على قول النبي:(ﷺ) ((**مَنْ صَلَّى عَلَى جَنازَةٍ في المَسْجِدِ فَلا شَيء لَهُ**))[7] فقال: (وتُأَوِّلَ (له) بمعنى (عليه) نحو تأويله في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا**﴾[8] أي فَعَليها والعَرب تستعمل (على) بمعنى (اللام) و(اللام) بمعنى (على) فيقولون سقط لفيه أي على فيه ومنه قول الأشعث بن قيس:

---

(١) الموطأ: ٥٨٥.

(٢) التعليق: ٢/ ٣٦٩.

(٣) ينظر الجنى الداني: ١٠٠ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٠ والإتقان: ١/ ٥٤١.

(٤) الإسراء: ١٠٧.

(٥) ينظر الجنى الداني: ٤٧٧ ومغني اللبيب: ١/ ١٩١ والإتقان: ١/ ٥١٩.

(٦) البقرة: ١٨٥.

(٧) مسند أحمد:٢/ ٤٥٥ومسندأبي الجعد:٤٠٤ وسنن البيهقي الكبرى:٥٢/٤ ومسند الطيالسي: ٣٠٤وشرح معاني الآثار:٤٩٢/١.

(٨) الإسراء: ٧.

**تَنَاولْـتُ بِـالرَّمحِ الطَّويـلِ قَمِيصَـهُ فَخَـرَّ صَـرِيعاً لِلْيَـدَينِ وَلِلْفَـمِ**[1]

أراد على اليَدين وعَلى الفم. وأمَّا استعمالهم (على) مكان اللاَّم فنحو قول الراعي:

**رَعَتْـــهُ أشْـــهُراً وَخَلَـــى عَلَيْهَـــا فَطَـــارَ النَـــيُّ فيهـــا واسْـــتَغارا**[2]

أراد وَخلَى لهَا)[3].

**ت. ما يعلِّق عليه برأي المذهبين**

**١. (على) بمعنى (مِن) أو احتمال الفعل ( آلى) معنى آخر**

تأتي (مِن) بمعنى (على) عند الكوفيين والأخفش كقوله تعالى: ﴿**وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ**﴾[4] أي على القوم والبصريُّون يذهبون إلى التضمين أي منعناه بالنَّصر[5].

وقد أخذ الوقَّشيُّ برأي المذهبين في تعليقه على قوله تعالى:﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[6].

فقال: (يحتمل أنْ يكون (مِن) بمعنى (على) كما جاءت (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿**إذا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾[7] أي من الناس. ويحتمل أنْ يكون التقدير: الذين يؤلون لهم من نسائهم تربُّص، فتكون (مِن) متعلِّقة بالاستقرار الذي دلَّت عليه اللاَّم لا بالإيلاء، كما تقول للمطلَّق من زوجته أن تعتَّد أي: هذا

(١) نسب أيضاً إلى جابر بن حني كما في المفضليات ٢٠٩ وصدره هناك: **تَنَاوَلَهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ اتَّنَى لَهُ.**

(٢) ديوان الراعي النميري: ٦٧.

(٣) التعليق: ١/ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٤) الأنبياء: ٧١٧.

(٥) ينظر حروف المعاني: ٥٠ والجنى الداني: ٣١٣ ومغني اللبيب: ٤٢٢/١

(٦) البقرة: ٢٢٦ .

(٧) المطففين:٢.

واجب له عليها ويحتمل أن يكون عدُّوا (يُؤلون) بـ(مِن) حملاً على المعنى؛ لأنَّه إذا آلى منها فقد انفصل منها وتبرَّأ فيكون بمنزلة قوله:

**إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاها**[1]

فعدَّى الرضى بـ(على) لأنَّه بمعنى الإقبال؛ فإذا رضِي عنه أقبل عليه)[2].

فقد فسَّر الآية على رأي المذهبين وزاد رأياً آخر وهو تعلُّق (مِن) بالاستقرار الذي دلَّت عليه اللام في ﴿ **لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ**﴾ .

**٢. (مِن) للتبعيض أو بمعنى (في)**

ذكر الكوفيُّون أنَّ (مِن) تأتي بمعنى (في) وحجَّتهم في ذلك نحو قوله تعالى: ﴿**مَاذا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ**﴾[3] وقوله تعالى: ﴿**إذا نُودِي لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾[4].

وعند البصريين تحتمل "مِن" معاني أخرى كبيان الجنس والتبعيض[5]. وقد أخذ الوقَّشيُّ برأي المذهبين في تعليقه على حديث المِسور بن مخرمة ((**أنَّه دَخَل عَلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ مِنَ اللَّيلة الَّتي طُعِنَ فِيهَا فأيْقَظَ عُمَرُ لِصَلاةِ الصُّبحِ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ ولا حَظَّ فِي الإسلام لِمَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ، فَصَلَّى عُمَرُ وَجَرْحُهُ يَثْعَبُ دَمَاً**))[6].

قال الوقَّشيُّ:(وقوله:(( مِنَ اللَّيلة الَّتي طُعِنَ فِيهَا)) أي "صُبحاً" من الليلة فحذف اختصاراً كقولك اشتريت من الثياب. تريد ثوباً منَ الثياب. ونحوه قول النابغة:

---

(١) سبق تخريج البيت في ص(٤٤).

(٢) التعليق: ٢/ ٣٢، ٣٣.

(٣) فاطر: ٤٠.

(٤) الجمعة: ٩.

(٥) ينظر حروف المعاني: ٧٦ الجنى الداني: ٣١٤ ومغني اللبيب: ٤٢٤/١.

(٦) الموطأ: ٣٥.

**كَأَنَّــكَ مِــنْ جِمَــالِ بَنِــي أُقَــيْشٍ يُقَعْقِــعُ خَلْــفَ رِجْلَيــهِ بِشَــنِّ**[1]

أراد: كأنَّك جمل من جمال بني.....ويشهد لهذا التأويل قوله: "وأيقظ عمر لصلاة الصبح" ويجوز أن تكون (من) بمعنى (في) كما قال امرؤ القيس:

**فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ**[2].

أي: مِنْ)[3].

وإنَّ بيت امرئ القيس في مجيء (في) بمعنى (من)، وليس لما استشهد الوقَّشيُّ له هنا؛ ولعلَّه استشهد به لنيابة (في) و(من) بعضهما عن بعض لذلك ذكره هنا.

(١) ديوان النابغة الذبياني:١٢٦والشاهد في الكتاب:٣٦٣/٢والمقتضب:١٣٨/٢وسرصناعة الإعراب:١/ ٢٥٢.

(٢) سبق تخريج البيت في ص(٤٨) .

(٣) التعليق: ٨٣/١، ٨٤.

## ثانياً: موضوعات أخرى

### أ. ما يعلِّق عليه برأي البصريين

#### ١. إضافة الموصوف إلى صفته

اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه فالبصريُّون منعوها أما الكوفيُّون فقد أجازوا ذلك(١).

وقد أخذ الوقَّشيُّ بمذهب البصريين في ذلك ويصرِّح بمنعه، ففي تعليقه على الكتاب الذي سمَّاه الإمام مالك في الموطأ بـ(كِتابُ الجامِعِ)(٢).

قال الوقَّشيُّ: (كان الوجه أن يقول ((الجامِعُ)) لكونه جامعاً لفنون من العلم فيكون الجامع صفة للكتاب ولا تجوز إضافة الموصوف إلى صفته وقد جاءت من هذا النوع ألفاظ يسيرة تُحفظ ولا يقاس عليها نحو: مَسجد الجامع، وصلاة الأولى و﴿**لَدَارُ الآخِرَةِ**﴾(٣) و﴿**حَبَّ الْحَصِيدِ**﴾(٤). وأهل الكوفة يقولون في هذه الأشياء: إنَّ الموصوف أضيف إلى صفته لاختلاف اللفظين. والبصريُّون لا يرون ذلك، ويجعلون هذه المحفوظات كلَّها صفات لموصوفات محذوفات تقديرها عندهم؛ مسجد اليوم الجامع، وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ولدار الحياة الآخرة، وحبَّ النبتِ الحصيد، وكتاب الفنِّ الجامع أو العلم الجامع ومثله ((نساء المؤمنات)) (٥). على رواية من نصب النساء وإضافتهن إلى المؤمنات)(٦).

---

(١) ينظر الكتاب:٣٦٣/١والخصائص:٢٦٧/٢والإنصاف:٤٣٦/٢ وشرح المفصل:١/ ٦٢٠وشرح الرضي:٢٤٢/٢ وهمع العوامع:٥٠٨/٢

(٢) الموطأ: ٥٤٢ رواية يحيى.

(٣) يوسف: ١٠٩.

(٤) ق: ٩.

(٥) من قوله(ﷺ): ((**يَا نِسَاءَ المُؤْمِناتِ لا تَحْقِرَنَّ إحْدَاكُنَّ لِجَارَتِها وَلَوْ كُراعَ شاةٍ مُحْرَقَاً**)). الموطأ:٥٦٦.

(٦) التعليق: ٢٨٧/٢ وينظر التعليق: ١٢٨/١ إذ قال هذا خطأ في القياس.

فهو لم يجز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا يرى القياس على الألفاظ القليلة الواردة على إضافة الموصوف إلى صفته وهذا مَذهب البصريين.

لكنَّه علَّق على حديث وذكر فيه أنَّ الموصوف أضيف إلى صفته على مذهب الكوفيين[١].

وهذا يدلُّ على أنَّه يأخذ بمذهب البصريين في هذه المسألة؛ لكنَّه لا يمانع تأويل الشواهد على مذهب الكوفيين. ممَّا يدلُّ على عدم التعصب إلى مذهب معيَّن لا يجوز الخروج منه.

**٢.الخبر بعد (الواو) التي بمعنى (مع)**

ذكرت كتب النحو[٢] أنَّ الخبر يُحذف وجوباً إذا وقع بعد الواو المصاحبة التي تفيد معنى (مع) نحو كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتَه

واختلف البصريُّون والكوفيُّون في حذف الخبر في هذه المواضع[٣] فقال البصريُّون أنَّ الخبر محذوف؛ لِدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية. ووجب الحذف لقيام الواو مقام (مع) فلو جيء بـ(مع) لكان كلاماً تامَّاً؛ فيكون تقدير: (كلُّ رجل وضيعته) عندهم: (كلُّ رجل وضيعته مقرونان)

وذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّ الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كما أنَّ (مع) ومصحوبها يغنيان عنه. فيكون (وضيعته) عندهم خبراً لـ(كلِّ رجل)

(١) ينظر ص (١٦٨) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر الكتاب: /٣٦٠ والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٨٨والمفصّل: ٤٦ واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤/١ وشرح المفصل: ٨٩/١ وشرح قطر الندى: ١٧٣.

(٣) ينظر شرح الرضي: ٢٨٢/١ وأوضح المسالك: ٣٩٤/١ وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.

وقد ذكر الوقَّشيُّ هذه المسألة في تعليقه على قول مالك: ((**إنَّ عُثمانَ بنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ وَأبَا هُرَيْرَةَ كَانُوا يُصَلُّون عَلى الجَنائِزِ بِالمَدينَةِ الرِّجالِ وَالنِّساءِ فيجْعلُون الرِّجالَ مِمَّا يَلِي الإمَامَ وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ**))[١].

قال الوقَّشيُّ: (قوله ((عَلى الجَنائِز بِالمَدينَة الرِّجَالِ والنِّسَاءِ)) الرِّواية بالرفع على الابتداء. والنساء معطوف عليه، والخبر محذوف ومقدَّر، وتقديره الرِّجال والنساء مجموعون أو مقرونون فحذف الخبر، ودلَّت عليه الواو بما فيها مِن معنى (مع) وهذا نحو ما حكاه سيبويه[٢] من قولهم، أنت وشأنك وكلُّ رجُلٍ وضيعته، والكوفيُّون لا يضمرون في مثل هذا خبراً ويجعلون الواو تنوب مناب (مع) وتغني عن الخبر)[٣].

فإنَّ الوقَّشيَّ لم يذكر صراحة ترجيح أحد المذهبين على الآخر كما هو أسلوبه في التعامل مع الخلاف النحوي؛ إلاَّ أنَّه في هذه المسألة أميَلُ إلى مَذهب البصريين بدليل تقديره للخبر في الحديث، وذكْره لِمذهب الكوفيين غرضه إفادة القاريء.

٣. **اعمال (لا) المشبهة بـ(ليس) في المعا**لا يجوز عند جمهور النحاة[٤] أنْ تعمل (لا) المشبهة بـ(ليس) في الاسم المعرفة. ولمَّا كانت قد شبهت بـ(ليس) فقد حصل لها الضَّعف بهذا التشبيه[٥].

قال ابن مالك:

**فِـي النَّكِـراتِ اعْمِلَـتْ كَلَـيْسَ لا وَقَـدْ يَلِـي (لاتَ) وَ(إنْ) ذا العَمَـلا**[٦]

(١) الموطأ: ١٤٦.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٦٠/١ وما بعدها.

(٣) التعليق: ٢٥٧/١.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٠٧/٢، ٣٠٨ وعلل النحو: ٥٥٥ والمفصّل: ٥٣ وشرح المفصّل: ٢١٢،٢١١/١ وشرح الرضي: ١٩٦/٢ وأوضح المسالك: ٢٨٥/١ وشرح ابن عقيل: ٣١٥/١ وشرح الأشموني: ٣٩٨/١ وهمع الهوامع: ٤٥٧/١.

(٥) ينظر علل النحو للورّاق : ٥٥٥.

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ٣١١.

وأُسنِدَ إلى ابن جني[١] وابن مالك في أحد قوليه[٢] وابن الشجري القول بجواز إعمالها في المعرفة[٣].

واستشهدوا بقول النابغة الجعدي:

**وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً سِواهَا ولا عَنْ حُبِّها مُتَرَاخِيا**[٤]

وَجَعَلَ ابنُ هشام ورودها في الشِّعر من شروط إعمالها ولم يُجِزْ إعمالها في النثر[٥].

وقد نسب الوقَّشيُّ إعمال (لا) المشبهة بـ (ليس) في المعرفة إلى الكوفيين ولم أجد فيما طالعت أحداً نسب هذا القول إليهم بل المشهور من قول الكوفيين امتناع إعمالها.

قال الأشموني في (لا) العاملة عمل (ليس) (عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفرَّاء ومن وافقه)[٦].

وذكر الوقَّشيُّ هذا القول في تعليقه على حديث يحيى بن سعد ((**أَنَّ عَمْرةَ بِنْتِ عبدِ الرَّحْمنِ أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الأنْصارِيِّ أَنَّها كَانَتْ تَحتَ ثابِتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ، وأَنَّ رَسُولُ اللّهِ (ﷺ) خَرَجَ إلى الصُّبحِ فَوَجَدَ حَبيبةَ بِنْتِ سَهْلٍ**

(١) نقل محمد محيي الدين عبد الحميد عن أبي حيان أنَّ كلام ابن جني في كتابه( التمام) ولم أجد الكتاب.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ٣١١ وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٨.

(٣) ينظر الجني الداني: ٢٩٣، ٢٩٤ ومغني اللبيب: ١/ ٣١٦ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١٥ وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٨ وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٧ ومنحة الجليل: ١/ ٣١٦.

(٤) ديوان النابغة الجعدي: ١١٧ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١٥. وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٨.

(٥) ينظر شرح قطر الندى: ١٩٨، ١٩٩.

(٦) شرح الأشموني: ١/ ٣٩٩.

**عِنْدَ بَابِهِ فِي الغَلَسِ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ((مَنْ هذهِ)) فقالتْ أنَا حَبيبةُ بنتِ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ:((وَمَا شَأنُكِ)) قَالَتْ لا أنَا وَلا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِزَوجِهَا..))**[1].

قال الوقَّشي في ((لا أنا ولا ثابِتُ)):

(وقد يجوز أن تكون (لا) هذه التي تستعمل بمعنى (ليس) فيرتفع ما بعدها، ويكون خبرها محذوفاً، وهذا على مذهب الكوفيين؛ لأنَّهم يجيزون في (لا) التي بمعنى (ليس) أن تعمل في المعرفة والنكرة ولا يجيز ذلك البصريُّون إلاَّ في النكرة)[2].

فقد وجَّه الحديث على مذهب ابن جني ومن تابعة ،ولكنَّه نسب الرأي إلى الكوفيين وأظنُّ ذلك وهماً؛ لأنَّ رأي الكوفيين في إعمال (لا) عمل (ليس) خلاف ذلك تماماً. فهم لا يرون إعمالها قطعاً لا في النكرات ولا في المعارف وتفسير النصب عندهم هو أنَّ المرفوع الذي يليها مبتدأ محذوف الخبر والمنصوب مفعول لفعل محذوف تقديره (أرى)[3].

**٤. وقوع الفعل الماضي حالاً**

البصريُّون لا يجيزون مجيء الحال فعلاً ماضياً إلاَّ إذا كانت (قد) مقدَّرة معه أو ظاهرة، أو كان وَصفاً لمحذوف.

(١) الموطأ: ٣٤٤.

(٢) التعليق: ١/ ٣٨.

(٣) ينظر حاشية الصبَّان: ١/ ٤٠٠.

وذهب الكوفيُّون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً من دون تقدير (قد) مضمرة قبله، وإليه ذهب الأخفش الأوسط من البصريين[١].

قال ابن السراج (فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولا بدَّ أن يكون معه (قد) إمَّا ظاهرة أو مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً)[٢].

وأيَّد البصريين في قولهم أبو زكريا الفرَّاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**أو جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [٣] فقد جعل جملة (حصرت) حالاً من الفاعل المضمر في (جاؤوكم) مع إضمار قد واستشهد على ذلك بقوله (والعرب تقول أتاني ذهب عقله يريدون قد ذهب عقله)[٤].

وأوَّل المانعون وقوع الفعل الماضي حالاً هذه الآية تأويلات أخرى وهي:

١. إنَّ جملة (حصرت صدروهم) جملة إنشائية في معنى الدعاء[٥].

٢. إنَّها صفة[٦] لقوم المذكور في الآية الكريمة﴿ **إلاّ الَّذِينَ يَصِلونَ إلى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيْثَاقٌ، أو جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم**﴾ [٧].

٣. إنَّها خبر بعد خبر[٨] وعلى هذا تكون هذه الجملة بدلاً من جملة جاؤوكم.

وذهب الوقَّشيُّ مذهب البصريين في ضرورة تقدير (قد) في الفعل الماضي الواقع حالاً في تعليقه على حديث أنس بن مالك.

**((رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) وَحَانَتْ صَلاةُ العَصرِ..))**[١].

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢، ٢٥٨ وشرح الرضي: ٢/ ٤١– ٤٥.
وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٦ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبّان: ٢/ ٢٤٤– ٢٤٥.

(٢) الأصول: ١/ ٢١٦.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٠٦ وينظر أيضاً معاني القرآن: ١/ ٢٨ وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٤١ ومُشكِل إعراب القران: ١/ ٢٠٥ والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٩١ وشرح الكافية: ٢/ ٤٥.

(٥) ينظر المقتضب: ٤/ ١٢٤.

(٦) ينظر الإنصاف: ١/ ١٦٢.

(٧) النساء: ٨٩، ٩٠.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب: ٣/ ٣١٧ .

فقال: (وقوله: ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) وَحَانَتْ صَلاةُ العَصرِ))، المعنى وقد حانت، ولابدَّ من تقدير (قد) هاهنا، لأنَّ الجملة في موقع الحال، لأنَّه أراد رأيتُ رسول الله (ﷺ) في هذه الحال، والماضي لا يصلح أن يقع حالاً إلاَّ أن تكون معه قد مُظهرة أو مضمرة، ولذلك قال النحويُّون في قوله تعالى: ﴿**أو جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم**﴾ قَدْ حصرت)[٢].

وبذلك يكون الوقَّشيُّ قد وافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

**٥. أن المفسِّرة (العبارة)**

ذكر البصريُّون أنَّ (أنْ) تأتي مفسِّرة[٣] بمنزلة (أي) إذا وقعت بعد فعل في معنى القول كقوله تعالى ﴿ **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [٤].

أمَّا الكوفيُّون فقد أنكروا ورودها مفسِّرة وقالوا: إمَّا أنْ تكون مصدرية أو مخفَّفة من الثقيلة وقدَّروا لها حرف الجرِّ [٥].

وقد ذكر الوقَّشيُّ اختلاف المذهبين في هذه المَسألة وقال برأي البصريين في تعليقه على حديث أسماء بنت أبي بكر أنَّها قالت:

**((أتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجُ النّبيِّ (ﷺ) حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإذَا النَّاسُ قِيامٌ يُصَلُّونَ، وإذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي فَقُلْتُ مَا لِلنَّاسِ؟ فَأشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّماءِ وَقَالَتْ سُبْحَانَ اللهِ فَقُلْتُ آيَةٌ؟ فَأشَارَتْ بِرَأسِهَا أنْ نَعَمْ...))**[٦].

---

(١) سبق تخريجه في ص(٦٢).

(٢) التعليق: ١/ ٧٦، ٧٧.

(٣) ينظر الكتاب: ٣/ ١٨٦، ١٨٦ وعلل النحو: ٦٠٨ والمفصل: ٤٢٨.

(٤) الصافات: ١٠٤.

(٥) ينظر الجنى الداني: ٢٢٠، ٢٢١ ومغني اللبيب: ١/ ٤٧، ٤٨.

(٦) الموطأ:١٢١

قال الوقَّشيُّ (وقولها: ((أنْ نَعْم))، أنْ هذه هي التي تسمَّى العبارة تفسر ما قبلها وتُعبِّر عن المعنى الذي قصد به كقوله تعالى: ﴿**أنِ امْشُوا**﴾[1] ولا تقع أنْ هذه إلاَّ بعد كلام معناه لمعنى القول؛ لأنَّ إشارتها برأسها بمنزلة قولها نعم وكذلك انطلاقهم فيه بمعنى أنَّهم قال بعضهم لبعض امشوا، وأهل الكوفة لا يعرفون (أنْ) هذه ويقدِّرون معها حروف جر كأنَّه قال بأنْ امشوا وبأن نعم ولا موضع لها عند البصريين)[2].

فهو لم يُشِر إلى ترجيح مذهب البصريين في هذا صراحة وهذا هو دَيدنه في التعامل في المسائل الخلافية، لكنه فسَّر الحديث على قول البصريين، ممَّا يدلُّ على أخذه بمذهبهم في ورود (أنْ) مفسَّرةً.

(١) ص: ٦.

(٢) التعليق: ١/ ٢٢٣.

## ب. ما يعلِّق عليه برأي الكوفيين

### ١ـ نيابة (أل) عن الضمير

اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه[١]. فأجاز الكوفيُّون وبعضُ البصريين وكثير من المتأخِّرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأوى**﴾[٢] أي مأواه وقوله تعالى:﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأبْوَابُ**﴾[٣] أي أبوابها.

قال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿ **مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأبْوَابُ** ﴾.

(ترفع الأبواب لأنَّ المعنى مفتَّحة لهم أبوابُها والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون مررتُ على رجلٍ حسنة العين وقبيح الأنف والمعنى حسنة عينه وقبيح أنفه ومنه قوله تعالى: ﴿**فإنَّ الجَحِيمَ هِيَ الْمَأوى..**﴾[٤])[٥].

ورد عليه العكبريُّ بقوله: (وهو في غاية الضعف لوجهين أحدهما: أنَّ البدل ما كان في المعنى الأصل والهاء تعرف بالإضافة والألف واللاَّم تعرف بالعهد وهما مختلفان والثاني أنَّهما لو كانا بدلاً من الهاء هنا لكانا كذلك في غيره وليس كذلك ألا ترى أنَّك لو قلت زيد الغلام حسن وأنت تريد غلامه لم يجز)[٦].

---

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٥ وشرح الرضي: ١/ ٤٤٠، ٤٤١ والجنى الداني: ١٩٨، ١٩٩ ومغني اللبيب: ١/ ٧٨ والإتقان : ١/ ٤٧٩.

(٢) النازعات :٤٠، ٤١ .

(٣) ص: ٥٠.

(٤) النازعات: ٣٩.

(٥) معاني القرآن: ٣٥٧/١.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٥.

وأمَّا البصريُّون فإنَّهم يمنعون نيابة (أل) عن الضمير ويقدِّرون الجار والمجرور فيه فيقولون في (هي المأوى) أي: هي المأوى له وهكذا في جميع الأمثلة[1].

وقد فسَّر الوقَّشيُّ قوله تعالى على قراءة من قرأ: ﴿**وَأَقِمِ الصّلاةَ للذِّكرَى**﴾[2] بلامين وتشديد الذَّال وألف التأنيث وتأوَّله على قياس رأي الكوفيين بإنابة (أل) مناب الضمير فقال: (وكأنَّه أراد لِذكراها فنابت الألف واللاَّم مناب الضمير وهذا على قياس قول الكوفيين في قولهم: زيد أمَّا المال فكثير وعمرو أمَّا الخلق فحسن على تقدير أمَّا ماله وأمَّا خلقه)[3]، وهذا يدلُّ على أنَّه يأخذ بمذهب الكوفيين في هذه المَسألة.

**٢. اطلاق لفظ المستقبل على الماضي**

اختلف البصريُّون والكوفيُّون في مسالة إطلاق لفظ المستقبل على الماضي[4] فذهب البصريُّون إلى أنَّها حكاية الحال الماضية فالعرب تعبِّر عن الماضي كما تعبِّر عن الشيء الحاضر. وذهب الكوفيُّون إلى تقدير (كان) في الكلام.

قال ابن عطيَّة في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ**﴾[5]:

( وتتلو بمعنى تلت فالمستقبل وضع موضع الماضي وقال الكوفيُّون المعنى ما كانت تتلو)[1].

---

(١) ينظر الخصائص: ٢/ ١٨٢، ١٨٣ والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٤١.

(٢) طه: ١٤ وهي قراءة ابن مسعود وأُبَيٍّ بن كعب وأبي السميفع والزهري والنخعي وأبي رجاء. ينظر صحيح البخاري: ١/ ١٢٧ وزاد المسير:٥/ ٢٧٥وتفسير الثعالبي: ٣/ ٢٦والدر المنثور: ٥/ ٥٦١ وفتح القدير: ٣/ ٣٦٠.

(٣) التعليق: ١/٤٠.

(٤) ينظر الخصائص:١/ ٥٢٠، ٥٢١ ومغنى اللبيب: ٢/٩٠٥، ٩٠٦ والبرهان في علوم القرآن: ٢/١٠٦ والإتقان في علوم القرآن: ٢/٣٧٢.

(٥) البقرة: ١٠٢.

وقال البغويُّ في الآية نفسها: (ما تتلو أي تلت والعرب تضع المستقبل موضع الماضي والماضي موضع المستقبل. وقيل ما كانت تتلو)[٢].

وقال الطبريُّ في قوله تعالى: ﴿**فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ مِن قَبْلُ**﴾[٣].

(وقال بعض نحويي الكوفيين إنَّما قيل تقتلون أنبياء الله من قبل فخاطبهم بالمستقبل من الفعل ومعناه الماضي)[٤].

وعلَّق الوقَّشيُّ على حديث للنبيِّ (ﷺ) وأوَّله على مذهب الكوفيين ثم يذكر رأي البصريين من دون ترجيح أحد القولين على الآخر وهو قوله (ﷺ): ((**أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلاً آدَمُ كأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنْ أُدُمِ الرِّجَالِ....**))[٥] الحديث.

قال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((أَرَانِي اللَّيْلَةَ)) كلام فيه حذف واختصار والتقدير كنت أراني ومثله قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ**﴾[٦]. أي ما تلته وهذا مذهب الكسائي وعلى هذا تَأول قول الراجر[٧].

**جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانِ الْمَاضِي**

**تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ**

أي كانت تُقطع. والبصريُّون لا يجيزون هذا ويذهبون فيه إلى أنَّها حال محكية تقديره –على مذهبهم– كأنِّي أرى نفسي عند الكعبة كما تقول: كأنِّي أنظر إلى كذا تريد أنَّك على هذه الصفة في حالك التي تخبر فيها بما رأيته)[١]

---

(١) المحرر الوجيز: ٤١٤/١.

(٢) تفسير البغوي: ٩٨/١.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) جامع البيان: ٤٢/١.

(٥) الموطأ: ٥٦٠.

(٦) البقرة: ١٠٢.

(٧) وهو رؤبة بن العجاج. والرجزفي ملحقات ديوانه ١٧٦ ومغني اللبيب : ٩٠٦/٢.

فإنَّه لم يرجِّح أحد المذهبين على الآخر؛ ولكنْ أظُنُّه إلى مذهب الكوفيين أميَلُ لذلك بدأ التعليق على الحديث برأيهم.

## ج. ما لم يرجِّح فيه أي من المذهبين أو لم يأخذ بهما

### ١. مجيء التمييز معرفة

الأصل في التمييز أن يكون نكرة؛ لأنَّه يبيِّن ما قبله كما أنَّ الحال تبيِّن ما قبلها، ولمَّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أنَّ الحال نكرة[٢]، والمقصود منه هو رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة[٣].

وقد اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في وروده معرفة[٤].

فأجاز الكوفيُّون أنْ يأتيَ معرفة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿**وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلا قَلِيلاً وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ**﴾ [٦]

وبنحو قول النابغة الذبياني:

**وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ**[٧]

أمَّا البصريُّون فقد اشترطوا التنكير في التمييز وتأوَّلوا ما جاء معرفة من التمييز بزيادة الألف واللاَّم أو أنَّه منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجارِّ، فـ ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ بمعنى سفه في نفسه.

---

(١) التعليق: ٣٣٥/٢، ٣٣٦

(٢) ينظر أسرار العربية: ١٥٥.

(٣) ينظر شرح الرضي: ٧٢/٢.

(٤) ينظر الإنصاف: ١٣٢/١– ١٣٩ وشرح الرضي: ٧٢/٢ وهمع الهوامع: ٣٤٤/٢، ٣٤٥.

(٥) البقرة: ١٣٠ وينظر معاني القرآن للفراء: ٦٦/١.

(٦) القصص: ٥٨.

(٧) ديوان النابغة: ١٠٦ والكتاب: ٢٥٨/١ والأغاني: ٢٦/١١، وبلا نسبه في الإنصاف: ١٣٤/١ وأسرار العربية: ٢٥٨.

قال العكبريُّ في قوله تعالى: ﴿ **بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾.

( ومعيشتها نصب لأنَّ مَعناه كفرت نعمتها وجهلت شكر معيشتها فحذف المضاف وقيل التقدير في معيشتها....)[1].

وذكر الوقَّشيُّ هذا الخلاف في تعليقه على قول النبي (ﷺ):

**((الَّذِي يفُوتُهُ مِنْ صَلاةِ العَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ))**[2].

فقال في **((وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ))**:

(ففي وتر ضمير مرفوع على أنَّه اسم ما لم يسمَّ فاعله و( أهله) منصوب لأنَّه مفعول ثان و(وتر) استعمل متعدِّياً إلى مفعول واحد وإلى مفعولين، فمن المتعدِّي إلى مفعولين قوله تعالى: ﴿**وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ**﴾[3] وهذا هو المذكور في الحديث، والمتعدِّي إلى مفعول واحد قولهم: وترت الرجل إذا أصبته بوتر وذلك أن تقتل له حميماً يطلبك به)[4].

ثُمَّ ذكر رأي المذهبين بقوله: ( لو قال قائل: إنَّ قوله: ((وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)) من المتعدِّي إلى واحد، وإنَّه من باب قولهم سَفِه نفسَه وغبن رأيه ما كان بعيدا؛ لأنَّ الوتر تستعمل في جميع أنواع الظلم وإن كان أصله القتل وأهل البصرة ينصبون هذا على تقدير سقوط حرف الجر كأنَّه قال: سفه في نفسه وغبن في رأيه فيكون التقدير، على هذا: فكأنَّما وتر في أهله وماله.

والكوفيُّون ينصبون على التمييز، والتمييز عند البصريين لا يكون معرفة، والوجه الذي بدأت به أحسن عندي)[5].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١٧٩/٢.

(٢) الموطأ: ١٩.

(٣) محمد: ٣٥.

(٤) التعليق: ٣٢/١.

(٥) التعليق: ٣٣/١.

والوجه الذي بدأ به هو إعراب (أهلَه ومالَه) مفعولاً به للفعل (وتر). لا كما قال البصريون أنَّه منصوب بإسقاط الجار وما قاله الكوفيون أنَّه تمييز.

فإنَّه فضَّل رأيه على المذهبين ممَّا يدلُّ على أنَّه يفضَّل التجنُّب من الخلاف النحوي ما أمكنه.

**٢. توكيد النكرة**

اختلف البصريُّون والكوفيُّون في توكيد النكرة[١] بـ(كل) وأخواتها إذا كانت معلومة المقدار أو محدودة نحو (شهر، ويوم، وميل، وضربة...)

فذهب الكوفيُّون والأخفش[٢] من البصريين إلى أنَّ توكيدها بغير لفظها جائز واستشهدوا لذلك بمثل قول الشاعر:

**لكِنَّــهُ شَــاقَهُ أنْ قِيْــلَ ذا رَجَــبُ يَــا لَيْــتَ عِــدَّةَ حَــولٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ**[٣]

أمَّا البصريُّون فإنَّهم ذهبوا إلى عدم جواز توكيد النكرة؛ لأنَّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ولأنَّها تدلُّ على العموم بخلاف التوكيد فهو يدل على التخصيص والتعين.

وعدُّوا البيت السابق وأمثاله من الشواهد من الشواذ[٤]

واختار ابن مالك رأي الكوفيين بقوله:

**وَإنْ يُفِــدْ تَوكِيــدَ مَنْكُــورٍ قُبِــلْ وَعَــنْ نُحــاةِ البَصْــرَةِ المَنْــعَ شَــمِلْ**[١]

(١) ينظر الكتاب: ٤٠٧/٢، ٤٠٨، والمفصّل: ١٤٧، والإنصاف: ٤٥١/٢ ، ٤٥٦ ، وشرح المفصّل: ٥٩٤/١، وشرح شذور الذهب: ٥٥١/١، وهمع الهوامع: ٣/٣.

(٢) ينظر همع الهوامع: ١٧٠/٣.

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهندلي في أشعار الهذليين: ٩١٠/٢ وبلا نسبة في الإنصاف: ٤٥٤/٢ وشرح المفصّل: ٥٩٤/١.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب: ٥٥١/١.

ولم يستبعد الرضيُّ ما ذهب إليه الكوفيُّون لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤقت[٢].

وقد ذكر الوقَّشيُّ اختلاف المذهبيين في تعليقه على حديث ربيعة بن أبي عبد الرحمن ((**أَنَّ رَجُلاً فِي إِمَارَةِ أَبَّانَ بنَ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقَاً لَهُ كُلَّهُمْ جَمِيعَاً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيرُهُمْ....**))[٣].

قال الوقَّشيُّ معلِّقاً على قوله: ((**أَعْتَقَ رَقِيقَاً لَهُ كُلَّهُمْ**)).

(النحويون لا يجيزون: رأيت قوماً كلَّهم، لأنَّ التأكيد بـ(كلَّهم) وبـ(أجمعين) إنَّما يكون للمعارف وأجاز الكوفيُّون تأكيد النكرة إذا كانت معروفة المقدار كقولك قبضت درهماً كلَّه ودرهمين كليهما، ولم يجيزوا قبضت دراهمَ كلَّها لأنَّها مجهولة المقدار وهذا كلُّه خطأ عند البصريين)[٤].

فهو يذكر رأي المذهبين دون ترجيح رأي على رأي صراحة. وأظُنُّه يميل إلى رأي البصريين في هذا؛ لأنَّه يقابل الكوفيين بالنحويين وكأنَّه يرى أن الصحيح من قول أغلب النحويين هو عدم جواز توكيد النَّكرة.

ولَمَّا كان الاسم النكرة في الحديث غير معروف المقدار ولا يدخل في الخلاف المذكور بين المذهبين، فإنَّه يؤوِّل (كل) لغير معنى التوكيد:

فقال (والوجه في الحديث أنْ يجعل (كلَّهم) بدلاً من الرقيق لا تأكيداً؛ لأنَّ (كل) قد تستعمل في كلام العرب غير تابع لما قبله على معنى التأكيد فيقال كلُّ القوم ذاهبون، وجاءني كلُّ القوم، فيستعمل اسماً غير تابع يبتدأ به ويلي العوامل قال

(١) شرح ابن عقيل على الألفية: ٢١١/٣.

(٢) ينظر شرح الرضي : ٣٧٢/٢.

(٣) الموطأ: ٤٧١ وانفرد به الإمام مالك.

(٤) التعليق: ٨٣/٢.

تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ [1] وقال تعالى: ﴿ **وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**﴾ [2])[3].

**٣. إعراب المصدر المنكر في موضع الحال**

اختلف النحويُّون في إعراب المصدر المُنَكَّر، فالبصريُّون يرون أنَّه حال مؤوَّل بوصف مناسب، فيؤوِّلون (جاء زيدُ ركضاً) بـ(راكضاً)[4].

أمَّا الكوفيُّون فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّه مفعول مطلق مبيِّن لنوع عامله الذي تقدَّم من وصف أو فعل بحسب المعنى. فجاء زيدُ ركضاً يعني عندهم جاء زيد يركض ركضاً [5].

وقد ذكر الوقَّشيُّ رأي المذهبين من دون ترجيح أحدهما على الآخر ففي تعليقه على حديث أبي شهاب ((**أنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) وأبَا بَكْرَ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ والخُلَفاءُ هَلُمَّ جرَّاً وَعَبدِ اللهَ بنِ عُمَرَ**)[6].

قال الوقَّشي: (وهَلُمَّ بمعنى أقبل. الجرُّ سيْرٌ لَيِّنٌ تتمشَّى به الإبل، وهي ترعى. وهي منصوبة عند البصريين؛ لأنَّها مصدر وقعت موقع الحال، كأنَّه قال هلُمَّ جارِّين، كما قال جاء زيد مشياً أي ماشياً، والكوفيُّون يجعلونه مصدراً محمولاً على

(١) يس: ٣٢.

(٢) مريم:٩٥.

(٣) التعليق: ٨٣/٢.

(٤) ينظر الكتاب: ٤٣٨/١، والمفصل: ٩٠، وشرح المفصل: ٥٩/٢، وتسهيل الفوائد: ١٠٩، وأوضح المسالك: ٣٠٧/٢، ٣٠٨، وهمع الهوامع: ١٣٠/٢.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب: ٣٤٢/٢، ٣٤٣، والمساعد: ١٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٩٩/٢.

(٦) الموطأ: ١٤٣.

المعنى؛ لأنَّه معنى هَلُمَّ جرُّوا فكأنَّه قال جرُّو جرَّاً كما يقال قعد زيد جلوساً، لأنَّ قعد بمعنى جلس) [١].

**٤-(أل) الداخلة على الاسم الجامد**

اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في الأسماء الجامدة المعرَّفة بـ(أل)[٢] فذهب الكوفيُّون إلى أنَّها يجوز أن تستعمل موصولة واستشهدوا لذلك بمثل قول أبي ذؤيب الهذلي:

**لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ فِي أفيائِهِ بِالأصَائِلِ**[٣]

أمَّا البصريُّون فإنَّهم مَنَعوا أن تكون(أل) موصولة إلاَّ إذا دخلت على وصف صريح كأسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة وعدُّوها معرفة وحجَّتهم في ذلك أن الأصل في الصلات أن تكون للأفعال[٤]. والاسم الجامد لا يؤوَّل بالفعل كما تؤوَّل أسماء الفاعلين والمفعولين.

وجعلوا (أُكْرِمُ أَهْلَهُ) في البيت خبراً ثانياً أو صفة للبيت على أن تكون (أل) ليست للتعريف.

أمَّا الوقَّشيُّ فقد ذكر الرأيين من دون ترجيح في تأويله لقول مالك: **((أنَّه سَأَلَ ابْنَ شِهابٍ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ بَعضَ التَّكْبِيرِ عَلَى الجَنَازَةِ ويَفُوتُهُ بَعْضُهُ فَقَالَ: يَقْضِي مَا فَاتَه مِنْ ذلِكَ))**[٥].

(١) التعليق:١/٢٥١.

(٢) ينظر الإنصاف: ٢/ ٧٢٣- ٧٢٥، واللباب: ٢/ ١٢١ وشرح الرضي: ٣/ ١٥ وهمع الهوامع: ١/ ٣٣١ والدرر اللوامع على همع الهوامع: ١/ ٢٧٣.

(٣) ينظر شرح أشعار الهذليين: ١/ ١٤٢ والكامل: ٢/ ٩٧١. ولسان العرب ١١/ ٦ وبلا نسبة في الإنصاف: ٢/ ٧٢٣ وشرح الرضي: ٣/ ١٥ وهمع الهوامع: ١/ ٣٣١. والشاهد في دخول (أل) الموصول على( البيت ) والبيت خبر أنت وأكرم أهله صلة للبيت، كأنَّه قال:( لأنت الذي أكرم أهله) .

(٤) ينظر مغني اللبيب: ١/ ٧٦ ومنحة الجليل: ١/ ١٥٦.

(٥) الموطأ: ١٤٥.

قال الوقَّشيُّ: (وقوله: ((أنَّه سَأَلَ ابْنَ شِهابٍ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ)) هذه مسألة تنازع فيها النحاة، فالكوفيُّون يجعلون (يدرك) صلة للرجل كأنَّه قال: الذي يدرك، ويجيزون أن يوصل كلُّ ما به الألف واللام كما يُوصل (الذي) والبصريُّون لا يجيزون الصِّلة إلاَّ في الألف واللاَّم الداخلين على أسماء الفاعلين والمفعولين كالضَّارب والمضروب ويتأوَّلون بيت أبي ذؤيب:

**لَعَمْرِي لأنت البَيْتُ أُكرِمُ أهلَهُ وأقْعُدُ فِي أفْيائِهِ بِالأصَائِلِ**

على وجهين: أحدهما: أن يكون (أُكْرِمُ أهلَه) خبراً لـ (أنت) بعد خبر. والثاني: أن يكون البيت مُبهماً على غير معهود كما تقول: إنِّي لأمُرُّ بالرَّجل غيرِك، وبالرَّجل خير منك، وعلى هذا التأويل الثاني يتوجَّه قوله: (عن الرَّجل يُدرِك)؛ لأنَّ الرجل هاهنا لا يرادُ به، رجلاً معيَّناً فجرى مجرى النكرة فصار (يدرك) في موضع الصفة له)[1].

(١) التعليق: ٢٥٥/١ وينظر التعليق: ٣٨١/١ في المسألة نفسها.

## المبحث الثالث

## في آراء العلماء

يـذكر الوقَّشـيُّ فـي كتابـه آراء نحويـة كثيـرة للعلمـاء مـن الفقهـاء واللغـويين والنحويين، يدعم بها تعليقاته على ما جاء في الموطأ من أحاديث وآثار وأقوال. ولم يكن ناقلاً للآراء فحسب بل يتناولها بالتحليل والترجيح والتضعيف والتوضيح، وهذه الأمور تحتاج إلى عقل مُمَحَّص وثقافة واسعة وعلمية عالية، وهي تكشف شخصية العالم أو الباحث، وبها يمكن للعالم أو الباحث أن يتوصل إلى النتائج المطلوبة التي يمكننا القول بأنَّه من أصحاب العطاء والإبداع والاجتهاد.

والوقَّشيُّ واحد من العلماء الذين كان منهجهم في التأليف ذكر آراء العلماء، والترجيح والتضعيف، ولمَّا كان كتابه تعليقات لغوية على أهمَّ كتاب في الفقه، فلم يقتصر على ذكر آراء النحويين فحسب بل شملت الخلاف الفقهي الذي جاء بسبب الفهم اللغوي للنصوص من القرآن والحديث.

وفيما يلي منهجه في التعامل مع آراء النحاة والفقهاء. ممَّا يبيِّن سعة ثقافته النحوية رحمه الله.

## أولاً : الترجيح

### ١. ترجيح رأي (مالك) في إدخال ما بعد (إلى) فيما قبلها

اختلف أهل الفقه[١] في دخول المِرفق في وجوب الغسل من قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى الْمَرَافِقِ**...﴾[٢].

١. فيرى أهل الظاهر، والمتأخِّرون من أصحاب مالك، أنَّ المِرفق لا يدخل في وجوب الغسل.
٢. وذهب الجمهور إلى وجوب إدخاله ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي.

وجاء هذا الخلاف الفقهي من اختلاف النحاة في معنى (إلى)، فمنهم من يرى أنَّها لانتهاء الغاية ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند عدم القرينة[٣] واحتجَّ بهذا الفريقُ الأول من الفقهاء.

ومن النحاة من يرى دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها إذا كان من جنسه[٤].

وقال الكوفيُّون وجماعة من البصريين أنَّها تأتي بمعنى (مع)[٥] وحجَّتهم في ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إِلى اللّهِ**﴾ [٦].

وعلى هذين القولين استند الفريقُ الثاني.

---

(١) ينظر أحكام القرآن للجصاص: ٣٤٠/٢، ٣٤١. وبداية المجتهد لابن رشد: ١٠/١.

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٦/١، والجنى الداني: ٣٤٨، والبحر المحيط: ٤٣٥/٣، ومغنى اللبيب: ١٠٤/١، وهمع الهوامع: ٤١٤/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي: ٤/ ٢٧١ والجنى الداني: ٣٨٤ ومغني اللبيب: ١/ ١٠٤.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٢٧٧وأسرار العربية: ١٩٤ وشرح المفصّل: ٣/ ٤٩٠، ٤٩١ وارتشاف الضرب: ٤٥٩والجنى الداني:٣٤٨ومغني اللبيب: ١/ ١٠٤ وهمع الهوامع: ٢/ ٤١٤ والإتقان: ١/ ٤٨٢.

(٦) آل عمران: ٥٢.

وقد رجَّح الوقَّشيُّ قول مالك والجمهور في إدخال المرفقين في الوضوء فقال: (وذكر[١] قول مالك في إدخال المرفقين في الوضوء فقال: وحجَّته قوله تعالى: ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إلى اللّهِ**﴾[٢]، ﴿**وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ**﴾[٣]، فما بعد (إلى) في هذين الموضعين داخل فيما قبلها، وهي بمنزلة (مع)، قال وحكى يعقوب وغيره أنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) وتقول العرب: إنَّ فلانا لظريف عاقل إلى حسب ثابت، أي: مع حسب وأُنشد لذي الرمة:

**بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إلى كُلِّ صَلْعَةٍ ضَهُولٌ وَرَفْضُ المِذْرَعاتِ القَرَاهِبِ**[٤]

أي: مع كل صلعة.

وحجَّة من قال بخلاف قول مالك قوله تعالى: ﴿**ثُمّ أَتمّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ**﴾[٥]، والليل ليس بداخل في الصيام، والقول الأول أصحُّ، لأنَّها ما بعد (إلى) إنَّما يمتنع من الدخول فيما قبلها إذا كان من غير جنسه. وإن كان من جنسه فبابه أن يكون داخلاً فيما قبله حتى يقوم دليل على ذلك، ألا ترى أنَّ البصريين قد أجازوا ضربت القوم حتى زيدٍ ضربته وقالوا يجعل ضربته توكيداً، بعد ما مضى من كلامك على الخفض، ولولا أنَّ زيد دخل في المضروبين لم يصحَّ أن تكون توكيداً ومع هذا فإنَّ ما بعد (إلى) لَمَّا كان قد يجوز فيه أن يكون داخلاً فيما قبله، وقد يجوز أن لا يكون فكان إدخال المرفقين في الغسل أحوط وأرفع للشبهة )[٦].

(١) يعني المؤلف نفسه.

(٢) آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤.

(٣) النساء:٢.

(٤) ديوانه: ١٨٨ وأدب الكاتب: ٥١٦ ولسان العرب وتاج العروس مادة (ضهل).

(٥) البقرة : ١٨٧.

(٦) التعليق: ١/ ٥٣، ٥٤.

**٢. ترجيح رأى سيبويه في أنَّ(سبحان الله) اسم علم ممنوع من الصرف**

مذهب سيبويه في (سبحان الله) أنَّه اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عثمان وقع موقع المصدر،وقد اشتق منه سَبَّحتُ والتسبيح وليس مصدراً لـ(سبَّح). ويلزم الإضافةَ ولا يتصرف. وإذا أفرد عن الإضافة كان اسماً للتسبيح لا ينصرف للتعريف والألف والنون في آخره(١).

وقيل إنَّ معناه تنزَّهت وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره سَبَّحتُ اللهَ تسبيحاً(٢).

وذكر الوقَّشيُّ هذه المسألة ورجَّح قول سيبويه على مخالفيه فقال: ( (وسبحان) عند سيبويه اسم علم التسبيح واقع موقع المصدر وليس بمصدر ومنع من الصرف كما منع عثمان وسفيان. وزعم قوم أنَّه مصدر من سبَّح سبحاناً كالغُفران والكُفران من غفر وكفر أي: على حذف الزيادة من الفعل، وإن كان لم ينطق به، وحذف منه التنوين للإضافة لا لمنع الصرف واحتجُّوا بقول أميَّة:

**سُبْحَانَه ثُمَّ سُبحَاناً نَلُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ**(٣)

وقال سيبويه: إنَّما نوَّنه هنا لأنَّها نكرة، كما ينوَّن عثمان إذا نُكِّر ويدلُّ على صحَّة ما قال سيبويه قول الأعشى:

**سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الفَاجِرِ**(٤)

فلم ينوِّنه، وهو غير مضاف)(٥).

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٣٨٦– ٣٨٩ والخصائص: ٢/ ٣ والمفصل: ٥٧ والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩ وشرح المفصل:١/ ٢٢٣ وهمع الهوامع: ٢/ ١١٥، ١١٦.

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩.

(٣) ديوان: أميَّة بن أبي الصلت: ٣٣٣ والشاهد في الكتاب: ١/ ٣٩٠ والمقتضب: ٣/ ٢١٧ والنكت على كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٣ وشرح الجمل: ١/ ٣٢٣ وهمع الهوامع: ٢/ ١١٥.

(٤) ديوانه (الصبح المنير): ١٠٦ وصدره: **أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَجْرُهُ.**

والشاهد في الكتاب: ١/ ٣٨٨، والمقتضب: ٣/ ٢١٨ والخصائص: ٢/ ٣ وأساس البلاغة: ٢٠٠ مادة (سبح) وشرح المفصل: ١/ ٢٢٣. وهمع الهوامع: ٢/ ١١٥.

(٥) التعليق: ١/ ١٢١، ١٢٢.

**٣. ترجيح رأي سيبويه في (الواو) بعد همزة الاستفهام**

يعدُّ سيبويه الواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام أنَّها واو العطف وتفيد الهمزة والواو التقرير في الكلام.

قال سيبويه: (وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل الألف عليها، فإنَّما هذا استفهام مستقبل بالألف، ولا تدخل الواو على الألف كما أنَّ (هل) لا تدخل على الواو. فإنَّما أرادوا أنْ لا يجروا هذه الألف مجرى (هل)، إذ لم تكن مثلها والواو تدخل على (هل).

وتقول ( أَلَست صاحِبَنا أوَ لَسْتَ أخانا؟) ومثل ذلك (أما أنت أخانا أوَ ما أنت صاحبنا؟) وقوله (أوَ لا تأتينا أوَ لا تحدِّثنا؟) إذا أردت التقرير أو غيره ثمَّ أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلاَّ أن تستقبل الاستفهام)[١].

ثم قال: (وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿**أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ، أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾[٢] فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿**أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ**﴾[٣] وقال عز وجل: ﴿**أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ**﴾[٤]. وقال: ﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدَاً**﴾[٥]) [٦].

وذكر الأخفشُ: أنَّ الواو في هذه المواضع زائدة

(١) الكتاب: ٣/ ٢١٢.

(٢) الأعراف: ٩٧، ٩٨.

(٣) البقرة: ١٠٠.

(٤) الصافات: ١٦، ١٧، والواقعة: ٤٧، ٤٨.

(٥) الأعراف: ٩٩.

(٦) الكتاب: ٣/ ٢١٣.

جاء في معاني القرآن: (فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء في قوله: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ..**﴾[1] فهذا في القرآن وإن شئت جعلت الفاء والواو هاهنا حرف عطف)[2].

وذكر الكسائي أنَّها (أو) حركت واوها[3]

وقد رجع الوقَّشيُّ رأي سيبويه على رأيَي الأخفش والكسائي في تعليقه على قول النبي (ﷺ) حين سُئل عن الاستطابة فقال: (( **أوَ لا يَجِدُ أحَدُكُمْ ثَلاثَةَ أحْجَارٍ**))[4].

قال الوقَّشيُّ: (هذه الواو عند سيبويه وأصحابه واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام، فأحدثت في الكلام ضرباً من التقرير، وقد تكون للاستفهام الذي لا تقرير فيه، وقد تحدث في الكلام معنى التوبيخ كقوله تعالى: ﴿ **أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ**﴾[5] وهي تستعمل على وجهين:

أحدهما: تقرير المخبر على بعض ما أخبر به.
والثاني: عطف كلام المخاطب على كلام المحدث.

أمَّا التقرير فمثل أن يقول قائل: جاءني زيد وقال لي كذا وكذا، فيقول له المخاطب: أوَ قال لك هذا ؟ فتستفهمه عن بعض كلامه ويترك بعضه.

وأمَّا العطف: فكقول القائل: جاءني زيد، فيقول المخاطب: أوَ أقام؟ كأنَّه أراد عطف القيام على المجيء الذي نطق به المخبر فلم يكن منه على ثقة فاستفهمه

(١) البقرة: ٨٧ وتمام الآية والتي فيها موضع الشاهد﴿**وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾.

(٢) معاني القرآن: ١٤٧.

(٣) ينظر الدر المصون: ٢٤/٢.

(٤) الموطأ: ٢٩.

(٥) البقرة: ٨٧ .

عنه، وقد يكون منه على ثقة ويستفهمه على جهة التقرير والتوبيخ أو نحو ذلك من المعاني وزعم بعض النحويين[١] إنَّ الواو في هذه المواضع زائدة وزعم بعضهم[٢] أنَّها (أو) حركت واوها، ولا وجه لدخول (أو) في هذه المواضع. والدليل على أنَّها الواو العاطفة كما قال سيبويه: أنَّا وجدناهم قد أدخلوها على فاء العطف في نحو قوله تعالى: ﴿**أفكلّما جاءَكُمْ**﴾[٣] وعلى (ثُمَّ)في نحو قوله تعالى: ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ** ﴾[٤]. ومعنى قوله: ﴿**أو لا يَجَدْ أحدُكُم**﴾: أو ليس يجد أحدكم فهو كلام معناه التقرير كقوله تعالى: ﴿**ألسْتُ بِرَبِّكُم**﴾[٥])[٦].

## ٤. ترجيح رأي المبرِّد وآخرين على رأي سيبويه في حذف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع

قد تحذف نون الوقاية أو نون الرفع تخفيفاً في الكلام والعلماء في هذا على قولين:

الأول: وهو رأي سيبويه أنَّ المحذوفة نون الرفع؛ لأنَّها المعرَّضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها واختاره ابن مالك[٧].

قال سيبويه (وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع وذلك قولك (لَتفعَلُنَّ ذاك ولَتَذْهبُنَّ)؛ لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً.

وتقول: (هل تفعَلُنَّ ذاك) تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذا كانت تحذف وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً

(١) هو الأخفش كما ذكرنا.

(٢) هو الكسائي كما ذكرنا.

(٣) البقرة: ٨٧.

(٤) يونس: ٥١.

(٥) الأعراف: ١٧٢.

(٦) التعليق: ٦٩/١، ٧٠.

(٧) ينظر شرح الرضي: ٢/ ٤٥٠ ومغني اللبيب، ٢/ ٨٠٨.

للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قَرَأ[١] ﴿**أَتُحَاجُّونِّي**﴾)[٢].

والثاني: وهو رأي المبرِّد والسيرافي والفارسي وابن جني أنَّ المحذوفة نون الوقاية لانَّ الثقل جاء منها لا من نون الإعراب[٣].

قال ابن هشام في مسائل دار الأمر كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى: (أحدهما نون الوقاية في نحو ﴿**أَتُحَاجُّونِّي**﴾ و﴿**تَأْمُرُونِّي**﴾[٤] فيمن قرأ بنون واحد وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين)[٥].

ورجَّح الوقَّشيُّ القول الثاني على قول سيبويه في تعليقه على قول النبيِّ (ﷺ): ((**رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخافُون أنْ لا أقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أفَاءَ اللَّهُ عَلَيكُم، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرِ تُهَامَةَ نَعَماً لَقَسَّمْتُهُ بَينَكُم، ثُمَّ لا تَجِدونَني بَخِيلاً وَلا جَبَاناً، وَلا كَذَّاباً..**))[٦].

قال الوقَّشيُّ: (ومن روى ((ثُمَّ لا تَجِدونَني بَخِيلاً وَلا جَبَاناً)) بنونين فهو القياس، لأنَّ هذا موضعُ رفع، والنون لا تسقط من الأفعال المضارعة إلاَّ لنصب أو جزم. ومن روى ( لا تجدوني ) بنون واحدة فإنَّما حذف النون تخفيفاً، لاجتماع النونين على قراءة من قرأ: ﴿ **أَتُحَاجُّونِي** ﴾ .

واختلف في النون المحذوفة فقيل الأولى هي المحذوفة وقيل بل الثانية، وهو الصحيح)[٧].

---

(١) الأنعام: ٨٠ من قوله تعالى ﴿**وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ**﴾ والتخفيف هو قراءة نافع وابن عامر ينظر السبعة في القراءات: ٢٦١ وإعراب القرآن: ١/ ٥٦٠ والحجة لأبي على الفارسي: ٣/ ٣٣٣ والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٢٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣.

(٣) ينظر شرح الرضي: ٢/ ٤٥٠.

(٤) الزمر: ٦٤ من قوله تعالى ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**﴾.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٨.

(٦) الموطأ:٢٧٩.

(٧) التعليق: ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

فهو رأى بأنَّ حذف نون الوقاية صحيح لا نون الرفع، وقد خالف سيبويه في هذا وما أقلَّ مخالفته إيَّاه ممَّا يدلُّ على اتباعه ما يقوله العلماء وليس العلماء أنفسهم.

**٥.ترجيح رأيه على رأي ابن قتيبة والأزهري في معنى (السَّلام عليك)**

ذُكرت في معنى السلام عليك أقوال:

١. أن يكون (السلام) اسماً من أسماء الله تعالى والتقدير اسم السلام عليك وقال أبو بكر ابن الأنباري ( ت ٣٢٨هـ): (المعنى الله عليكم أيْ على حفظكم)[١].

٢. أن يكون بمعنى سلامة من الله عليك من الآفات والعلل.

وذكر هذين الرأيين الأزهري (ت٣٧٠هـ) فقال: (وقوله: ((السَّلامُ عَلَيْكَ أيُّهَا النَّبِيُّ)) فيه قولان أحدهما اسم السلام ومعناه اسم الله عليك ومنه قول لبيد:

**وَمَنْ يَبكِ حَولاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ**[٢].

وقيل: معنى قوله السلام عليكم أي سلَّم الله عليك تسليماً وسلاماً ومن سلَّم الله تعالى عليه فقد سلم من الآفات كلِّها)[٣].

٣. (السلام) و(السلامة) لغتان كاللذاذ واللذاذة قال به ابن قتيبة[٤] (ت ٢٧٦هـ).

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٥٨.

(٢) شرح ديوان لبيد: ٢١٤ وموضع الشاهد في الصدر وهو قوله: **إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا** وينظر البيت جامع البيان: ١/ ٥٣ والخصائص: ٢/ ٢٧١ والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢١/ ٥٧ وشرح المفصل: ١/ ٥٤٣.

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ١/ ٨٠ وينظر تحرير ألفاظ التنبيه للنووي: ٧٠ والمطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح الحنبلي: ٨٠ .

(٤) تفسير غريب القرآن: ٦ وينظر لسان العرب: ١٢/ ٢٩٠.

٤. أن يكون بمعنى السلامة متوالية عليك ومتكرِّرة اختاره الوقَّشيُّ ورجَّحه على الأقوال السابقة.

قال الوقَّشي: (قوله: ((السلام عليك)) [١]: فيه ثلاثة أقوال أحدهما: أن يراد بالسلام: الله وهو اسم من أسمائه، فالتقدير اسم السلام عليك، وقد بيَّن ذلك لبيدُ فقال:

**إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما**

والثاني: أن يراد بالسلام: السلامة وهما لغتان سلام وسلامة، كما يقال لذاذ ولذاذة، ورضاع ورضاعة، قال:

**تَحَيَّـــى بِالسَّـــلامَةِ أمُّ بَكْـــرٍ فَهَـلْ لَـكِ بَعْـدَ قَوْمِـكِ مِـنْ سَـلامِ**[٢]

فيكون معنى السلام عليك السلامة لك و(على) بدل من اللام[٣].

والقول الثالث: – وهو الذي نختاره – أن يكون معناه السلامة متوالية عليك ومتكرِّرة فتكون (على) غير مبدلة؛ لأنَّ البدل في الحرف إنَّما يصار إليه عند عدم التأويل، وقول الرجل للرجل: السلام عليك معناه: السلامة لك منِّي أن أتناولك بيدٍ ولسان؛ لأنَّ الجاهلية كانت تغير بعضها على بعض فجعل شعار الإسلام مناقضاً لذلك)[٤].

## ٦. ترجيح مجيء الفعل (شهد) بمعنى (حضر) وعدم احتياجه إلى المفعول به

(١) الموطأ:٦٣ أحاديث باب التشهد في الصلاة.

(٢) البيت لأبي بكر بن سودة، أو لشداد بن الأسود الليثي، أو لابن شعوب عمرو بن سمي وشعوب أمّه قالها في بكاء قتلى بدر ينظر وتفسير غريب القرآن : ٦ ولسان العرب: ١٢/ ٢٩٠.

(٣) ينظر في مجيء (على) بمعنى (اللام) ، الجنى الداني: ٤٨٠ ومغني اللبيب : ١/١٩١ .

(٤) التعليق: ١/ ١٣٥، ١٣٦.

ذكر العلماء في توجيه قوله تعالى ﴿ **فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**﴾ [١] عدَّة آراء لِمَا وجدوه من إشكال فقهي يترتَّب على الفهم الظاهر للآية الكريمة إذا عُدَّ (الشهر) فيها مفعولاً به لأنَّه (يلزم من ذلك أن يصومه الحاضر والمسافر؛ لأنَّهما معاً يشهدان الشهر)[٢]، والمشهور في الشريعة الإسلامية أنَّ الآية تشمل الحاضر لا المسافر لأنَّها مقيَّدة بقوله تعالى في الآية نفسها ﴿**فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أو عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ**﴾[٣] ومن هذه الآراء:

١. إنَّ (الشهر) منصوب على الظرفية والمفعول لفعل (شهد) محذوف تقديره (الحضر) أو (المصر) والتقدير: فمن شهد منكم الحضر أو المصر في الشهر، ذهب إلى هذا التأويل أكثر النحويين والمعربين للقرآن الكريم[٤].
٢. إنَّ (شهد) في الآية بمعنى (حضر) ويكون المعنى: فمن حضر منكم في الشهر[٥].
٣. إنَّ (الشهر) مفعول بحذف المضاف والتقدير، فمن شهد هلال الشهر فليصمه[٦].

٤. إنَّ في الكلام حالاً مقدَّراً والتقدير: فمن شهد مقيماً غير مسافر[١].

---

(١) البقرة: ١٨٥

(٢) التعليق: ٣٠٣/١

(٣) البقرة: ١٨٥

(٤) ينظر جامع البيان: ١٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس:٢٣٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٢١/١، وتفسير البغوي: ١٥١/١، والكشاف: ١١٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٨٢/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٩٩/٢، وتفسير النسفي: ٨٩/١.

(٥) ينظر جامع البيان: ١٤٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٢١/١، وتفسير الواحدي: ١٥١/١، وتفسير أبي السعود: ٢٠٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٨٢/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٩٩/٢، وتفسير النسفي: ٨٩/١.

(٦) ينظر تفسير البيضاوي: ٤٥٦/١، وروح المعاني: ٦١/٢

فعلى هذين التقديرين الأخيرين أنَّ الفعل (شهد) على معناه الأصلي غير متضمِّن معنى الحضور وهو من الأفعال المتعدية وتفيد معنى التناول وهو احتواء الفاعل للمفعول به[٢]، ولكن لابدَّ من تقدير محذوف سواء أكان مضافاً أم حالاً لأنَّ المعنى لا يستقيم بغير هذا التقدير.

وقد ذكر الوقَّشيُّ الرأيين الأولين والرأي الثاني هو الأجود عنده فقال: (وتأويله عند غيره[٣] فمن شهد منكم الحضر في الشهر، فالشهر على هذا منصوب انتصاب الظرف لا انتصاب المفعول، وحذف المفعول وهو الحضر... والأجود أن يكون من قولهم: شهد زيد إذا حضر، فيكون معناه حضر منكم في الشهر، وشهد هذا غير متعدٍّ إلى مفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿ **لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أو أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[٤] أي حاضر بلبِّه وفكره. ولم يعدَّه إلى مفعول، وأيضاً فإنَّ من شهد بعض الشهر في الحضر لا يقال أنَّه شهد الشهر)[٥].

ويبدو أنَّ اقتصار الوقَّشيِّ على الرأيين الأولين حاصل من شيوعهما لدى العلماء، وأبدى رأيه في اختيار الأجود ممَّا يدلُّ على حسِّه النحوي.

## ثانياً: التضعيف والرَّدُّ

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢٣٨، والخصائص: ١٥١/٢

(٢) الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٢٦٣

(٣) يعني الوقشي بالضمير الغائب نفسه وقال قبله ( وذكر أبو الوليد هشام)

(٤) ق: ٣٧.

(٥) التعليق: ٣٠٣/١

**١. تضعيف رأي من قال إنَّ (حتى) تأتي بمعنى (إذا) أو (الواو)**

ذكرت لقول النبي (ﷺ) ((**إنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا**))[١] عدَّة معان، تجنُّباً من إسناد صفة الملل إلى الله جلَّ وعلا، وهو منزَّهٌ من صفات النقص كلِّها، لذلك لم يأخذ العلماء الحديث على ظاهره ولجؤوا إلى تأويله بما يوافق مراد الرسول (ﷺ) ومقام الله تعالى.

قال الحربيُّ (ت ٢٨٥هـ): ( كأنَّه قال: لا يَمَلُّ مِن ثواب أعمالكم حتى تَمَلُّوا )[٢].

وقال الخطابيُّ (ت ٣٨٨هـ): ( يريد أنَّه لا يَمَلُّ إذا مَلُّوا ولو أراد به النهاية لم يكن فيه مدح ولا له عليهم فضل )[٣]. فإنَّه عَدَّ (حتى) بمعنى (إذا) وليس لانتهاء الغاية.

وقال ابن الجوزيِّ (ت ٥٩٧هـ): ( فيه ثلاثة أوجه أحدهما أنَّ المعنى وإنْ تمَلُّوا والثاني لا يطرحكم حتى تتركوا الطاعة، والثالث لا يقطع فضله حتى تمَلُّوا سؤاله)[٤].

وقال القرطبيُّ(ت٦٧١هـ): ( قيل حتَّى بمعنى الواو أي وتمَلُّوا وقيل المعنى وأنتم تمَلُّون وقيل المعنى لا يقطع عنكم ثواب أعمالكم حتى تقطعوا العمل)[٥].

وبهذا يكون للحديث ثلاثة تأويلات رئيسة:

---

(١) سنن أبي داود: ٤٨/٢ وسنن ابن ماجة: ١٤١٦/٢، والمسند: ٨٤/٦، وصحيح ابن حبان: ٦٧/٢ وصحيح ابن خزيمة: ٢٦٤/٢، ومسند أبي شهاب: ٤٤٢/١، ومسند أبي يعلي: ١١٥/٨.

(٢) غريب الحديث للحربي: ٣٣٧/١.

(٣) غريب الحديث للخطابي: ١٩٩/١.

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي: ٣٧٣/٢، وينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣٦٠/٤، ولسان العرب: ٦٢٩/١١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٨/١.

١. أن تكون (حتَّى) بمعنى (إذا).
٢. أن تكون بمعنى الواو.
٣. أن يكون الفعل (تمَلُّوا) بمعنى (تتركوا) وحتى على بابها لانتهاء الغاية.

وقد رجَّح الوقَّشيُّ التأويل الأخير وضعف الآخرين فقال:

( (تمَلُّوا) هاهنا بمعنى تتركوا، أي: إنَّ الله لا يترك المجازاة على العمل حتَّى تتركوا العمل. و(حتَّى) غاية على بابها. وقال ابن قتيبة[١]: (حتَّى) هاهنا بمعنى (إذا) وهو غلط. وقال غيره: إنَّها بمعنى الواو وهو غلط أيضاً؛ لأنَّها لو كانت بمعنى الواو، أو بمعنى (إذا) كانت غير عاملة، وكان يجب على قولهم، حتَّى تملُّون بنون ثابتة، فحذفها دليلٌ على أنَّ (حتَّى) غاية على بابها فاعلمه)[٢].

وممَّا يدلُّ على عدم صحة إفادة (حتَّى) معنى (الواو) في الحديث أيضاً أنَّ من شروط (حتَّى) العاطفة، عطف المفرد على المفرد لا الجملة على المفرد أو الجملة على الجملة [٣]....

**٢. ردُّه على من توهَّم أنَّ الفعل (نقص) لا يكون متعدياً**

يأتي الفعل (نقص) لازماً ومتعدياً، قال الخليل: (نقص ونقصته يستوي فيه اللازم والمجاوز)[٤]، ونقل ابن منظور هذا الكلام عن أبي عبيد[٥].

وذكر الفيوميُّ(ت٧٧٠هـ) أنَّه يتعدَّى إلى مفعولين أيضاً فقال: (ويتعدَّى أيضاً، بنفسه إلى مفعولين فيقال نقصت زيداً حقَّه وانتقصته مثله)[١].

(١) لم أجد كلام ابن قتيبة في كتابيه المشهورين (تأويل مشكل القرآن وغريب الحديث) ووجدت هذا الكلام للخطابي كما أشرت إليه.

(٢) التعليق: ٤٢٨/٢.

(٣) ينظر الجنى الداني: ٥٤٦،ومغني اللبيب: ١٧١/١، ١٧٢.

(٤) العين: ٦٥/٥.

(٥) ينظر لسان العرب: ١٠١/٧.

هذه هي اللغة الفصيحة الحجازية وتعديته بالهمزة والتضعيف لغة ضعيفة. قال الفيوميُّ: (ونقصته يتعدَّى ولا يتعدَّى. هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿ **نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**﴾[٢]. وفي لغة ضعيفة يتعدَّى بالهمزة والتضعيف)[٣].

وذكر الوقَّشيُّ أنَّ قوماً ظنُّوا أنَّ قوله (ﷺ): ((**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ**))[٤] من الكلام المقلوب وهماً منهم بأنَّ الفعل (نقص) لا يتعدَّى إلى مفعول، فقال: (توهَّم قوم أنَّه قوله: ((مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ)) من الكلام المقلوب وإنَّ المقصود ما نقص مالٌ من صدقة وهذا غلط عرض لصاحبه من أجل أنَّه توهَّم أنَّ (نقص) لا يتعدَّى إلى مفعول، وهذه كلمة تغلط فيها العامَّة، يقولون: نقص الشيء فإذا أرادوا أن يعدُّوه لمفعول قالوا: أنْقصته، كما يقال قام زيدٌ وأقمته والصحيح أنَّه يقال: نقص الشيءُ ونقصتُه أنا كما يقال: وزدته أنا، وقال تعالى: ﴿ **أو انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً**﴾[٥] فمعنى الحديث: لا تُنقِصُ صَدَقَةٌ مَالاً، وأدخلت (مِنْ) للتبعيض كما يقال شربت من الماء)[٦].

وقال الزرقانيُّ (ت١٥١٤هـ): في شرح الحديث: ( قال الطيبيُّ: ويحتمل أنَّ من زائدة أي ما نقصت صدقة مالاً، ويحتمل أنَّها صلة لنقص والمفعول الأوَّل محذوف أي:ما نقصت شيئاً مِن مال، بل يزيد في الدنيا بالبركة...)[٧].

---

(١) المصباح المنير: ٦٢١/٢.

(٢) الرعد: ٤١.

(٣) المصباح المنير: ٦٢١/٢، وينظر الفعل في القرآن الكريم: ٤٨٧، ٥٧٨.

(٤) الموطأ: ٦٠٦، وصحيح مسلم : ٢٠٠١/٤، وسنن الترمذي : ٣٧٦/٤، وسنن البيهقي الكبرى: ٢٣٥/١٠، وصحيح ابن حبان: ٤٠/٨، ومسند أحمد: ٢٣٥/٢، وسنن الدارمي: ٤٨٦/١، وصحيح ابن خزيمة: ٩٧/٤، ومسند أبي يعلى: ٣٤٦/١١

(٥) المزَّمل: ٣.

(٦) التعليق: ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ .

(٧) شرح الزرقاني على الموطأ: ٤٢٤/٤.

فقد بيَّن الوقَّشيُّ: أنَّ الفعل (نقص) في الحديث يتعدَّى إلى (المال) و(من) فيه للتبعيض. وبهذا يكون الكلام سليماً وليس فيه انقلاب.

أمَّا من ظَنَّ أنَّه كلام مقلوب فقد عدَّ الفعل لازماً و(مِن) للتعليل ويكون معنى الحديث ما نقصت صدقة بسبب المال. وهذا خطأ إنَّما الصحيح ما نقص مال بسبب الصدقة لذلك ذهبوا إلى القول بأنَّ الكلام مقلوب.

**٣. ردُّه على الإمام الشافعي في إفادة (الباء) معنى التبعيض**

اختلف الفقهاء في المقدار الواجب مسحه من الرأس في الوضوء لفهمهم لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**﴾[١]، بما تحمله (الباء) من معانيها في قوله: ﴿**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُم**﴾ .

فذهب الإمام مالك وأحمد بن حنبل في أرجح ما روي عنه وابن تيمية إلى أنَّ الواجب مسح جميع الرأس[٢]، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الباء زائدة. والمراد امسحوا رؤوسكم، وقد أجاز النحاة زيادة الباء للتأكيد في مواضع[٣]، من بينها في المفعول كهذه الآية وقوله تعالى: ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ**﴾[٤]، أي طفق يمسح السوق.

وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الواجب مسح ربع الرأس[٥]. وحجَّته أنَّ الباء في الآية تحتمل معنيين:

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) ينظر المغني لابن قدامة: ٩٣/١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢٣/٢١.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب: ١٧٤/١، ١٧٥، والجنى الداني: ٤٧–٥٦، ومغني اللبيب: ١٤٤/١–١٤٩.

(٤) ص: ٣٣.

(٥) ينظر بدائع الصنائع للكاساني : ٤/١، وبداية المجتهد لابن رشد: ١١١/١.

أوَّلهما: التبعيض، فتكون بمنزلة (مِن) وقد أثبت لها هذا المعنى الكوفيُّون، والأصمعي، وأبو علي الفارسي وابن مالك ومنه قوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾ [١] أي منها[٢] فيكون على هذا، المرادُ من قوله: ﴿**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُم**﴾ امسحوا من رؤوسكم أي بعض رؤوسكم وهي الناصية، والناصية تعادل ربع الرأس.

وثانيهما: أنَّ الباء للإلصاق وهذا المعنى أجمع عليه النحاة[٣] وعدَّه سيبويه من أجمل معانيها[٤] وقُدِّر الربع؛ لأن المسح آلته اليد، فإذا ألصقت بالرأس أخذت ربعه[٥].

وذهب الشافعيُّ إلى أنَّ الواجب من مسح الرأس هو ما يصحُّ إطلاق اسم المسح عليه ولو مسح شعرة واحدة[٦] وحجَّته أنَّ الباء للتبعيض واللَّفظ في الآية مطلق من دون تقيُّد بجزء من أجزاء الرأس، فعلى هذا يكفي في المسح أدنى ما يتناوله اللفظ ولو كان قليلاً، وصار هذا كقول القائل: مسحت يدي بالمنديل، فإنَّه يكفي لتحقيق هذا المسح مسح اليد بجزء من أجزاء المنديل[٧].

وغلَّط الوقَّشيُّ الإمام الشافعي في عدِّه الباء للتبعيض في تفسيره قوله تعالى﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**﴾.

---

(١) الإنسان:٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٥، والجنى الداني: ٤٣، ومغني اللبيب: ١٤٢/١ والإتقان: ٥٠٣/١.

(٣) ينظر شرح المفصّل : ٥٠١/٣ والجنى الداني: ٣٦ وارتشاف الضرب:٤٥ ومغني اللبيب:١٣٧/١ والإتقان ٥٠٢/١.

(٤) ينظر الكتاب:٣٣٩/٤.

(٥) ينظر أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام :١١٠.

(٦) ينظر الأم للشافعي :٢٦/١ والمجموع للنووي:٤٠٠/١ومغني المحتاج :٥٣/١.

(٧) ينظر مفاتيح الغيب؛ ٥٤٥/٣ وروح المعاني :٢٥٧/٢.

فقال: (وقوله تعالى ﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**﴾. وذكر أبو الوليد الوقَّشيُّ [١] رحمه الله: قول الشافعيِّ أنَّ الباء للتبعيض فقال: هذا خطأ وإنَّما الباء للإلصاق وما قاله الشافعيُّ غير معروف في كلام العرب ومعنى قوله تعالى ﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**﴾ ألصِقوا المسحَ برؤوسكم ويجوز أن تكون زائدة للتأكيد كالتي في قوله تعالى: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[٢] وقال الراجز:

**نَضْرِبُ بِالسَّيفِ وَنَرجُو بِالفَرَج** [٣])[٤].

فهو ينتقد رأي الشافعي ويؤيِّد رأي أبي حنيفة ومالك أمَّا قوله: أنَّ كلام الشافعي غير معروف في كلام العرب فيه إجحاف؛ لأنَّ جماعة من العلماء ذهبوا إلى جواز ورودها للتبعيض منهم الأصمعي، وابن قتيبة، وأبو علي الفارسي. وبه قال جماعة من الكوفيين وهو مذهب ابن مالك وأبي حيان وكثير من المتأخِّرين[٥].

## ثالثاً: ذكر آراء النحويين بلا ترجيح

يذكر الوقَّشيُّ آراء النحاة في مسائل نحوية كثيرة ويسردها من دون ترجيح رأي أحد على الآخر ومن ذلك:

**١. ذكر رأي (الكسائي وابن كيسان وسيبويه) في انتصاب (أَبْؤُسَاً) في المثل المشهور( عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَاً)**

(١) من أحد أساليبه يشير إلى نفسه بنفسه.

(٢) العلق:١.

(٣) الرجز للنابغة الجعدي في ملحقات ديوانه:٢١٦ وينظر تأويل مشكل القرآن:٢٤٩ ومعجم البلدان:٣٠٧/٤.

(٤) التعليق: ١/ ٥١، ٥٢

(٥) ينظر البحر المحيط:٤٣٦/٣.

قال الوقَّشيُّ: وانتصب (أَبْؤُسَاً)على خبر (كان) مضمرة كأنَّه قال: عسى الغوير أن يكون أَبْؤُسَاً وهو قول الكسائي. قال ابن كيسان: معناه عسى الغوير أن ييأس بأساً بعد بأس يذهب إلى انتصابه انتصاب المصادر وقال قوم معناه: أن يحدث أَبْؤُسَاً فهو مفعول بفعل مضمر. وقال قوم: معناه: عسى الغوير أنْ يأتيَ بأَبْؤُسٍ، فلمَّا حذف الباء نصب، واحتجُّوا بقول الكميت:

**قَالُوا أَسَاءَ بَنُو كُرْزٍ فَقُلْتُ لَهُمْ عَسَى الغُوَيْرُ بِأَبْآسٍ وَأَغْوَارِ**(١)

ومن النحويين من يذهب إلى أنَّ (عسى) في هذا المثل أجري مُجرى (كان) وهو مذهب سيبويه(٢))(٣).

**١. ذكر رأي داود الظاهري ومالك والفرَّاء والأخفش وثعلب ورأيه في معنى (العَود) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ في آية الظهار**

ذكر العلماء في معنى العود في قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا**﴾(٤) عدَّة آراء وجاءت هذه الآراء من فهم العلماء للنصِّ القرآني على وفق ما تحتمله اللغة العربية ونحوها لتفسير العبارات.

وقد ذكر الوقَّشيُّ هذه الآراء ونسبها إلى أصحابها وذكر معها رأياً له في فهمه للآية، ممَّا يدلُّ على قدرته في استنباط الأحكام الشرعية لِمَا يمتلكه من ثقافة نحويَّة وعلم باللغة العربية. ففي تعليقه على الآية الكريمة قال:

---

(١) ديوان الكميت: ١/١٨٦.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/١٨١.

(٣) التعليق: ٢/١٩٤، ١٩٥، وينظر تفاصيل ذلك الكتاب: ٣/١٧٥-١٨٢، والمقتضب: ٣/٧٠، وشرح التسهيل: ١/٣٩٣، وشرح الرضي: ٤/٢١٦، ٢١٧.

(٤) المجادلة: ٣.

( قال داود[١]: العودة هي إلى القول، ولا يلزم الظهار حتى تُنكر حدُّ القول به مرَّتين، و(ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر أي: يعودون للقول، كما يقال: أعجبني ما فعلته، أي: فعلك، والعودة عند مالك[٢]: الإجماع على الإمساك والوطء، وذلك أنَّ العرب تقيم المصادر تارة مقام الفاعل، فيقولون: درهمٌ ضربُ بلد كذا، وثوبٌ نسج اليمن، ورَجلٌ صَومٌ ورِضًى وَعدلٌ أي مضروب ومنسوج، ومَرضِيٌ، وعادِلٌ وصائِمٌ، فإذا ثبتَ هذا كان القول في الآية واقعاً موقع المقول فصار التقدير: ثم يعودون لوطء المقول في الظِّهار، أو الإمساك المقولِ في الظِّهار، وفيه وجه آخر، أن تكون (ما) في قوله: (لِمَا) بمعنى (مَن) التي تقع لمن يعقل في قوله تعالى: ﴿ **مَا طَابَ لَكُم**﴾[٣] و((**سُبحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ**))[٤] فيكون التقدير على هذا: ثمَّ يعودون لِما قالوا فيه الظِّهار أي الوطء أو إمساكه على ما تقدم من الحذف للمضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.....

واللاَّم في (لِمَا) متعلِّقة بـ( يعودون) وقال الأخفش[٥]: هي متعلِّقة بالتحرير، وفي الكلام تقديم وتأخير، كأنَّه قال: والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة للفظِهم بالظِّهار، ثُمَّ يعودون للوطء. وقال ثعلب:المعنى: ثُمَّ يعودون لنقض ما قالوا،

(١) هو صاحب المذهب الظاهري، واسمه داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان (ت ٢٧٠هـ) أخباره في تاريخ بغداد: ٣٦٩/٨، وطبقات الفقهاء: ٩٢، وسير أعلام النبلاء: ٩٧/١٣، وشذرات الذهب: ١٥٨/٢، وينظر رأيه في الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٠/١٧.

(٢) ينظر الكشاف: ١٠٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٨٠/١٧.

(٣) النساء: ٣٠ وتمام الآية ﴿**فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ** ﴾ .

(٤) أورد هذا الحديث الزمخشري في المفصَّل: ١٨٦ وابن عقيل في شرحه على الألفية: ١/ ١٤٢ للمعنى نفسه ولم أجد في كتب الحديث بهذا اللفظ (ما سَبَّح) وجاء في تفسير ابن جرير الطبري: ١٦/ ٣٨٨- ٣٩٠ أحاديث وآثار وليس فيها (ما سَبَّح) وفيها (الذي) و (مَن).

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٢٣٧.

أي ما عقدوه على أنفسهم من الحلف. وقال الفرَّاء: اللاَّم بمعنى (عن) والمعنى ثُمَّ يرجعون عمَّا قالوا ويريدون الوطء)[1].

**٢. ذكر رأي سيبويه والمبرِّد في مجيء (أمَا) ظرفاً بمعنى (حَقَّاً)**

ذكر سيبويه: أنَّ (أمَا) تكون بمعنى (حَقَّاً) وتفتح همزة (أنَّ) بعدها: وموضع (ما) على الظرفية كما انتصب (حَقَّاً) على ذلك.

فقال: (وتقول "أمَا إنَّه ذاهبٌ" و "أمَا أنَّه منطلقٌ" فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال "أمَا أنَّه منطلقٌ" فإنَّه يجعله كقولك: "حَقَّاً إنَّه منطلق" وإذ قال: "أمَا إنَّه منطلقٌ" فإنَّه بمنزلة قولِه (ألا) كأنَّك قلت" ألا إنَّه ذاهب" )[2].

وقال: (واعلم إنَّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرِّ نصبته، كما تنصب (حَقَّاً) إذا قلت "إنَّك ذاهبٌ حَقَّاً" فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث كما تؤكده بـ(الحقِّ)، ويَجرُّ بحروف الإضافة كما يجرُّ (حَقٌّ) إذا قلت إنَّك ذاهبٌ بِحقٍّ)[3].

أمَّا المبرِّد[4] فإنَّه يرى أنَّ (حَقَّاً) مصدر لفعل محذوف تقديره أُحِقَّ حَقَّاً و(أنَّ) وصلتها في موضع الفاعل

وقد ذكر الوقَّشيُّ هذين الرأيين في تعليقه على قول النبي (ﷺ):

**((ما رُئِيَ الشَّيطانَ يَوْمَاً هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلا أَدْحَرُ وَلا أَحْقَرُ، وَلا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاك إلاَّ لِمَا رَأَى مِنْ تَنَزُّلِ الرَّحْمَةِ وتَجَاوُزِ اللهِ عَنْ الذُّنُوبِ العِظَامِ، إلاَّ مَا**

(١) التعليق: ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٢) الكتاب: ٣ /١٤١.

(٣) المصدر نفسه: ٣/٥٥٣.

(٤) ينظر المقتضب: ٣/٢٦٦، ومغني اللبيب: ١/٧٩.

**أُرِيَ يَوْمَ بَدْرٍ))**، قيل: ومَا رأى يَوْمَ بَدْرٍ يا رِسُولَ الله؟ قال:(( **أمَا إنَّه قَدْ رَأَى جِبرِيلَ يَزَعُ المَلائِكةَ))**[1].

فقال: (وقوله: ((أمَا إنَّه..)) يجوز كسر (إنَّ) على الاستئناف، ويجعل (أمَا) استفتاح كلام مثل (ألا). ويجوز فتحها بجعلها في تأويل المصدر ويكون موضعها رفعاً على الابتداء وخبره في (أمَا)، و(أمَا) هاهنا جارية مجرى الظرف عند سيبويه كأنَّك قلت: أحَقَّاً إنَّك ذاهبٌ، فانتصاب حقٍّ عنده على الظرف كأنَّك قلت أفي حقٍّ ذهابُك، وليس من الظروف المعدودة وأجاز غير سيبويه أن يكون (حَقَّاً) مصدراً كأنَّه قال: أُحِقُّ حَقَّاً ذهابُك)[2].

**٤. ذكر للأصمعي (ت٢١٦هـ) قوله: أنَّ (الفلانة) بـ(أل) كناية لِما لا يعقل وهو أقدم منه**

ذكر العلماء أنَّ (فلانة، وفلان) من غير (أل) كناية للعاقل أمَّا (الفلانة، والفلان) بـ(أل) فهو كناية لِما لا يعقل.

قال الخليل (ت ١٧٠هـ): ( (فلان وفلانة) كناية عن أسماء الناس معرفة لا يحسن فيه الألف واللاَّم، ويقال هذا فلان آخر؛ لأنَّه لا نكرة له ولكنَّ العرب إذا سمُّوا به الإبلَ قالوا: هذا الفلان وهذه الفلانة)[3].

وقال سيبويه (ت١٨٠هـ): (إذا كنيتَ عن غير الآدميين قلت: (الفلان) و(الفلانة) و(الهن) و(الهنة). جعلوه كناية عن الناقة التي تُسمَّى بكذا والفرس الذي يسمَّى بكذا؛ليفرقوا الآدميين والبهائم) [4] .

وذكر ذلك علماء آخرون[1].

---

(١) الموطأ: ٢٦٨.

(٢) التعليق: ١/ ٤٠٧.

(٣) العين: ٨/ ٣٢٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٦٥.

وذكر الوقَّشيُّ: هذه المسألة ونسب القول إلى الأصمعي ولم يذكر الخليل ولا سيبويه الذي كثيراً ما يعوِّل عليه في نقل الآراء.

ففي تعليقه على قول مالك في كراهة التسليف: ((**وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذلِكَ أنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أُسَلِّفُكَ فِي راحِلَتِكَ فُلانَةُ أَرْكَبُهَا فِي الحَجِّ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَجِّ أجَلٌ مِنَ الزَّمَانِ..**))[٢].

قال الوقَّشي: (وقوله: ((فِي راحِلَتِكَ فُلانَةُ)) الرواية، والمعروف أن يقال في الكناية عمَّا لا يعقل: الفلان والفلانة بالألف واللاَّم، رَكِبتُ الفلانَ ورحلتُ الفلانة إذا كنَّيت عن ناقةٍ أو جمل، هذا قول الأصمعي وغيره)[٣].

(١) ينظر إصلاح المنطلق: ٢٩٦ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٥٤ ولسان العرب: ١٣/ ٣٢٤.

(٢) الموطأ: ٣٨٥.

(٣) التعليق: ١١٧/٢.

# المصادر والمراجع


١. القرآن الكريم

٢. أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، دار التضامن، بغداد، ط ١ ( ١٩٦٦ م ).

٣. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت ٩١١هـ ) تحقيق: د مصطفي ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت ( ٢٠٠٢ م ).

٤. أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينيَّة العراقية، إحياء التراث الإسلامية، ط ١ (١٩٨٦ م).

٥. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د. محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).

٦. أحكام القرآن للجصَّاص، أبي بكر بن أحمد بن علي الرازي ( ت ٣٧٠ هـ) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٠٥هـ).

٧. أحكام القرآن للشافعي، محمد بن إدريس ( ت ٢٠٤هـ ) تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ( ١٤٠٠ هـ ).

٨. أدب الكاتب لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري ( ت ٢٧٦ هـ ) تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ( ١٤٠٢ هـ ).

٩. الأدب المفرد لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ( ت ٢٥٦ هـ )، مراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ( ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ).

١٠. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي ( ت٧٤٥ هـ )، تحقيق: مصطفى أحمد النمَّاس، دار المدني، جدة، ( ١٤٠٨ هـ ).

١١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ( تفسير أبي السُّعود ) لأبي السُّعود محمد بن محمد العمَّادي ( ٩٥١ هـ )، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ( د. ت ).
١٢. الأزهية في علم الحروف لأبي الحسن علي بن محمد الهروي ( ت ٤١٥ هـ ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ( ١٩٨١ م ).
١٣. أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزَّمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، وزارة المعارف المصريَّة، القاهرة، (١٩٥٣ م ).
١٤. الاستذكار ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ( ت ٤٦٣ هـ ) تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى لشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ( ١٩٧٠ م).
١٥. أسرار العربيَّة لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ ) تحقيق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم، بيروت، ( ١٩٩٩ م ).
١٦. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ( ١٩٥٧ م ).
١٧. الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مكتبة النهضة، مصر(١٩٤٨م).
١٨. إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤ هـ ) تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ( ١٩٦٧ م).
١٩. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار المغرب الإسلامي، بيروت،( ١٣٨٠ هـ ).
٢٠. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ( ت ٣٧٠ هـ )، دار التربية، بغداد، (د. ت).

٢١. الإعراب عن قواعد الإعراب لأبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: د. رشيد العبيدي، دار الفكر، ط١، (١٩٧٠ م ).
٢٢. إعراب القراءات لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين مكتبة الخانجي، مصر، (١٤١٣ هـ).
٢٣. إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ( ت ٣١١ هـ) وهو لجامع العلوم النحوي (ت٥٤٣هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، مؤسسة دار التفسير، إيران، قم، (١٤١٦ هـ).
٢٤. إعراب القرآن للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٧٧ م).
٢٥. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، لمحب الدين عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي ( ت٦١٦ هـ) تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ( ١٩٩٩ ) .
٢٦. الأعلام: ( قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين )، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٤ م).
٢٧. الأغاني، لأبي فرج علي بن الحسين الأصفهاني ( ت٣٥٦ هـ)، دار الكتب المصرية (١٣٥٤هـ – ١٣٩٤ هـ).
٢٨. الإغراب في جدل الإعراب لأبي بركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (١٩٥٧م).
٢٩. الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ) تحقيق: د. محمد فجال، مطبعة الثغر، الرياض، ط١، (١٤٠٩ هـ ).
٣٠. الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، اعتنى به حسان عبد المناف، بيت الأفكار الدولية؛ الأردن، عمَّان، (د.ت).
٣١. الأمالي في النحو ( الأمالي الشجرية ) لأبي السعدات هبة الله بن علي بن حمزة الشجري ( ت ٥٤٢هـ )، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، (١٣٤٩ هـ).

٣٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٩٦٩م).
٣٣. الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ( ت٥٦٢ هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي، طبعة محمد أمين دمج، بيروت، ( د.ت ).
٣٤. الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو لأبي بركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ)، دار الفكر، دمشق، ( ١٣٨٠ هـ).
٣٥. أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، ( ١٩٧٩ م).
٣٦. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ( ت ٧٤٥هـ )، عناية: عرفات حسون وزميله، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
٣٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر بن مسعود الكاساني ( ت٥٨٧ هـ ) مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مصر، ط١، (١٣٢٧ هـ).
٣٨. بدائع الفوائد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق: سيد عمران وعامر صلاح، دار الحديث، القاهرة، ( ٢٠٠٢ م ).
٣٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد أحمد بن رشد القرطبي (ت٥٩٠هـ) مطبعة الاستقامة، القاهرة، (١٩٥٢ م ).
٤٠. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (١٣٩١ هـ).
٤١. بغية الملتمس في تأريخ رجال أهل الأندلس لأبي أحمد بن يحي بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩ هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ( ١٩٦٧ م ).
٤٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ( ١٣٨٤ هـ).

٤٣. بهجة المجالس وأنس المُجالس لابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ( د. ت ).
٤٤. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي بركات الأنباري ( ت٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي، القاهرة، (١٣٨٨هـ ١٩٦٩م).
٤٥. البيان والتبيين لأبي عمرو عثمان الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، (١٩٤٨م).
٤٦. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٦٥م).
٤٧. تأريخ بغداد لأحمد بن علي الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د. ت).
٤٨. تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث، مصر (١٩٧٣ م).
٤٩. التبصرة والتذكرة لأبي عبد الله الحسين بن علي الصميري، ( ت ٤٣٦ هـ) تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق (١٤٠٢هـ ).
٥٠. التبيان في إعراب القرآن لأبي بقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ( د. ت ).
٥١. تحرير ألفاظ التنبيه لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين بن مُزيٍّ النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق:عبد الغني الدقر، دار الفكر، دمشق، ط١،( ١٤٠٨ هـ).
٥٢. تذكرة الأريب في تفسير الغريب، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي ( ت٥٩٧ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د.ت).
٥٣. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٨٦م).
٥٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك( ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، (١٩٦٧ م ).

٥٥. التعريفات لأبي الحق علي بن محمد بن علي الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ )، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د. ت ).
٥٦. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقَّشي ( ت٤٨٩ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، ط١، ( ٢٠٠١ م ).
٥٧. تفسير البيضاوي ( أنوار التنزيل وأسرار التأويل ) لناصر الدين بن عمر الشيرازي البيضاوي ( ت ٦٨٥ هـ ) تحقيق: عبد القادر عرفات الحشا حسنونة، دار الفكر، بيروت، (١٤١٦هـ- ١٩٩٦ م ).
٥٨. تفسير غريب القرآن لابن قتيبة عبدالله بن مسلم الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، مطبعة، عيسى البابي الحلبي، مصر، (١٩٧٦م).
٥٩. تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ علاء الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي( ت ٧٧٤ هـ )، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ( ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ).
٦٠. تكملة الصلة لمحمد بن عبد الله القضاعي البلنسي الأندلسي( ت ٦٥٩ هـ) طبعة القاهرة، ( ١٩٥٦ م ).
٦١. التمهيد ( مرتب على أبواب الموطَّأ)، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ( ت٤٦٣هـ )، تحقيق: أسامة بن إبراهيم وحاتم أبو زيد، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الرياض، ( ١٩٨٩ م ).
٦٢. تنوير الحوالك شرح على موطَّأ الإمام مالك، لجلال الدين السيوطي ( ت٩١١ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف وسعد حسن محمد، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ( ٢٠٠٣ م ).
٦٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن المزِّي ( ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشَّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤١٣ هـ ).

٦٤. تهذيب اللغة لأحمد بن محمد الأزهري ( ت٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ( ١٩٦٤ – ١٩٦٧ م).
٦٥. توضيح المشتبه لمحمد بن عبد الله القيسي المعروف بـ( ابن ناصر الدين )، ( ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤١٤ هـ).
٦٦. جامع البيان في تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري ( ت٣١٠ هـ ) دار الفكر، بيروت، (١٤٠٥ هـ).
٦٧. الجامع الصحيح سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي ( ت٢٧٩ هـ ) تحقيق: محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ( د. ت ).
٦٨. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي ( ت ٦٧١ هـ )، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة ( ١٣٧٢ هـ ).
٦٩. جذوة المقتبس في تأريخ علماء الأندلس لمحمد بن أبي النصر الحميدي ( ت ٤٨٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب المصرية ودار الكاتب اللبناني، ( ١٤٠٣ هـ ).
٧٠. الجمل في النحو لأبي القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ )، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ( ١٤٠٨ هـ ).
٧١. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ( ٢٠٠٢ هـ ).
٧٢. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي طبعة بولاق ( ١٣٠٨ هـ ).

٧٣. جمهرة الأمثال لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ( ت بعد٤٠٦ هـ ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة بمصر، ( ١٩٦٤ م ).
٧٤. جمهرة أنساب العرب لعلي بن أحمد بن حزم ( ت ٤٥٦ هـ ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، (ت ١٣٨٢ هـ ).
٧٥. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ) تحقيق: د. رمزي البعلبكي، دار العلم، بيروت، (١٩٨٧ م).
٧٦. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ( ١٩٩٢ م ).
٧٧. جواهر الحسان في تفسير القرآن ( تفسير الثعالبي ) لعبد الرحمن بن محمد ابن محلوف الثعالبي الجعفري ( ت٨٧٧ هـ ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ( د. ت ).
٧٨. حاشية السندي على النسائي لأبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي ( ت ١١٣٨ هـ )، مراجعة: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ( ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ).
٧٩. حاشية الصبان على الأشموني لأبي العرفات، محمد بن أبي الصبَّان ( ت١٢٠٦ هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط ١، (٢٠٠٢ م).
٨٠. الحجَّة في القرآءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ( ت٣٧٧ هـ )، دار المأمون، دمشق، ( ١٤٠٤ هـ ).
٨١. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدلالة الغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة مطبوعات العربية، بيروت، ط١، ( ١٩٨٢م).
٨٢. حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٨٢ م ).

٨٣. خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي ( ت١٠٩٣ هـ ) طبعة بولاق، ( ١٢٩٩ هـ ).
٨٤. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ( ٢٠٠٣ م ).
٨٥. خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية، بغداد، ( ١٩٨٢ م ).
٨٦. خلق أفعال العباد لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، مراجعة: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
٨٧. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ ) تحقيق: محمد رشيد جاد الحق، مطبعة المدني، مصر، ط٢، ( ١٣٨٥ هـ ).
٨٨. الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١( ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ).
٨٩. الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف الحنبلي المعروف بـ( ابن السمين )، ( ت ٧٥٦ هـ )، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ( ١٤١٥ هـ ).
٩٠. الدرُّ المنثور لجلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ )، دار الفكر بيروت، ( ١٩٩٣ م ).
٩١. الديباج على شرح صحيح مسلم لجلال الدين السيوطي، مراجعة أبي إسحاق الجويني الأعربي، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ( ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ).
٩٢. ديوان أبي النجم العجلي، صنعة: علاء الدين آغا، الرياض، (١٩٨١ م).
٩٣. ديوان الأعشى ( ميمون بن قيس )، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ( ١٩٨٣ م )

٩٤. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ( ١٩٦٩ م).
٩٥. ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، طبعة دمشق، ( ١٩٧٤ م) وتحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي، طبعة بغداد، (١٩٧٥م).
٩٦. ديوان حاتم الطائي، صنعة: يحيى بن مدلك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، (١٩٩٠ م).
٩٧. ديوان ذي الرمة ( غيلان بن عقبة )، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ( ١٩٧٢م – ١٩٧٣ م ).
٩٨. ديوان الراعي النميري، تحقيق: راين هرت وايبرت، بيروت (١٤٠١ هـ).
٩٩. ديوان رؤبة بن العجاج ( مجموعة أشعار العرب ) نشره: وليم بن الورد، دار الوفاق الجديدة، بيروت، ط٢، (١٩٨٠ م).
١٠٠. ديوان السموأل مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر، بيروت، ( د. ت ).
١٠١. ديوان طرفة بن العبد شرح أبي الحجاج الأعلم الشنتمري، (ت٤٧٦ هـ) تحقيق: لطفي الصقال، ودرَّية الخطيب، طبعة دمشق، (١٣٩٥ هـ).
١٠٢. ديوان العجاج ( عبد الله بن رؤبة ) رواية عبد الملك بن قريب وشرحه تحقيق: عبد الحفيظ السطلي مكتبة أطلس، دمشق، ( ١٩٧١ م).
١٠٣. ديوان عنترة بن شداد، تحقيق، سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ( ١٩٦٤ م ).
١٠٤. ديوان الفرزدق (همام بن غالب )، دار صادر، بيروت، ( ١٩٦٦ م ).
١٠٥. ديوان كثير عزة، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت،( ١٩٧١م).
١٠٦. ديوان المتمم بن نويرة، تحقيق: ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، (١٩٦٨ م).

١٠٧. ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ت).
١٠٨. ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق، (١٣٨٤ هـ).
١٠٩. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ( ١٩٧٧ م ).
١١٠. ديوان هدبة، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ( ١٩٨٦ م).
١١١. الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة لمحمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ( ت٧٠٣ هـ )، تحقيق: محمد بن شريمة وإحسان عباس، ( د. ط )، ( د. ت ).
١١٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ( ت٧٠٢ هـ ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ( ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ).
١١٣. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لأبي الفضل محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ( د. ت).
١١٤. الروض الأنف، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ( ت٥٨١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، طبعة القاهرة، ( ١٩٦٧ م).
١١٥. الروض المعطار في خير الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري تحقيق: د. إحسان عباس، طبعة مكتبة لبنان، (١٩٧٥ م).
١١٦. زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ )، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ( ١٤٠٤ هـ).
١١٧. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد خير الألفي، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، (١٣٩٩هـ).

١١٨. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ( ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد، (١٣٩٩ هـ).
١١٩. السبعة في القرآءات لأحمد بن موسى بن بكر بن مجاهد ( ت ٣٢٤ هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ( ١٩٧٢ م).
١٢٠. سرُّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ( د. ت ).
١٢١. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، (١٩٨٤م).
١٢٢. سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ)، مراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ( د. ت ) .
١٢٣. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، مراجعة: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د، ت).
١٢٤. سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ( ت ٤٥٨ هـ)، مراجعة محمد عبد القادر عطاء، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ( ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).
١٢٥. سنن الدار قطني لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي ( ت ٣٨٥ هـ )، مراجعة: السيد عبد الله هاشم الحارثي، دار المعرفة، بيروت، ( ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م).
١٢٦. سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، مراجعة: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).
١٢٧. سنن النسائي الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، مراجعة: د. عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كسروي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ( ١٩٩١ م ).

١٢٨. سير الأعلام النبلاء للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ( ت٧٤٨ هـ )، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤٠١هـ – ١٤٠٥ هـ ).
١٢٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩ هـ)، دار ابن الكثير، دمشق، ( ١٤١٤ هـ )، (د. ت).
١٣٠. شرح ابن عقيل على الألفية لبهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، مطبعة أمير، قم ط١، (١٤١٠ هـ).
١٣١. شرح أبيات الكتاب لمحمد يوسف بن الحسن السيرافي، (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق: د. محمد علي السلطاني، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ( ١٩٦٩ م ).
١٣٢. شرح أشعار الهذليين للحسن بن الحسين السكري ( ت ٢٧٥ هـ )، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة بمصر، (١٣٨٤ هـ).
١٣٣. شرح الأشموني على الألفية للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ)، تحقيق: محمود بن الحميد، مكتبة الصفا، القاهرة، ( ٢٠٠٢م ).
١٣٤. شرح ألفية ابن معط لابن القواس زين الدين أبي إسحاق إبراهيم الطائي ( ت ٧٠١ هـ )، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ( ١٤٠٥ هـ ).
١٣٥. شرح التسهيل لمحمد بن عبد الله بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ )، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار الهجرة، القاهرة، ط١(١٤١٠هـ).
١٣٦. شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، البابي الحلبي، ( د. ت).
١٣٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات جامعة الموصل، (١٩٨٠).

١٣٨. شرح ديوان الحماسة لأحمد بن محمد المرزوقي ( ت ١٠٣٠ هـ)، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١ (١٤١١ هـ).
١٣٩. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ( ١٩٨٤ م ).
١٤٠. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي (ت ٦٨٨ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران ( ١٩٧٨ م ).
١٤١. شرح الزرقاني على الموطَّأ لمحمد عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي، ( ت ١٠١٤ هـ )، دار الفكر للطباعة والنشر والتوضيح، بيروت، لبنان، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)
١٤٢. شرح السيوطي على سنن النسائي لأبي الفضل جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، مراجعة: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ( ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م ).
١٤٣. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترآباذي ( ت ٦٨٨ هـ ) تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ( د. ت ).
١٤٤. شرح شذور الذهب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ( ١٩٨٤ م ).
١٤٥. شرح شواهد المغني لعبد القادر بن عمر البغدادي ( ت١٠٩٣ هـ ) تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، (١٩٧٣ م).
١٤٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ومعه كتاب نهج التقى بتحقيق شواهد قطر الندى لمحمد ابن جعفر الكرباسي، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، (٢٠٠٣ م).

١٤٧. شرح مستغلق أبيات الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني ( ت٣٩٢هـ ) المكتبة التوفيقية، القاهرة، ( د.ت ) .
١٤٨. شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد سلامة بن عبد الملك بن سلمة ( ت٣٢١ هـ ) مراجعة، محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م).
١٤٩. شرح المفصَّل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ( ت ٦٤٣ هـ ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ( د.ت ).
١٥٠. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لأبي عمر عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب ( ٦٤٦ هـ )، دراسة وتحقيق:جمال عبد العاطي مخيمر، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ط١ ، ( ١٤١٨ هـ ) .
١٥١. شرح المقدمة المُحسِّبة لطاهر بن أحمد بابشاذ ( ت٤٦٩ هـ ) تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ( ١٩٨٢ م ).
١٥٢. شعراء إسلاميون، دراسة وتحقيق، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ١، ( ١٩٨٥ م ).
١٥٣. شعر طيِّىء وأخبارها، جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، ( ١٩٧٤ م ).
١٥٤. الشعر والشعراء لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ( ت ٢٧٦ هـ )، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف بمصر ( ١٩٦٦ م ).
١٥٥. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات جامع الصحيح لمحمد بن عبد الله بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ )، تحقيق: د.طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكتبة الوطنية، بغداد، (١٩٨٥).
١٥٦. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ( ت ٣٩٥هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، بيروت، ط، (١٩٦٣ م).

١٥٧. الصحاح ( تاج اللغة وصحاح العربية )، لأبي نصر بن إسماعيل بن حمادة الجوهري ( ت ٣٩٨ هـ )، تحقيق: عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر، (١٣٧٦ هـ).
١٥٨. صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ( ت ٣٥٤ هـ ) مراجعة: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤١٤ هـ ).
١٥٩. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن خزيمة السلمي النيسابوري ( ت ٣١١ هـ ) مراجعة: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ( ١٣٩٠ هـ- ١٩٧٠ م ).
١٦٠. صحيح البخاري ( الجامع الصحيح المختصر ) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ت ٢٥٦ هـ )، مراجعة: د. مصطفى ديب البغاء، دار ابن كثير، بيروت، ( ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ).
١٦١. صحيح مسلم لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ت ٢٦١ هـ ) مراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٩٩٤ م ).
١٦٢. صحيح مسلم بشرح النووي بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لأبي زكريا يحيى ابن شرف الدين الدمشقي النووي ( ت ٥٦٨ هـ )، تحقيق: الشيخ عرفان حسونة، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ( ٢٠٠٠ م ).
١٦٣. الصلة لخلف الدين بن عبد الملك بن بشكوال ( ت ٥٧٨هـ )، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ( ١٩٦٦ م ).
١٦٤. طبقات الأمم لصاعد بن أحمد الطليطلي ( ت ٤٦٢ هـ ) طبعة القاهرة وطبعة لويس شيخو الكاثولوكية، بيروت ( ١٩١٢ م ).
١٦٥. طبقات الشافعية لعبد الرحيم الأسنوي( ت ٧٧٢ هـ ) تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ( ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ).
١٦٦. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، طبعة عيسى الحلبي بمصر، ( ١٩٧٦ م ).

١٦٧. طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي(ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة، (١٣٩٤هـ).
١٦٨. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ( ت٤٧٦ هـ ) تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، ( ١٩٧٠ م ).
١٦٩. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ( ت ٣٧٩ هـ ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وزارة المعارف بمصر، ( ١٩٧٣ م ).
١٧٠. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. عبد الفتاح الدجني، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ( ١٩٧٤ م ).
١٧١. العقد الفريد لأحمد بن عبد ربه الأندلسي ( ت٣٢٨ هـ ) تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ( ١٩٩٩ م ).
١٧٢. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي، بيروت، (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م ).
١٧٣. علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ( ت ٣٨١ هـ ) تحقيق: محمود محمد نصار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ( ١٤٢٢ هـ -٢٠٠٢ م ).
١٧٤. العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مطبعة الرسالة، الكويت، ودار الحرية للطباعة، بغداد، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ -١٩٨٠-١٩٨٥م).
١٧٥. غريب الحديث لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله ( ت ٥٩٧ هـ )، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ( ١٩٨٥ م ).
١٧٦. غريب الحديث لابن سلام أبي عبيد القاسم الهروي ( ت ٢٢٤ هـ ) تحقيق: د. محمد عبد المعين خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ( ١٣٩٦ هـ ).

١٧٧. غريب الحديث للخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي ( ت ٣٨٨ هـ )، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ( ١٤٠٢ هـ ).
١٧٨. الفاخر( في الأمثال) للمفضَّل بن سلمة(ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، طبعة، مصر(١٩٦٠م).
١٧٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت٨٥٢ هـ )، تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت ، لبنان ( ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ).
١٨٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ت ١١٧٣ هـ )، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ( ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ).
١٨١. الفصول الخمسون لابن معط أبي الحسن زين الدين يحيى ( ت ٦٢٨ هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الكليات الأزهرية، (١٣٩٦ هـ).
١٨٢. الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه لأبي الأوس إبراهيم الشمسان، مطبوعات جامعة كويت،مطبعة ذات السلاسل ، الكويت (١٤٠٦-١٩٨٦).
١٨٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ( ت٣٣٧ هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك،دار الفكر، عمان،ط٢،(١٩٨٥م).
١٨٤. فضائل الصحابة لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ( ت ٢٤١هـ )، مراجعة: د. وصي الله أحمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
١٨٥. فهرست ابن خير الإشبيلي لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي(ت٥٧٩هـ)، طبعة بيروت، (١٩٦٢م).
١٨٦. في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ( ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧ م ).

١٨٧. الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرِّد ( ت٢٨٥ هـ ) تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ( ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ).
١٨٨. الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت ١٨٠ هـ ) تحقيق: د.أميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ( ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ).
١٨٩. كتاب اللامات لأبي القاسم عبدالرحمن ابن إسحاق الزجاجي( ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ( ١٩٨٥ م ).
١٩٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، اعتنى به وعلَّق عليه وأخرج أحاديث: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١(٢٠٠٢م).
١٩١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب القيرواني القيسي ( ت ٤٣٨ هـ )، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ( ١٣٩٤ هـ).
١٩٢. الكليات لأبي بقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ )، قابله على نسخه الخطية: د. عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٩٢م).
١٩٣. اللآلي في شرح الأمالي لأبي عبيد عبد الله بن عبد الله البكرى ( ت ٤٨٧ هـ ) تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ( ١٣٥٤ هـ ).
١٩٤. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العبكري ( ت ٦١٦ هـ )، تحقيق: غازي قهار طليحات، دار الفكر، دمشق، ط١، ( ١٩٩٥ م ).
١٩٥. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت٧١١ هـ ) دار صادر، بيروت، ط١، ( د.ت ).
١٩٦. لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ )، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ( ١٣٣٠ هـ ).

١٩٧. لمع الأدلة في أصول النحو لأبي بركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ )، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب للمؤلف نفسه، مطبعة الجامعة السورية، ( ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م ).
١٩٨. اللمع في العربية لأبي فتح عثمان بن جني الموصلي ( ت ٣٩٢ هـ ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ( ١٩٧٢ م ).
١٩٩. المباحث المرضية لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط١، (١٩٨٧م).
٢٠٠. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي( ت ٢١٠ هـ ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، القاهرة ( ١٣٧٤ هـ).
٢٠١. مجالس ثعلب لأحمد بن يحى ثعلب ( ت٢٩١ هـ )، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ( ١٣٨٠ هـ ).
٢٠٢. المجتبى من السنن ( سنن النسائي ) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ( ت ٣٠٣ هـ ) مراجعة: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة مطبوعات الإسلامية، حلب، ( ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م ).
٢٠٣. مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني ( ت ٥١٨ هـ )، مطبعة السعادة بمصر، ( ١٣٧٩ هـ ).
٢٠٤. المجموع شرح المهذَّب لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (٢٠٠٢م).
٢٠٥. مجموع الفتاوى لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).
٢٠٦. المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني( ت ٣٩٢ هـ ) تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ( ١٩٦٩ م ).

٢٠٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية الإشبيلي الأندلسي ( ت ٥٤١ هـ )، طبعة قطر، ( ١٣٩٨ هـ - ١٤١٢ م).
٢٠٨. المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي ( ت ٤٥٨ هـ )، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ( د. ت ).
٢٠٩. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه( ت٣٧٠هـ)، نشره براجستر، مطبعة الرحمانية بمصر، ( ١٩٣٤م ).
٢١٠. المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط١، ( ١٩٨٧ م ).
٢١١. مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي بركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ( ت ٧٠١ هـ ) بيروت، ( د. ت ).
٢١٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفي بابي الحلبي بمصر، ط٢، ( ١٩٥٨ م ).
٢١٣. مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ( ت ٣٥١ هـ )، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة مصر، ( ١٩٥٥ م ).
٢١٤. مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري( ت٦١٦هـ)، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ،( ١٩٩٣ م ) .
٢١٥. المسائل المنثورة لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي ( ت٣٧٧ هـ) تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ( ١٤٠٦ هـ).
٢١٦. المساعد على تسهيل الفوائد بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق ودار المدني، جدَّة( ١٤٠٠ هـ- ١٤٠٥هـ ).
٢١٧. مستدرك الحاكم على الصحيحين لأبي عبد الله بن محمد بن عبد الله النيسابوري ( ت ٤٠٥ هـ ) مراجعة: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ( ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ).
٢١٨. المستقصى في أمثال العرب لمحمود بن عمر الزمخشري ( ت٥٣٨ هـ )، طبعة حيدر آباد، الهند، ( ١٩٦٢ م ).

٢١٩. مسند أبي الجعد لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي ( ت ٢٣٠ هـ )، مراجعة: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ( ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٠ م ).
٢٢٠. مسند أبي شهاب لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي ( ت ٤٥٤ هـ ) مراجعة: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ).
٢٢١. مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثنى ( ت ٣٠٧ هـ) مراجعة: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ ).
٢٢٢. مسند إسحاق بن راهويه لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨ هـ) مراجعة: د. عبد الغفور بن عبد الحق ، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة ، ( ١٤١٢ هـ- ١٩٩١ م ) .
٢٢٣. مسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسة القرطبة، مصر، مصورة عن الطبعة الميمنية، (د. ت).
٢٢٤. مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩ هـ)، مراجعة: عبد الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٨١ هـ).
٢٢٥. مسند الشافعي لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ت ٢٠٤ هـ ) دار الكتب العلمية، بيروت، ( د. ت ).
٢٢٦. مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ت ٣٦٠ هـ ) مراجعة: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ).
٢٢٧. مسند الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري ( ت ٢٠٤ هـ )، دار المعرفة، بيروت، ( د. ت ).
٢٢٨. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ( ت ٤٣٧ هـ ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢، ( ١٤٠٥ هـ ) .

٢٢٩. المصباح المنير لأحمد بن محمد المقري الفيومي ( ت ٧٧٠ هـ ) المكتبة العلمية، بيروت، ( د. ت ).
٢٣٠. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري لعوض محمد القوزي، الرياض، ( ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م ).
٢٣١. المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب عمر بن الحسن بن دحية(ت ٦٣٣ هـ )، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرين، طبعة القاهرة، ( ١٩٥٤ م ).
٢٣٢. المطلع على أبواب المقنع لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح الحنبلي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: محمد بشير الاردليبي، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
٢٣٣. معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ( ت ٥١٦ هـ ) تحقيق: خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ( ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م ).
٢٣٤. معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة ( ت ٢١٥ هـ ) تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ( ١٤١١ هـ ).
٢٣٥. معاني القرآن للفرآء أبي زكريا يحيي بن زياد ( ت ٢٠٧ هـ ) أعتنى به: فائق محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ( ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م ).
٢٣٦. معاني القرآن للنحاس أبي جعفر محمد بن إسماعيل ( ت ٣٣٨ هـ ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ( ١٤٠٩ هـ ).
٢٣٧. معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، (١٤٠٨ هـ).
٢٣٨. معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي ( ت ٦٢٦ هـ ) تحقيق: د. إحسان عباس، دار المأمون بمصر، ( ١٩٣٦ م) ودار الغرب الإسلامي، بيروت، ( ١٩٩٣ م).

٢٣٩. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي ( ت ٦٢٦ هـ )، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٠هـ).
٢٤٠. معجم الطبراني الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ت ٣٦٠ هـ )، مراجعة: حمدي بن عبد الحميد السلفي مكتبة العلوم والحكم، الموصل، (١٩٨٣ م).
٢٤١. معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري( ت ٤٨٧ هـ) تحقيق: مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ( ١٣٦٤ هـ).
٢٤٢. المعجم المفصل في النحو العربي د. عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ( ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م).
٢٤٣. المُغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي ابن المطرز ( ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ( ١٩٧٩ م).
٢٤٤. المغني لابن قدامة عبد الله موفق الدين المقدسي ( ت٦٢٠هـ )، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، ( ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م).
٢٤٥. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة أمير، طهران، ط١ ( د.ت) .
٢٤٦. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، اعتنى به: محمد خليل غيثاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).
٢٤٧. مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي ( ت ٦٠٦ هـ)، الطبعة المصرية ( ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ).
٢٤٨. المفصَّل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١ ( ١٩٨٣ م).
٢٤٩. المفضَّليات لمحمد بن مفضل الضبي ( ت ١٧٨ هـ تقريباً ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ( ١٩٦٤ م ).

٢٥٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لأبي بدر الدين محمود بن أحمد ابن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ) مطبوع مع حاشية الصبان، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ( ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
٢٥١. المقتصد في شرح الإيضاح لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق: كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد، ( ١٩٨٢ م ).
٢٥٢. المقتضب لمحمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، القاهرة، (١٤٨٥ هـ ).
٢٥٣. المنتخب من مسند عبد بن حميد لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر ( ت ٢٤٩ هـ ) مراجعة: صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ( ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م ).
٢٥٤. المنتقى من السنن المسندة لأبي محمد عبد الله بن علي بن جارود النيسابوري ( ت ٣٠٧ هـ ) مراجعة: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ( ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).
٢٥٥. منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد على هامش شرح ابن عقيل منشورات سيد الشهداء، مطبعة، أمير، قم، ط١، ( ١٤١٠ هـ).
٢٥٦. الموجز في قواعد اللغة العربية في جداول ولوحات، لأنطوان الدحداح: مراجعة جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان، بيروت، ط٩، (١٩٩٧م).
٢٥٧. الموطَّأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) براوية يحيى بن كثير الليثي الأندلسي القرطبي (ت ٢٤٣ هـ) مع الإشارة إلى رواية محمد بن الحسن الشيباني ( ت ١٨٩ هـ)، ضبط وتوثيق وتخريج: حمدي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م).
٢٥٨. نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ( ت ٥٨١ هـ) تحقيق: محمد بن إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ( ١٤٠٤ هـ ).

٢٥٩. النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بيك ( ت ٨٧٤ هـ )، دار الكتب، مصر، ( ١٣٧٥ هـ ).
٢٦٠. نحو القرآن لأحمد عبد الستار الجواري مطبوعات المجمع العلمي العراقي بغداد، ( ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م ).
٢٦١. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥، ( ١٩٧٨ م ).
٢٦٢. نزهة الألبَّاء في الألقاب للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٢٥ هـ) تحيق: عبد العزيز بن محمد السديري، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٠٩ هـ).
٢٦٣. النشر في قراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري ( ت ٨٣٣ هـ)، دار المكتبة التجارية الكبرى ( د. ت) .
٢٦٤. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد محمد المقري (ت١٠٤١ هـ) تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (١٣٨٨ هـ).
٢٦٥. النكت على كتاب سيبويه ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ( ت٤٧٦ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، (١٤٠٧ هـ).
٢٦٦. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأحمد القلقشندي (ت ١٤١٨هـ)، طبع في بغداد، ( د. ط) و (د. ت).
٢٦٧. النهاية في غريب الأثر لأبي السعدات المبارك بن محمد الجزري ( ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الراوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م).
٢٦٨. النوادر لأبي زيد الأنصاري ( ت ٢١٤هـ تقريباً )، تحقيق: عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ( ١٤٠١ هـ ).
٢٦٩. نواسخ القرآن لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ( ١٤٠٥ هـ ).

٢٧٠. هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل بن باشا البغدادي، طبعة استانبول، ط٣، ( ١٩٥١ م ).
٢٧١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ( د.ت).
٢٧٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن محمد بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت(١٣٩٧هـ).

# الخاتمة

بعد هذا البحث في كتاب ( التعليق على الموطَّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ) لأبي الوليد الوقَّشيِّ الذي أفادنا كثيراً وأمتعنا بتعليقاته القيِّمة على كتاب ( الموطَّأ ) بلطف عباراته وجميل ألفاظه وغزارة معلوماته النحوية، توصَّلتِ الرسالة إلى النتائج الآتية:

١. إنَّ كتاب ( التعليق على الموطَّأ ) يعدُّ من الكتب النحوية واللغوية التي أُلِّفت في مجال الحديث النبوي الشريف، وهو أقدم كتاب خصَّ الحديث النبوي بالبحث النحوي.

٢. إنَّ الكتاب من كتب إعراب الحديث، لا يقلُّ أهميَّة عن الكتب الإعرابية الأخرى في هذا المجال، لأنَّ الإعراب سمة بارزة فيه إذ عني الوقَّشيُّ عناية كبيرة بالتوجيه النحوي للأحاديث، ويعدُّ شيئاً جديداً في عصره.

٣. كان متمكِّناً في الإعراب ولم يمرَّ على نص في الموطأ إلاَّ وذكر فيه حالة إعرابية أو أكثر، وفي كثير من الحالات يذكر حالات إعرابية للشواهد التي يأتي بها من خلال التعليقات وقد سبق النحويين في كثير من الأقوال والآراء في الحديث الشريف.

٤. أخذ من آرائه وأقواله علماء كثيرون اهتمُّوا بالحديث الشريف في البحث النحوي أمثال العكبري وابن مالك والسيوطي، ولم يُشِر أحد منهم إليه..

٥. كان كتابه موسوعة فريدة في المادَّة اللغوية والنحوية، حافلاً بالشواهد المختلفة.

٦. أورد الوقَّشيُّ كثيراً من القراءات القرآنية والتمس لهذه القراءات توجيهاً نحوياً.

٧. تخطئته بعض القراءات القرآنية قياساً على قواعد نحوية من ذلك تخطئته قراءة ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ ﴾ بالرفع توهُّماً بأنَّه جمع المذكر السالم.

٨. كان جلَّ أقواله النحوية على أحاديث الموطَّأ لأنَّ كتابه شرح عليه، لكنَّه أورد أحاديث أخرى من خلال تعليقاته وجعلها شاهداً على ما يذكره من قواعد نحوية ممَّا يدلُّ على اعتماده الحديث في الاستنتاج النحوي من ذلك استشهاده بقوله (ﷺ) (( لَيْسَ المِسْكِينُ بِالطَّوافِ )) على إفادة ليس نفي الكمال واستشهاده بقوله(ﷺ)(( لأصُومَنَّ عَاشُورَاءَ يَومَ التَّاسِعِ)) على إضافة الشيء إلى نفسه.

٩. معظم شواهده الشعرية للنحاة السابقين له، وقد انفرد بشاهد شعري في مسالة إجراء (بين) مجرى الاسم تتغيَّر حركته بتغيير الإعراب، وسبق النحاة في الشاهد الشعري على تعدِّي الفعل (رأى) إلى ضميري الفاعل والمفعول المتَّحدين في الرتبة إذ لم أقف على من استشهد به في حدودي اطِّلاعي.

١٠. كان أسلوب النقل عنده هو النقل بالمعنى، ولا يوجد نص في كتابه نقله حرفياً.

١١. اهتمامه بالرواية وتوجيهها نحوياً.

١٢. استعماله المصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي وأحياناً كان متأرجحاً بين التسمية البصرية والكوفية وبهذا يكون قد خلط بين المدرستين.

١٣. خلط بين الآراء البصرية والآراء الكوفية ولكنَّه كان أكثر ميلاً إلى البصريين، وكان أيضاً متأرجحاً في بعض الآراء بين البصريين والكوفيين.

١٤. اهتم بمعاني حروف الجرِّ ونيابة بعضها عن بعض، وكان لمنهج الكوفيين أمْيَلُ في هذا الباب.

١٥. كان يعتمد مبدأ الترجيح والتضعيف لكثير من الآراء التي يوردها في الكتاب.

١٦. هناك بعض المآخذ عليه ومنها: خلطه بين الآراء أحياناً، كعدِّه إعمال ( لا ) عمل( ليس ) من آراء الكوفيين، والعكس هو الصحيح إذ هو رأي ابن جني، والكوفيُّون لا يرون عملها لا في النكرات ولا في المعارف.

١٧. لا بدَّ من الاعتماد على كتاب التعليق في الدراسات النحوية، ولا سيما التي تخصُّ الحديث الشريف بالبحث.

وأخيراً أسأل الله السداد والتوفيق والاستقامة.

الباحث

# الملخص باللغة الأنجليزية

Grammatical investigation search for Al Waqashi (died 489 A.H.) In his Book Al tahliq hela -Al muata- fi tafsir lugatihi wa gawamz ihrabihi wa mahanihi

Abu Waleed Hisham Bin Ahmad Al Waqshi ,he was born in Waqish one cities of Andalus year (408 A.H) . He was scientist and famous at that time , full of sciences and grammatical language explained the book of – Al muat'a -for Malik Bin Anas one of the for creeds – mathahib - by explaining language and grammatically,

he took judging of Addania city and he had many pupils and (died 489 A.H)

## "Most important result of search"

1) Book of comment-Tahlik-is the oldest book studied and pertained the sayings-Hadith-of prophet in his grammar and language .
2) Also it's source of explaining of prophet Mohamed's speech
3) Most scientists who interested the grammar studies took from his book ,like Abkary(died 616 A.H) and Ibin Malk(died 679 A.H) and Assyuty (died 911 A.H).
4) The book is rarely encyclopaedia of language item and grammar and it's full of different examples.

5) Alwaqshi paid attention of Holly Quran readings.
6) Paid attention of sayings-Hadith- of prophet with guidance them.
7) Using of terms Basry and Kufy ;but he was most gradient to Basrian's terms.
8) Mixed between Basry and Kufy point of view ;but he was most gradient to Basrian's terms.
9) Using preposition's meaning in Kufian style in this point, he was most gradient to Kufian style.
10) Depended on back style and lack style for most of opinions that he came them in his book.

At last :It's very important to depend on comment –Tahliq- book in grammar studies specially that pertain the sayings –Hadith-of prophet in grammar search…

## *ملخص الرسالة*

**عنوان رسالة الماجستير:** البحث النحوي عند الوقَّشي (ت٤٨٩) في كتابه التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

**الجهة المقدمة إليها:** الجامعة المستنصريّة ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية

**اسم الباحث : أمير رفيق عولا المصيفي**

**المواليد وعنوان السكن :** ١٩٧٢ أربيل / مصيف صلاح الدين

**اسم المشرف :** الدكتور : صادق حسين كنيج

**الدرجة العلمية** و**الاختصاص:**أستاذ مساعداللغة العربية(اللغة والنحو)

**محل الوضيفة :** الجامعة المستنصريّة ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية .

**عنوان السكن :** بغداد

**سنة التقديم الرسالة :**( ١٤٠٧ هـ . ٢٠٠٦ م )/ **التقدير :** امتياز

١.إنَّ كتاب ( التعليق على الموطَّأ ) يعدُّ من الكتب النحوية واللغوية التي أُلِّفت في مجال الحديث النبوي الشريف، وهو أقدم كتاب خصَّ الحديث النبوي بالبحث النحوي.

٢.إنَّ الكتاب من كتب إعراب الحديث،لا يقلُّ أهميَّة عن الكتب الإعرابية الأخرى في هذا المجال،لأنَّ الإعراب سمة بارزة فيه إذ

عنـي الوقَّشـيُّ عنايـة كبيـرة بالتوجيـه النحـوي للأحاديـث، ويعـدُّ شـيئاً جديداً في عصره.

٣.أخذ من آرائه وأقواله علماء كثيرون اهتمُّوا بالحديث الشريف في البحث النحوي أمثال العكبري وابن مالك والسيوطي، ولم يُشِر أحد منهم إليه..

٤.كـان كتابـه موسـوعة فريـدة فـي المـادَّة اللغويـة والنحويـة، حـافلاً بالشواهد المختلفة.

٥.أورد الوقَّشـيُّ كثيـراً مـن القـراءات القرآنيـة والـتمس لهـذه القـراءات توجيهاً نحوياً.

٦.تخطئته بعض القراءات القرآنية قياساً على قواعد نحوية من ذلك تخطئته قراءة ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ ﴾ بالرفع توهُّماً بأنَّه جمع المذكر السالم.

٧.معظم شواهده الشعرية للنحاة السابقين له، وقد انفرد بشاهد شعري في مسالة إجراء (بين) مجرى الاسم تتغيَّر حركته بتغيير الإعراب.

٨.كـان أسـلوب النقـل عنـده هـو النقـل بـالمعنى، ولا يوجـد نـص فـي كتابه نقله حرفياً.

٩.اهتمامه بالرواية وتوجيهها نحوياً.

١٠.اسـتعماله المصـطلح البصـري أكثـر مـن المصـطلح الكـوفي وأحياناً كان متأرجحاً بين التسمية البصرية والكوفية وبهذا يكون قد خلط بين المدرستين.

١١.خلط بين الآراء البصرية والآراء الكوفية ولكنَّه كان أكثر ميلاً إلى البصريين، وكان أيضاً متأرجحاً في بعض الآراء بين البصريين والكوفيين.

١٢.اهتم بمعاني حروف الجرِّ ونيابة بعضها عن بعض، وكان لمنهج الكوفيين أمْيَلُ في هذا الباب.

١٣.كان يعتمد مبدأ الترجيح والتضعيف لكثير من الآراء التي يوردها في الكتاب.

١٤هناك بعض المآخذ عليه ومنها: خلطه بين الآراء أحياناً، كعدِّه إعمال ( لا ) عمل( ليس ) من آراء الكوفيين، والعكس هو الصحيح إذ هو رأي ابن جني، والكوفيُّون لا يرون عملها لا في النكرات ولا في المعارف.

١٥.لا بدَّ من الاعتماد على كتاب التعليق في الدراسات النحوية، ولا سيما التي تخصُّ الحديث الشريف بالبحث.